





تحولات الإسلاميين

من لهيب سبتمبر إلى ربيع الثورات

وليد بن عبدالله الهويريني

تحولات الإسلاميين

من لهيب سبتمبر إلى ربيع الثورات



وليد بن عبد الله الهويريني

الطبعـة الثانية

ح مجلة البيان، ١٤٣٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الهويريني، وليد عبدالله

تحولات الإسلاميين من لهيب سبتمبر إلى ربيع الثورات. / وليد عبدالله الهويريني :- الرياض، ١٤٣٣هـ

١٣٤ص، ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٤-١٢-٨١٠١-٦٠٣-٩٧٨

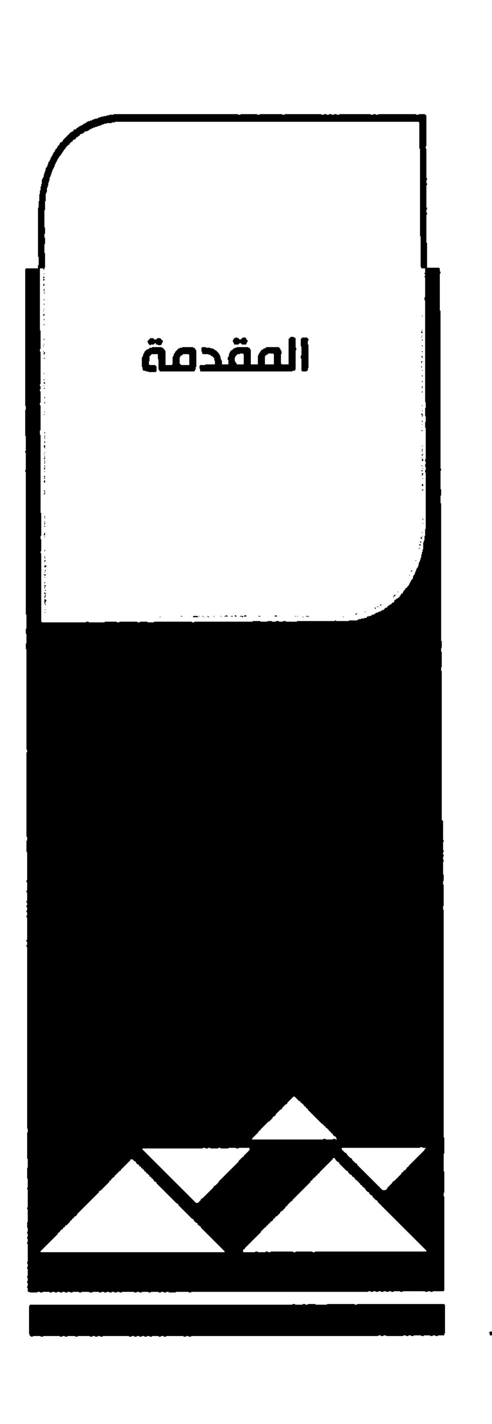
١ - الحركات الإسلامية- العالم العربي ٢- العالم العربي - الأحوال السياسية - العصر الحديث أ. العنوان

ديوي ٢١٨ ٣٤٢٦ / ١٤٣٣

رقم الإيداع: ٣٤٢٦ / ١٤٣٣

ردمك: ٤-١٢-٨١٠١-٦٠٣-٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحيم


المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وبعد:

في تاريخ وحراك المجتمعات البشرية نجد أن ثمة منعطفات وأحداثاً نوعية تمر بها هذه المجتمعات تشكل علامة فارقة في تاريخها وتساهم في إعادة تشكيل وعيها وحراكها الفكري والثقافي، ولابد أن يعقب وقوع تلك المنعطفات والأحداث النوعية بعثرة العديد من الأفكار والأوضاع السائدة، حيث يبدأ المجتمع في دورة عفوية وتلقائية في نبش أدراجه السابقة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً للتفتيش عن إجابات عن أسئلة حائرة أو معالجات لإشكالات حاضرة، وتشكل تلك المرحلة البرزخية الواقعة بين تفجر الحدث النوعي والاستقرار على نمط جديد لحراك المجتمع حالات متنوعة ومتضادة من التحولات الفكرية الحادة في اتجاهات مختلفة إفراطاً وتفريطاً وشدة وضعفاً، ويمكن تحديد المدى الزمني للمرحلة البرزخية التي تتسم بتذبذب الحراك الاجتماعي وفقاً لقدرة «النخب القيادية» لهذا المجتمع في استيعاب المستجدات والتحديات، ورسم خريطة الطريق للخروج من عنق زجاجة الحدث النوعي، والسير بالمجتمع وفق آلية متزنة ومنتجة تعكس ثوابت ذلك المجتمع وهويته الثقافية، وتتواءم مع متطلبات العصر الحديث الذي يهيمن عليه ثقافة مغايرة لهذا المجتمع ومباينة لثوابته.

منذ ثلاثين عاماً على الأقل والمجتمع السعودي يمر مع مطلع كل عقد من الزمن بحدث نوعي يؤدي إلى ما سبق الإشارة إليه من بعثرة الكثير من أوضاعه السائدة، ويمكن للمتابع إن أراد تلمس تلك المنعطفات المهمة أن يذكر حادثة الاعتداء على المسجد الحرام في مطلع عام ١٤٠٠هـ، ثم الغزو العراقي للكويت في عام ١٤١١هـ، ثم هجمات ١١ سبتمبر في عام ١٤٢١هـ، وفي تقديري الشخصي أن الثورة التونسية التي تفجرت شراراتها عام ١٤٣٢هـ ثم ما تبعها من ثورات

في المحيط العربي- لا سيما ما حدث في دولة عربية مركزية وهي مصر- يمكن إدراجها بوصفها منعطفاً هاماً وجوهرياً سيلقي بظلاله على المجتمع السعودي بنخبه الثقافية والشرعية ودوائره الشعبية، لا سيما ونحن نتحدث عن مجتمع تتعامل نسبة كبيرة منه بشكل يومي مع شبكة المعلومات (الانترنت)، وترصد ما يحدث في العالم لحظة بلحظة، وتتأثر أكثر مما تؤثر بما تشاهده وتسمعه مع ضعف الجاهزية العلمية والفكرية في حدها الأدنى لدى الأكثرية.

إذا أردنا أن نعود للحقبة الزمنية المستهدفة لهذا الكتاب التي تعرج على تحولات الإسلاميين في السعودية خلال العقد المنصرم ما بين حادثة ١١ سبتمبر إلى مرحلة الثورات، سوف نجد ما سبق الإشارة إليه وهو أن المرحلة البرزخية بين وقوع الحدث النوعي وهو حادثة ١١ سبتمبر وتداعياته وبين استقرار المجتمع فكرياً وثقافياً على نمط مختلف جديد قد طالت وامتدت، وهذا لسبب ظاهر وهو أن عاصفة التحولات الفكرية والمجتمعية قد طالت النخب القيادية في المجتمع وهم (الدعاة والعلماء) أو من يتم توصيفهم في أدبيات الإعلام المعاصر بالإسلاميين، فغياب أو ضعف الكتلة النخبوية القيادية التي ترسم للمجتمع طريقه المستقبلي وحراكه الثقافي أفرز إطالة أمد تلك المرحلة البرزخية، ووجود فراغ فكري وثقافي تنوعت طرائق التيارات الفكرية في كيفية سده وملئه، وبعيداً عن تقييم تلك المحاولات في سد ذلك الفراغ، إلا أن السمة الغالبة على كل تلك المحاولات هو الصوت الحاد النبرة الذي كان يهتبل فرصة الفراغ الاستثنائية في سيادة أنموذجه ومشروعه الفكري بعيداً عن المصالح العامة للمجتمع وسد احتياجاته الأولية معيشياً وثقافياً واجتماعياً.

ولئن كان للإسلاميين في عامة الدول العربية يدهم الطولى في حراك المجتمعات؛

فإن دور الإسلاميين في السعودية لا يمكن أن يقارن بغيره لأسباب ظاهرة لا تخفى على كل متابع لطبيعة تكوين الدولة السعودية ومرجعيتها الدستورية، ومن ثم كان محاولة رصد وتفكيك حراك الإسلاميين من أهم مفاتيح فهم الحالة السعودية واستشراف مستقبلها، وعلم الله أنه لم يكن في نيتي قط إفراد هذا الموضوع في كتاب لولا طلب عدد من الإخوة الكتابة حوله، وبعد التأمل والاستخارة وجدت أن الحاجة ماسة لسبب رئيس وهو أنه منذ عام ٢٠٠١ (١٤٢١هـ)ومسيرة الإسلاميين في السعودية تخضع لرصد وتحليل من أقلام متعددة المشارب والاتجاهات في داخل البلاد وخارجها، ولم يظفر الوسط الثقافي والعلمي بإنتاج مواز ولا حتى مقارب من داخل المنظومة السلفية لذلك الإنتاج، وبعيداً عن تقييم ذلك الرصد والتحليل من حيث صوابه وخطئه إلا أنه في النهاية يظل رصداً من خارج النسق السلفي العام، وهذا لا يعني بأي حالة حرق إيجابيات تلك الكتابات أو التنكر لها، بل لا أشك أنها قدمت مضامين جيدة، ومن جهة أخرى قدمت مضامين سلبية، يقف في مقدمتها السعي في تفكيك الهوية السلفية للإسلاميين في السعودية، أو تقديمهم بوصفهم أحد أكبر معوقات الإصلاح والنهضة للبلاد، والاعتساف في إيراد الشواهد والأدلة على ذلك، فكان هذا الكتاب _الذي اختصرته قدر الإمكان _ عبارة عن محاولة متواضعة لتقديم رؤية تحليلية لتحولات الإسلاميين في الداخل السعودي خلال العقد المنصرم، وهي دراسة لم يستهدف كاتبها استيعاب مظاهر تلك التحولات وأسبابها، وإنما هي رصد لأهم تلك التحولات فيما ظهر له، ولعل هذه المساهمة بإيجابياتها ومزاياها وبأخطائها وسلبياتها أن تحفز القادرين من أهل العلم والدعوة على تدوين رؤيتهم، وتصحيح ما يرونه أخطاء وثغرات في الكتابات التحليلية والتوثيقية لحراك الإسلاميين في الساحة السعودية.

كما حفزني للكتابة في الموضوع ما أظنه ضعفاً في المراجعة النقدية الرشيدة للإسلاميين لتجاربهم السابقة، فغالبية القراءات النقدية كانت تصدر من أشخاص غادروا مرابع الوسط الشرعي وأضحوا أدوات بيد المناوئين بقصد أو بغير قصد، وفي أحيان أخرى لم تكن المغادرة لمعسكر التغريب بالضرورة وإنما كانت لجزيرة معزولة تزعم الحياد والموضوعية، والمحصلة أن مجهر الراصد والناقد خلع عدسة مجهره الشرعية واستبدلها بعدسة فاقدة لهويتها، ومن ثم أصابها العجز عن تحديد مواطن الاختلاف والافتراق بين الرؤية الإصلاحية الرشيدة المتمسكة بهويتها وثوابتها والرؤية المستوردة الهجينة المتدثرة بغلالة تراثية رقيقة ومسحة إسلامية باهتة، بل ساوت بينهما بحجة الموضوعية والإنصاف والله تعالى يقول: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ ۖ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾[1].

تهدف هذه الدراسة إلى أن تقدم لكل متابع لحراك الإسلاميين في السعودية رؤية مغايرة لعامة الكتابات التي تناولت الشأن المحلي السعودي بالنقد والتحليل، وهي بهذا لا تستهدف تلقي القارئ لما كُتب بالتسليم -فهذا غير مقبول- ولكنها تأمل بمراجعة فاحصة لمدى دقة تلك الكتابات واتسامها بالعلمية والموضوعية.

كما أنها تهدف عبر استعراضها عدداً من الأحداث والوقائع التي نجمت عن أخطاء وسلبيات إلى الاستفادة من تلك التجارب لتلافي تكرار الأخطاء ذاتها، و تحاول الدراسة تبصير الشباب المسلم عموماً والشباب السعودي على وجه الخصوص بعدد من الأطروحات المنحرفة التي ربما أحسن الظن بها بسبب لافتاتها الجاذبة، ولكن المرء عندما يضعها تحت عدسة المجهر العلمي سيدرك مدى جنايتها

(١) سورة فاطر الآية (١٩-٢٢).

على الدين والفرد والمجتمع.

وهي تبعث أيضاً برسالة قوامها الحب والحدب لكل العاملين في الدعوة والإصلاح للسعي الحثيث للاجتماع والتوافق على الأصول الكلية والمحكمات الشرعية الذي من مقتضياته التمسك بها ومنع العبث بمضامينها، وأن نصنع فضاء رحباً للخلاف والحوار فيما دون ذلك من المسائل الشرعية والمتغيرات المعاصرة.

كما أرحب بالإضافات والانتقادات والرؤى المختلفة كافة، فطبيعة موضوع الكتاب الذي يعتني بتوثيق وتحليل حراك فكري واسع في حقبة زمنية حافلة لا يمكن لأفراد أن يحيطوا به من كل جوانبه، ومن هنا تبرز حاجة الكاتب لكل إضافة أو نقد أو استدراك، وذلك للإفادة منها في الطبعة القادمة التي أنوي فيها توسيع المادة إن شاء الله تبارك وتعالى.

أسأل الله عز وجل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن يغفر لي زللي وتقصيري، والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وليد الهويريني
Wah١٤١٩@gmail.com
الجمعة ١٢ صفر ١٤٣٣هـ
السعودية - الأحساء

مدخل

تحولات الإسلاميين: مفهومها وأنواعها

يستهدف هذا الكتاب الحديث الموجز عن أهم التغيرات الفكرية التي عاشها الإسلاميون في السعودية الذين ينتسبون في منهجهم الشرعي ومنطلقاتهم الفكريّة إلى المنهج السلفي خلال الفترة الزمنية التي أعقبت ضربات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة وحتى ١٧ ديسمبر ٢٠١١ وهو تاريخ اندلاع الثورة التونسية، وقد قسمت تلك التحولات إلى ثلاثة أقسام[1]:

١. التحولات الإيجابية: وهي التغيرات في بعض وسائل الإسلاميين وآلياتهم انطلاقاً من مرجعيتهم العلمية المتمثلة بالمنهج السلفي.
٢. التحولات الملتبسة: وهي التغيرات التي التبست وتباينت آراء المتابعين حولها من العلماء والمفكرين والمثقفين، فعدها بعضهم تحولاً إيجابياً يعكس نضجاً معرفياً وانفتاحاً فكرياً، يدل على حنكة وفقه رشيد في التعامل مع مستجدات العصر، وبعضهم الآخر عدها تردياً وانتكاسة وتنازلاً عن بعض معالم المنهج السلفي تحت ضغوط الواقع وركام التجارب السابقة، وفئة ثالثة تعده مزيجاً من هذا وذاك.
٣. التحولات السلبية: هي التغيرات الفكرية المتباينة في اتساعها وحدتها، فبعضها تأول فيها أصحابها آراء خالفوا فيها أصولاً شرعيّة مستقرة، وبعضها الآخر تبنى الفكر الليبرالي بشكل ظاهر، وفئة ثالثة قامت بتوظيف حصيلتها الشرعية ومركزها الوظيفي لدعم الهجمة على المنهج السلفي بمؤسساته الشرعية ورموزه العلميّة.

---

(١) اقتبست فكرة التقسيم من مداخلة للشيخ/ سلطان العميري في حلقة نقاش (التحولات الفكرية، رؤية نقدية) التي أقامها مركز التأصيل للدراسات والبحوث في ٢٣/ ١١/ ١٤٣٠هـ.

الفصل الأول:
أحداث وأسباب مهدت لظاهرة تحولات الإسلاميين

خلال العقد المنصرم شهدت الساحة الإسلامية في السعودية تحولات وتغيرات متفاوتة ومتنوعة لها أسبابها المتعددة التي يمكن إجمال أبرزها في التالي:

١ – تعثر مسيرة الصحوة في التسعينيات الميلادية وبروز تيار العنف:

شكلت الصحوة مظلة اجتماعية وفكرية ودعوية جامعة لشرائح واسعة من العلماء والدعاة والشباب وعموم الناس، وأحدثت طبقاً لتوصيف العديد من المحللين والمؤرخين طفرة في الوعي الشعبي والشرعي في المجتمع السعودي، ولكن التصعيد وارتفاع نبرة الخطاب الدعوي عاد بكثير من الأضرار على الحالة الإسلامية، بل يذهب الدكتور عبد العزيز الخضر إلى أبعد من ذلك وهو القول بأن التوجه التصعيدي كان بقرار منفرد دون أن يحوز على اتفاق بين الرموز الدعويةالتي كانت تقود الحراك الدعوي آنذاك [١] ، وبعيداً عن تصويب هذا القول- الذي قد يرد عليه بعض الإيرادات- إلا أنه أصبح من المؤكد أن تعثر مسيرة الصحوة أحدث حالة كبيرة من الركود الدعوي والفتور البنائي في الجوانب الإصلاحية والعمل الدعوي وتبني قضايا الأمة الكبرى، حيث بدت الصحوة غير قادرة على استعادة عافيتها، وظلت تعاني لسنوات فراغاً قيادياً في فترة زمنية حافلة بالتغيرات الداخلية والخارجية، وفي أواخر التسعينيات الميلادية بدأ جيل جديد في التشكل وبرز صوته تصاعدياً ابتداء من ١١ سبتمبر، ولم يكن لدى هذا الجيل أي تصور عن ذلك الحراك الدعوي والإصلاحي الذي خف وهجه وبريقه، وهذا الأمر جعل ذلك الجيل يحلل ويبلور مواقفه من الخطابات السائدة والتحولات الحديثة للإسلاميين بمعزل عن السياق الزمني لمسيرة الصحوة، وهو الأمر الذي سهّل انضواءها

(١) عبد العزيز الخضر، السعودية سيرة دولة ومجتمع، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ص (٢٠٠).

تحت الخطابات والتيارات المستجدة التي منها تيار العنف، فخلو الساحة من قادة الصحوة في منتصف التسعينيات الميلادية جعل الساحة مفتوحة لتيار العنف للتجنيد والتأثير على شريحة غير قليلة من الشباب، ولا ينبغي أن يفوتنا هنا أن نقول: إن مرحلة اعتناق منهج العنف لم تكن المحطة الأخيرة لدى شريحة من هؤلاء بل كانت قنطرة للارتداد في الجهة المعاكسة إما على الصعيد الفكري بالاتجاه الليبرالي أو على الصعيد السلوكي بخلع عباءة التدين والابتعاد عن محاضنه ومنابعه، وباختصار نستطيع أن نقول: إن تعثر مسيرة الصحوة في التسعينيات الميلادية أفقد المحيط الشرعي والدعوي قدراً كبيراً من التوازن والانضباط الذي كان يستوعب كوادر الشباب المتدين ويشكل حصانة بين الانجراف لتيار العنف أو الانضواء لمعسكرات فكرية وإعلامية كانت مناوئة للحالة الإسلامية، وجعل الساحة مفتوحة لغرس بذور الافتراق والانقسام في الحالة الإسلامية في السعودية.

٢- رحيل الرموز الكبرى:

غير خاف على من عايش زمن توهج الصحوة الإسلامية أن يلحظ بشكل ظاهر أن وجود عدد من العلماء الأجلاء وفاعليتهم شكل عاملاً مهماً من عوامل قوتها واجتماع كلمتها وسطوة تأثيرها على المستويات كافة الاجتماعية والفكرية والسياسية أيضاً، ويقف على رأس هؤلاء العلماء الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز ومن بعده يأتي الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين _ رحمهما الله _ وأحد أكبر عوامل تأثير هؤلاء العلماء الأكابر ما تميزوا به من الجمع بين ثلاث مزايا :

أولها: المنصب الشرعي الرسمي: المتمثل في عضوية هيئة كبار العلماء والمناصب الشرعية العديدة التي تقلدها الشيخ عبد العزيز بن باز التي كان آخرها المفتي العام للبلاد.

ثانياً: المكانة العلمية والأبوية الخاصة لدى العلماء وطلاب العلم وعموم الأوساط الإسلامية.

ثالثاً: القبول الشعبي الواسع في طبقات المجتمع كافة.

نستطيع أن نقول بكل ثقة: إن تلك الثقة الواسعة والمكانة الرفيعة لدى هذا النسيج المتعدد والمتفاوت ساهم في إحداث قدر كبير من التوازن في سير العلاقة بين الدوائر الثلاث السياسية والعلمية والشعبية، والحديث عن أهمية دور الرموز الكبرى لا يراد منه تضييق درجة الاجتهاد الفردي لأي عالم أو طالب علم، ولا يقصد منه بأي حال الحجر على الاستقلال الفكري لدى كل مفكر ومثقف، وإنما المراد بيان دوره المحوري في ضبط سير المجتمع وحفظه من التشظي والانقسام وتماسك أطيافه وطبقاته.

لقد كان الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - يمثل الرمز العلمي والشرعي الذي تجتمع حوله وتأتلف على مائدته أطياف الإسلاميين كافة، كما كان وجوده حائط صد منيعاً للكثير من الأفكار المناقضة لأصول الدين وسداً محكماً تجاه بروز تيارات فكرية مخالفة لأصول المنهج السلفي.

لقد شاء الله تعالى أن يرحل الشيخان رحمهما الله قبيل حادثة ١١ سبتمبر، فالشيخ عبد العزيز بن باز توفي قبل الحدث بعامين ونصف العام تقريباً، والشيخ ابن عثيمين توفي قبل الحدث بسبعة أشهر، ومن هنا فقد الوسط السلفي المظلة العلمية التي ينضوي تحتها الجميع، وهو ما سرع في انطلاق القاطرة الليبرالية، كما أن غياب تلك المظلة سمح للكثير من بوادر التراجعات والتغيرات لدى شريحة من الإسلاميين في الظهور، إذ لا يخفى على كل راصد ومعايش للمجتمع السعودي قبل هذه الفترة أن موقفاً حازماً من الشيخ عبد العزيز بن باز ضد أي داعية أو

مثقف ومفكر كان بإمكانه أن ينهي الوجود العلمي والفكري لمن صدر بحقه الموقف ولو على الصعيد الشعبي، ولهذا قد يتفاجأ من يرصد الصراع الإسلامي العلماني في تلك الحقبة أنه حتى بعض الرموز العلمانية سعت في كسب رضا الشيخ عبد العزيز بن باز، أو على الأقل تحييده خلال صراعها مع الدعاة، وذلك لعلمها بالأثر الكبير لمواقف الشيخ على الصعيد الرسمي والصعيد الشعبي على حد سواء.

في ختام هذه النقطة يجدر التنبيه إلى أن المراد من التعريج على هذا العامل وتوصيفه بيان أثره في التمهيد لظاهرة تحولات الإسلاميين، حيث لم يعد يشغل شريحة واسعة من الدعاة أهمية وحدة الصف واجتماع الكلمة، واستحسن الكثيرون الانفراد بآرائهم واجتهاداتهم وأفكارهم، وهذا ليس بالأمر المذموم لو كان متعلقاً بموقف فكري شخصي أو اختيار فقهي خاص، ولكنه يكون مذموماً إذا تعلق بمصالح الأمة الكبرى، وتسبب في صب الزيت على نار الافتراق والتنازع بين الدعاة، وتمهيد الطريق لعربة التغريب وأهل الأهواء أن تشق طريقها بعد طول توقف بسبب تماسك الجبهة الداخلية للإسلاميين.

٣- حادثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

حيث شارك خمسة عشر شاباً سعودياً كما قيل من أصل تسعة عشر في ضرب القوة العظمى في العالم المتمثلة بالولايات المتحدة، ومن هنا ثارت الأسئلة وعقدت المؤتمرات والندوات، وسخرت المقدرات البحثية والفكرية والأمنية للغرب في دراسة البيئة المنتجة لمثل هذه الأعمال، فتوصلت لقناعة محصلتها تحميل المدرسة السلفية عموماً وعلى الأخص روافدها العلمية والفكرية في السعودية مسؤولية إنتاج مثل هذه الأفكار، ومن هنا وضعت السلفية تحت مجهر الرصد العالمي وتعرضت لأكبر محنة أمنيّة واستهداف فكري وثقافي في العصر الحديث،

ولا يخفى على المتابع أن الاستهداف الغربي المحموم لم يكن موجهاً لفصيل سلفي تبنى منهجاً خاطئاً في القتال بقدر ما كان يتوسل بأفعال هذا الفصيل وتصرفاته لخلخلة حقائق الإسلام وتذويب هوية المسلم المعاصر ودمجه وتذويبه في ثقافته الغربية المهيمنة، ولكنهم بدؤوا باستهداف المنهج السلفي وحملته، وذلك لأنه أكثر المناهج الإسلامية المبنية على حقائق الإسلام ومحكماته بصورته النقية وتمظهراته الجلية لدى الجيل الأول[1].

لقد شعر السلفيون في العالم أجمع وفي السعودية خصوصاً بأصابع الاتهام توجه صوب أفكارهم وعقائدهم ومحاضنهم وتراثهم وشيوخهم وجمعياتهم وجامعاتهم، محمّلة إياهم جريرة استعداء الغرب على البلاد وفتح باب الجحيم ضد وحدتها واستقرارها وأمنها. وركب موجة الهجوم على السلفية الخصوم الليبراليون والطائفيون وغيرهم، ممنين أنفسهم باهتبال الفرصة الاستثنائية لتصفية النفوذ السلفي وتمرير مشاريعهم، مستثمرين حالة الاضطراب والقلق الرسمي من هذا الحدث النوعي الذي هز العلاقات مع الغرب كما لم يفعل أي حدث آخر منذ نشأة الدولة، ومن هنا شعر السلفيون بأن سهام الناقدين وضغوط المخالفين لن ترضى بمجرد رفض أفكار تيار العنف والبراءة من أفعاله وأقواله، وإنما ثمة مطالب

---

(١) انظر تقرير مؤسسة راند: إسلام حضاري ديموقراطي - شركاء وموارد واستراتيجيات، صدر في ٢٠٠٣م، ومؤسسة راند وصفتها موسوعة السياسة (٢/ ٨٠١)بأنها (أكبر مراكز الدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية ..لديها ٤٧٣ باحثاً متفرغاً..ولكنها لا تكتفي بذلك بل تلجأ لتكليف باحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي داخل الولايات المتحدة وخارجها لتقديم أبحاث ذات طابع علمي ولكنها تخدم في النهاية أغراض السياسة الأمريكية العليا ومخططات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية)، كما وصفتها الموسوعة العربية العالمية بأنها (مؤسسة غير ربحية للبحوث، تقوم بدراسة مشكلات السياسة المختلفة للولايات المتحدة، خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي).

وأجندة تتجاوز هذا الحدث كله لتحاكم تصوراتهم في الكفر والإيمان والولاء والبراء والسنة والبدعة، ولم تعد تجدي كلمات التورية والتعريض في موقف أو اجتماع للتخلص من المحاكمة الجائرة، بل مورس ضدهم ضغوط متوالية تطالبهم بتمرير مفاهيم غربية لا دينية في الموقف من الآخر وعقائده وتصوراته، وتذويب معالم الهوية الشرعية للبلاد، فكانت الهجمة من الشراسة والقوة بحيث استجاب الكثيرون لزخمها ورياحها العاتية فمستقل ومستكثر، وقد رافق هذه الأجواء انبلاج كوة الغياب الدعوي لثلة من الرموز الدعوية لمسيس الحاجة لهم لمكافحة الزخم الشعبي المتنامي للتيار الجهادي بعد أحداث سبتمبر .

لقد خلعت طائفة من السلفيين عباءة الداعية والمربي لتلبس عباءة الدبلوماسي السياسي الذي يقول الكلام ونقيضه، ويؤسس لموقف بقوله وينقضه بتصرفاته، وهو ما أربك عموم الناس وألقاهم في غياهب الاضطراب والحيّرة فضلا عن إخوانهم من الدعاة والإسلاميين، وقد تجلى هذا في تبني آراء ومواقف وبيانات خارجة عن النسق السلفي العام في الداخل، وبعيداً عن تقييم تلك المواقف والبيانات الجديدة في محيطها السلفي، إلا أن الإقدام عليها بشكل منفرد في مثل تلك الظروف الصعبة والحرجة رغبة في تجديد الخطاب السلفي، ونقل صورة إيجابية للآخر؛ لم يفضِ إلى أي نتيجة إيجابية على الأرض، فغاية ما تحقق هو تشطير بنية الإسلاميين وإدخالهم في سجالات ماراثونية لا طائل تحتها ولا ثمرة من إطلاقها، وإعطاء العربة التغريبية المزيد من العتاد والأدوات التي تواصل بها مسيرتها التقويضية لنفوذ الإسلاميين في المجتمع، ومع بالغ الأسف لم تدفع تلك الآثار السلبية لأن يراجع جميع الإسلاميين مواقفهم، بل سار كل فريق في طريقه، ليظهر الإسلاميون في السعودية وللمرة الأولى منذ تأسيس البلاد بأكثر من رأي

ووجهة نظر تجاه المشاريع التغريبية والاختراقات الثقافية للمجتمع السعودي المحافظ، ولتساهم كل الأطراف بارتجاليتهما وفرديتهما في أن يجد المشروع التغريبي -وللمرة الأولى- موضع قدم له لا في النسيج الشعبي في المجتمع فحسب، بل في داخل أروقة طائفة من الإسلاميين.

في الوقت الذي أفرزت فيه تلك الرياح العاتية نفَساً نقدياً مرتفعاً في الداخل السلفي؛ فإن ذلك النفس النقدي الذي طال عدداً من محكمات الشريعة وقطعياتها أفرز ردة فعل معاكسة لأي رؤية نقدية للخطاب الدعوي، ولم يتجاوز الكثير من الدعاة الكلام النظري العام عن بشرّية الخطاب الدعوي الذي لا بد أن يتضمن هفوات وأخطاء، ولكنهم أحجموا إما لقناعة أو لرؤية مصلحية في ذلك الظرف عن ممارسة أي نقد للخطاب الدعوي، فالشعور بالاستهداف والترصد أفرز خطاباً يقدم تبريرات ومسوغات لكل فتوى أو رأي فقهي سائد أو موقف علمي سابق تجاه المخالفين، ولئن كان من ركائز المنهجية السلفية ومفاخرها التجرد للدليل مع تقدير الرموز لا تقديسهم، فإن تلك المنهجية كانت تبدو في أحسن حالاتها عند الحديث عن العلماء المتقدمين والفقهاء السابقين، ولكنك لا تجدها بانضباطيتها والتزامها نفسيهما عند الحديث عن الرموز والشيوخ المعاصرين، وفي تقديري أن ذلك الموقف الدفاعي أضر بالإسلاميين أكثر مما نفع، وقدم أدلة لتعزيز تلك الصورة النمطية السلبية التي غرسها الليبراليون، وسقى شجرتها بعض إخوانهم التي تقدمهم دعاةً للانغلاق والإقصاء ورافضي التواصل مع الآخرين والحوار معهم.

٤- ضعف الالتزام الأدبي للرموز تجاه طلابهم وقاعدتهم الشعبية:

عندما يتحول الدعاة إلى رموز يستمع إليها مئات الآلاف إن لم يكن الملايين؛ فإن تلك الرمزية أو ما يسمى في المحيط الشرعي بالقدوة، توجب التزاماً شرعياً وأخلاقياً منهم تجاه تلك الجماهير التي تتابعهم وتأخذ عنهم العلم والفتوى، ولا ريب في أن من أولويات ذلك الالتزام الشرعي والأخلاقي مطابقة سلوكه لما يدعو إليه، وهذا ما حرص عليه الأنبياء عليهم السلام، ففي قصة شعيب يقول عليه السلام فيما قص الله عنه: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[هود: ٨٨]، ونلحظ هنا أن تأكيد شعيب عليه السلام لتطابق دعوته وأقواله مع سلوكه الشخصي يأتي لإدراكه لدور الصورة الانطباعيّة عن سلوكه لدى الناس في قبول ما لديه من الهدى والحق، وهذا ما تفطن له السلف الصالح، فهذه امرأة تجيء عند الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود رضي الله عنه فتقول: أنبئتُ أنك تنهى عن الواصلة قال: نعم، فقالت: أشيء تجده في كتاب الله أم سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: أجده في كتاب الله وعن رسول الله فقالت: والله لقد تصفحت ما بين دفتي المصحف فما وجدت فيه الذي تقول، قال: فهل وجدت فيه ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا؟ قالت: نعم، قال: فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النامصة والواشرة والواصلة والواشمة إلا من داء، قالت المرأة: فلعله في بعض نسائك، قال لها: ادخلي، فدخلت ثم خرجت فقالت: ما رأيت بأساً، قال: ما حفظت إذاً وصية العبد الصالح ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾[(١)].

(١) رواه أحمد في المسند (٦/ ٢١)، وقال المحدث أحمد شاكر: إسناده صحيح.

من هنا نخلص إلى أن حرص الداعية القدوة على مصداقيته لدى أتباعه ومتابعيه تعد ركناً مهماً في نجاح دعوته والحفاظ على مصداقيته، وهذه تحتاج لتوفر عاملين لدى الداعية وطلابه وأتباعه:

١ - المسؤولية العلمية لدى الداعية والرمز وحرصه على الحفاظ على مصداقيته لدى الناس، بحيث يسارع عند المواقف الملتبسة أو تغير اجتهاده ورأيه إلى توضيح أسباب التغير، أو الإجابة عن ذلك بوضوح عندما يستشكل الناس أو طلابه ذلك التغير.

٢- خروج الأتباع والجماهير من ثقافة الإمعيّة التي تتمركز حول ذات الرمز دون تفكير مهما اضطرمت في رؤوسهم من استشكالات، أو لا تجرؤ على مكاشفة رموزها عن أسباب تذبذب وتغير مواقفها هيبة وتخوفاً من مكانتها، وهذا كله لا يعني الجرأة على الرموز أو القدح في مكانتهم أو التنكر لفضائلهم أو إساءة الأدب معهم، ولكن المقصود المكاشفة مع الالتزام بالأدب الشرعي والرقي الأخلاقي.

روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأخويها لأبيها وأمها، وأخويها لأمها، فأشرك عمر بين الإخوة للأم والأب، والإخوة للأم في الثلث، فقال له رجل: إنك لم تشرك بينهم في عام كذا وكذا ؟ فقال عمر: (تلك على ما قضينا يومئذ، وهذه على ما قضينا اليوم)[1].

نلحظ هنا أنه مع ما عرف لدى الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم من هيبة عمر بن الخطاب ومكانته وقوة شخصيته، إلا أن هذا لم يمنعهم من الاستشكال وسؤاله بشكل مباشر عن سبب تغير حكمه، وفي الجهة الأخرى كانت عبارة عمر مع إيجازها واضحة صريحة لا غموض فيها ولا إلباس في بيان أسباب تغير حكمه،

---

(١) سنن الدارقطني (٤/ ٨٨)، سنن البيهقي الكبرى (٦/ ٢٥٥)، مسند عبدالرزاق (١٠/ ٢٤٩)

وأن ثمة علماً استجد عنده بعد هذه السنوات أنتج هذا القول الجديد.

تعد تجربة قادة الجماعة الإسلامية بمصر في مبادرة وقف العنف التي بلوروها ووثقوها في أربعة كتب حدثاً استثنائياً في تاريخ الحركات الإسلامية، فقد قدموا درساً سامياً في الشجاعة العلمية والأدبية والمكاشفة العلنية لأخطاء مسيرة سنوات، دفعوا خلالها أثماناً باهظة من أعمارهم ودماء رفاقهم، ولم يجد أولئك النفر من قادة الجماعة الإسلامية أن معاناتهم ومشاركتهم لأتباعهم في محنة الاعتقال الطويل مسوغاً كافياً يجنبهم تبعة مسؤولية ما أصلوه وقرروه بشأن شرعية العنف في الثمانينات وأوائل التسعينيات الميلادية.

لقد افتقد الراصد لأداء العديد من أصحاب التحولات الملتبسة الحد الأدنى من الالتزام الأدبي والمسؤولية العلمية أمام محبيهم وطلابهم، ولهذا كان من العسير أن يُطالب المخالفون والمستفهمون بالاكتفاء بإبقاء خلافهم مع أصحاب التحولات الملتبسة داخل إطار الخلاف العلمي السائغ دون أن تُخدش مصداقية الرموز وتبرز أزمة ثقة بين الطرفين، لأنهم رأوا أن من استطاع أن يغير بوصلة خطابه من اتجاه إلى اتجاه معاكس له دون أن يقدم مبررات ومسوغات لذلك التغير؛ يصعب الوثوق بخطابه، ولعل بعضهم وجد شواهد لهذا الحدس في الانتقال السريع مؤخراً في الموقف من النظم العربية المستبدة من حالة الركون والثناء إلى حالة التصعيد والنقد في مرحلة ما بعد الثورات العربية.

٥- الانفتاح المعلوماتي ونشوء جيل ما بعد الصحوة [١]:

خلال العقد الأخير نشأ جيل جديد، اختلفت أدواته المعرفية ومحاضنه

---

(١) أفدت من دراسة مميزة بعنوان (جيل ما بعد الصحوة) للشيخ الباحث / ماجد البلوشي، وهي موجودة على الشبكة.

التربوية عن جيل الصحوة، فقد شاع الاهتمام بالمؤلفات الفكرية، والروايات المحلية والأجنبية، والعناية بالمباحث الحقوقية والوعي المدني وقضايا المواطنة، ولم يكن هذا بمجرده أمراً خاطئاً أو مرفوضاً، ولكن الخلل جاء بالإيغال فيها على حساب العناية بتحصيل العلم الشرعي، واستيراد تلك العلوم مع عدم القدرة على تنقيتها من مضمونها الغربي القيمي، وهو ما أدى إلى تضعضع الاعتزاز بالهوية الإسلامية، والاضطراب والخلل في بناء المفاهيم والتصورات.

غالبية تلك القصص والروايات والمؤلفات الفكرية كانت ذات محتوى فكري وثقافي وثيقة الصلة بالثقافة الغربية الليبرالية، وهذا الذي أفرز تسلل العديد من المفاهيم الليبرالية لدى جيل ما بعد الصحوة لغياب الحصانة الفكرية لدى فئات منهم، وفاقم تلك الإشكالية بروز خطاب بعض الإسلاميين والذين ساهم خطابهم- بحسن نيّة - في نزع حساسية المجتمع عن عدد من القنوات الفضائية، و التي لم تكن تمارس دوراً ترفيهياً بريئاً أو تهدف إلى مكاسب تجارية صرفة كما يظن البعض، بل كانت تقوم بإعداد وإنتاج وترجمة آلاف البرامج والأفلام والمسلسلات التي تستهدف بالمقام الأول اختراق المنظومة القيّمية والأخلاقية للمجتمع السعودي المحافظ، ولئن كان البعض ربما وصف مثل هذا القول في زمان مضى بالسطحية أو الإغراق في تبني نظرية المؤامرة، إلا أن الدراسات الغربية ووثائق ويكيليكس الذائعة الصيت أزاحت الستار عن الدور الخطير الذي قامت به تلك المنابر الإعلامية الموجهة.

عندما توجه اهتمام جيل ما بعد الصحوة للروايات والكتب الفكرية والحقوقية والسياسية استتبع هذا ترميز من يتصدون لهذه المجالات كتابة وتأليفاً، بغض النظر عن صحة منطلقاتهم الفكرية وسلامة مناهجهم، كما تسبب الانفجار المعلوماتي

عبر شبكة الانترنت وتيسر الوصول للمعلومة- بغض النظر عن صحتها- عبر محركات البحث وشبكات التواصل الاجتماعي إلى شيوع حالة من الكسل العلمي والابتعاد عن الارتباط بالعلماء الراسخين والباحثين الجادين، وهذا أفرز بنية فكرية هشة يسهل التحكم فيها والتأثير عليها، وتكثر تقلباتها وتحولاتها.

٦- غياب التخطيط الاستراتيجي المستقبلي للمسيرة الدعوية:

كان للصحوة آثارها المباركة على المجتمع السعودي على المستويات العلمية والاجتماعية والسلوكية كافة [١]، إلا أن زخمها المتنامي في المجتمع كان يسير بتلقائية وقدر كبير من ردود الأفعال الآنية على الأحداث، والحقيقة أن غلبة الارتجال على مسيرة الصحوة في ذلك الظرف الزمني يمكن تفهم الكثير من محطاته بسبب طبيعة التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع السعودي عموماً، ولمسيرة الدعاة خصوصاً، والتي كانت لا تملك رصيداً تاريخياً طويلاً ولا خبرة تراكمية في قيادة مثل هذا الحراك، ومن هنا غاب التخطيط الاستراتيجي المستقبلي للمسيرة الدعوية، وكان هذا الغياب بسبب الحرص على الحشد الكمي الجماهيري على حساب بناء الطاقات الدعوية الفكرية القيادية الشابة، وإثقال الشباب المتدفق حيوية وحماسة بقضايا كثيرة ومتنوعة محلياً وإقليمياً وعالمياً، والإثقال هنا لم يتمثل بمجرد المتابعة العابرة والنصرة الممكنة كالدعاء والدعم المتيسر، وإنما كان الإغراق في متابعة تفاصيل دقيقة لقضايا كثيرة، وهذا نتج عنه توزيع المخزون الشبابي بما يفوق طاقته، ناهيك عن غياب التدرج في بعض المطالب الإصلاحية التي كانت تقدم بخطاب دعوي، لا يتناسب في رأيي مع معطيات الواقع السياسي والشرعي، ومن

---

(١) ينظر دراسة (الصحوة في ٣٠ عاماً: ماذا قدمت للداخل السعودي؟) أعدها مجموعة من طلبة العلم على شبكة الانترنت.

هنا كان الارتطام بصخرة الواقع وحقيقة الإمكانيات سبباً في ضعف فورة الحماس وانطفاء لهيب العواطف، لتضطر الصحوة بشرائحها كافة بما فيهم رواد الصفوف الأمامية إلى أن يعيدوا حساباتهم، ولكن هذه المرة مع غلبة للنزعة الفردية في المراجعة والتغيير، ونفسية مثقلة بسلبيات التجربة وعثراتها أكثر من الرؤية المتوازنة للتجربة من كافة جوانبها التي ترصد المكتسبات والمنجزات فتنميها وتبني عليها، وترصد الإخفاقات والسلبيات فتعالجها وتقيم بدائلها.

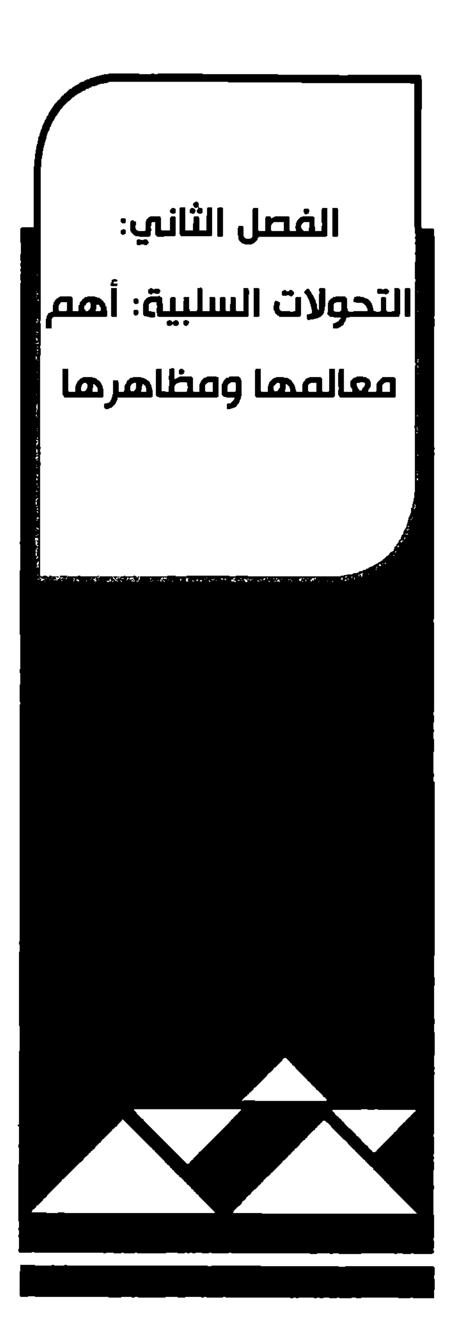
٧- تركيز البعض على منهج الحفظ والتلقين في التربية والتعليم:

ساهمت عوامل عديدة في شيوع المنهج التلقيني في المجتمع، فالسياسة التعليمية التي يتم تطبيقها في مدارس التعليم العام، ونسبة كبيرة من الكليات في التعليم الجامعي؛ غلب عليها منهج الحفظ والتلقين، وليس المراد بطبيعة الحال التقليل من أهمية الحفظ والتلقين للطالب والمتعلم في أي مجال، ولكن المقصود ضعف العناية باستيعاب الطلاب وفهمهم لما حفظوه، وضعف الالتزام بالمنهجية التعليمية التي تنمي مهارات التفكير العليا لدى الطلاب كالتحليل والتركيب والتقويم والإبداع، فنشأت أجيال من الطلاب فضلاً عن المعلمين ترى التفوق والتميز والنجاح مرهوناً بالمعيار الكمي التي يختزنها المرء في ذاكرته، بغض النظر عن قدرته على شرحها أو تحليلها أو تقويمها .

ولئن كان للدروس العلمية الشرعية دور لا بأس به في تدريب وتعليم مرتاديها من طلبة العلم على القدرة على البحث والنقد وتنمية قدراتهم المعرفية وأدواتهم البحثية وذلك لما تتطلبه تدريس العلوم الشرعية كالفقه والعقيدة والحديث والأصول من عرض للمسائل وأدلتها وبيان الراجح من الأقوال، إلا أن تلك الدائرة العلمية ظلت قاصرة على محيط محدود لا تتجاوزه، ومما زاد



تلك الإشكالية لدى الشباب المتدين؛ أن بعض المحاضن التربوية تبنت المنهج التلقيني نفسه في تربية روادها، فخرّجت أجيالاً من الشباب المتدين يعاني هشاشة فكرية أمام الأفكار الوافدة، وأصبح أصحاب العقول المستشكلة والمتسائلة لا يجدون إجابة عن تساؤلاتهم واستشكالاتهم، بل في بعض الأحيان تجابه أسئلتهم واستشكالاتهم بقدر كبير من الحدة والتشكيك، وهذه الحِدة في المعالجة أدت إلى تسرب شريحة شبابية ذات مؤهلات عقلية جيدة من المحاضن التربوية، وتحولهم في ظرف سنوات قليلة إلى أدوات بيد خصوم الدعوة، يتم توظيفهم في الخطوط الأمامية من المنظومة الإعلامية التي مارست أشرس حملاتها للمؤسسات الشرعية والمحاضن الدعوية، متخففة من كل الأخلاقيات المهنية ومقتضيات الموضوعية فضلاً عن الأخلاق الإسلامية، ولم تسلم من ذلك الهجوم الشرس أكثر الوجوه الإسلامية الموصوفة بالاعتدال التي كانت تمارس بوعي أو بلا وعي تطبيعاً اجتماعياً وشعبياً لبعض الواجهات الإعلامية التي سخرت مقدراتها كافة للنيل من الدعاة والعلماء ومؤسساتهم العلمية والدعوية.



الفصل الثاني:

التحولات السلبية: أهم معالمها ومظاهرها

١ - محاولة قولبة السلفية بوصفها منتجاً ثقافياً إقليمياً:

ساهم ارتفاع نبرة النقد في الصحافة والمواقع الالكترونية تجاه السلفية في بروز العديد من الدعاوى القديمة التي نسجها خصوم دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب إبان دعوته الإصلاحية[1].

من المعلوم أن أي دعوة بشرية تجدد معالم الدين لا يمكن أن ينفك أفرادها عن البيئة السياسية والاجتماعية التي نشؤوا فيها، ودعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب التي نشأت في نجد ليست استثناء من هذه السُّنة التاريخية، فالمشرب الفقهي لعلماء الدعوة المتمثل بمذهب الحنابلة لا بد أن يجد طريقه وتأثيره وتمظهراته في سلوك المجتمع، وكذلك في المؤسسات الشرعية كالقضاء والحسبة والإفتاء بعد تشكيل الدولة، ووجود شرائح من عامة الأتباع وطلبة العلم ممن لديهم نفَس مرتفع في الانتصار لأقوال المذهب واختيارات شيوخهم والتشدد في ذلك أمر طبعي ولا يكاد يسلم منه عامة الأمصار والبلدان، وإن بقيت محددات المنهج السلفي في بناء تصوراتها التي تعتمد على حجية الدليل ونبذ التقليد عاملاً إيجابياً طارداً لمثل هذه السلوكيات والمنهجيات الخاطئة، فيما لو تم تفعيلها بشكل ظاهر.

لقد حاول خصوم الدعوة السلفية إعادة قراءة تاريخها بأدوات خصومها من الخرافيين والشيعة، ومن أكثر تلك الأدوات الإيحاء بأن معالم دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب التي تجلت في الدعوة للتوحيد ونبذ الشرك والبدع لا تمثل سوى منتجاً ثقافياً إقليمياً، ارتبط بالبيئة النجدية ولا علاقة له بالكتاب والسنة إلا بوصفه فهماً شاذاً للنصوص الشرعية، ساهمت الظروف السياسية والوفرة

---

(١) ينظر (دعاوى المناوئين لدعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب)، لفضيلة الشيخ د. عبد العزيز آل عبد اللطيف، دار الوطن.

المالية في انتشاره وترويجه في العالم الإسلامي، ضاربين عُرض الحائط مكامن قوة الدعوة الإصلاحية المتمثلة بتجديد دعوة الأنبياء عليهم السلام من الدعوة لإفراد الله بالعبادة ونبذ الأوثان والأنداد وتطهير عقول المسلمين من أمراض الخرافة والدجل والشعوذة باسم الدين.

لقد أراد أصحاب التحولات السلبية ومعهم سدنة الإعلام الليبرالي والخصوم الخرافيون -الذين أطلوا بعد سبات طويل- أن يصوروا الدعوة السلفية بتراثها العلمي وتاريخها الدعوي كخزان البارود الذي كان يمول غلاة التكفير ويطلق صافرة الاستعداء والاستدعاء للدول العظمى على البلاد، ومن العجيب ألا تشهد هذه الجزيرة العربية لقرون طويلة وحدة سياسية ودينية كما شهدتها بعد ظهور هذه الدعوة السلفية والقيام على أساسها وارتباط المنظومة السياسية مع انطلاقتها بتصوراتها وأفكارها، فتدور الأيام لتصبح هذه الدعوة السلفية _ في خطاب الخصوم الإعلامي _ بما تضمنته من محكمات شرعية وقضايا عقدية كلية؛ ينبوع التكفير والعنف الذي سيدمر نسيج المجتمع ويفكك وحدته.

لم يكن مستغرباً أن يثير بعض خصوم الدعوة السلفية المذهبيين خلافاتهم القديمة، ويسعون في اغتنام تلك الفرصة لكسب المزيد من مربعات الوجود ودوائر التأثير، ولكن المستغرب والمؤلم كان في اصطفافهم مع دعاة التغريب الذي لا يشك من تأمل وحلل حقيقة حراكهم ومساعيهم؛ بأنهم لم يكونوا يستهدفون المنهج السلفي ورموزه فحسب، بل كانوا يستهدفون قيم الإسلام السائدة في المجتمع، وتحطيم الحواجز النظامية والمجتمعية التي تحول بين الاختلاط بين الجنسين، وشيوع الانحراف السلوكي والفكري، وكان الأجدر بهم أن يغلبوا الصالح العام لقيم الإسلام وسيادة شريعته على المصالح المذهبية الضيقة.

لقد ساهم الضرب المتكرر على الوتر الإقليمي والمناطقي على شبكة الانترنت في استمالة شرائح متنوعة من المتحولين الذين حركتهم النوازع البشرية التي لا يخلو منها مجتمع، وأشعلت ردود أفعال غير متوازنة، لم تستهدف حلحلة إشكالية المناطقية والعشائرية والمحسوبية في المجتمع عبر مشروع أخلاقي رفيع يستهدف إصلاح البنية الإدارية والحقوقية، وإنما قابلت تلك المشكلات بردة فعل معاكسة، راق لها هذا الهجوم الذي تعمد الخلط بين محددات الدعوة السلفية وقواعدها الكبرى التي قامت عليها وبين تلك الممارسات البشرية لشريحة من أتباعها، إن كان ذلك على الصعيد التاريخي أو على صعيد واقع المجتمع المحلي.

لقد كان من فضل الله أن تلك المحاولة باءت بالفشل الذريع، ولكن ينابيع إعادة إشعالها موجودة ما دامت البيئة الإدارية والحقوقية تعاني أمراض المحسوبية وغياب الشفافية والعدالة، وهي قضية يمكن لكل متربص إعادة إشعالها مع هدير الثورات العربية التي تثير مثل هذه الإشكاليات بشكل مباشر، والحل أن يتصدى لهذا الخلل دعاة الإسلام عبر منهجية شرعية راشدة .

٢- الإمداد العلمي والفكري للتيار الليبرالي:

طوال سنوات الصراع الليبرالي الإسلامي في السعودية؛ تميز الإسلاميون بميزتين تشكلان مصدر قوتهم على الأرض بعد مخزون قوتهم الحقيقي المتمثل بشرف الدعوة إلى الله، وتعد هاتان الميزتان السبب الرئيس لانتصارهم المتواصل على خصومهم:

الميزة الأولى: وحدة صفوفهم وتماسك جبهتهم الداخلية إزاء المشروعات التغريبية، ولا شك في أن للعلماء الكبار وعلى رأسهم الشيخ العلامة عبد العزيز بن

باز رحمه الله الدور الرئيس في تحقيق هذه الوحدة وتماسكها، وهذا ساهم في تشكيل رأي عام مناوئ لكل المشاريع التغريبية .

الميزة الثانية: افتقار خصومهم الليبراليين للكفاءة العلمية في الميدان الشرعي، فطبيعة الصراع في بلد قامت مرجعيته على أحكام الشريعة الإسلامية، ويقف على سدة مؤسساته الشرعية علماء سلفيون؛ جعلت من هامش المناورة للتيار الليبرالي الذي يُعد وافداً أجنبياً على المنظومة الشرعية والميدان الفقهي هامشاً محدوداً، ومن طرائف ما يمكن إيراده هنا ما كتبه أحد الصحفيين في صحيفة محلية منتقداً أحد كبار العلماء وهو فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان لأنه سجل (٨٣) شريطاً عن (العِدة) [1]، وقد ظن الكاتب الصحفي الذي يستضاف في إحدى القنوات الفضائية خبيراً للحركات الإسلامية أن كتاب (العُدة في شرح العمدة) الذي يضم بين دفتيه أبواب الفقه كافة في العبادات والمعاملات والحدود؛ مختصاً بأحكام عِدة النساء!

إن نظرة خاطفة لعموم الكتابات التي دونها الليبراليون، تكشف مدى جهل عمومهم بأبجديات العلم الشرعي وطرائق الاستدلال فيه.

والجديد في العشرية السبتمبرية أن هاتين الميزتين أصابهما عدد من الشروخ الغائرة والمؤثرة.

أما الجبهة الداخلية فقد أصابها داء الافتراق إزاء المشروع التغريبي، وشكل أصحاب التحولات الملتبسة سبباً محورياً في إحداث الانشقاق، وهؤلاء وإن لم يصطفوا خلف الأجندة التغريبية، ، ولكن خطابهم الإعلامي الذي غلب عليه الحياد ساهم في تفريغ الوسائط والأدوات الإعلامية الليبرالية من أبعادها التقويضية

(١) صحيفة الرياض، العدد ١٤/ ١١/ ١٤٢٧هـ.

لقيم الإسلام وشرائعه السائدة في المجتمع، وقد ظهر هذا جلياً في تعليقاتهم على مسلسل فكاهي شهير تم توظيف شعبيته وشهرة ممثليه لتمرير مفاهيم ليبرالية، والسعي في تحشيد المجتمع ضد المؤسسات الشرعية وعموم الدعاة وطلبة العلم عبر سيناريوهات كتبتها أسماء صحفية عُرفت بعدائها الصارخ للإسلاميين، وقد تكرر موقف أولئك الإسلاميين من المجموعات الإعلامية التي أظهرت دراسات غربية عديدة كان من آخرها وثائق ويكيلكس دورها الموجّه لتغريب المجتمع السعودي تحديداً وسلخه عن هويته[1]، لقد ساهم هذا الخطاب المتصالح من أصحاب التحولات الملتبسة وإن لم يقصدوا ذلك بالضرورة في ضخ الحملات الإعلامية الموجهة ضد الإسلاميين بأكسير المصداقية الذي كان ينقصها طوال صراعها مع التيار الإسلامي، وحققت الحملة الإعلامية التي تختزل الإسلاميين في صورة نمطية واحدة يغلب عليها العنف والتشدد وضيق الأفق بعض النجاح لفترة زمنية محدودة بسبب الخطاب الإعلامي الداعم بشكل غير مباشر من قبل عدد من الدعاة.

وأما الضعف العلمي في المسائل الشرعية التي عانها الليبراليون فتمت محاولة سده عبر بعض الشرعيين الذين تحولوا بقدرة قادر إلى منصات قصف إعلامي تلبس لبوس المشيخة والفقه ضد المؤسسات الشرعية وعامة العلماء والدعاة، ولم يكن ذلك التحول الحاد لأسباب ذاتية في الغالب بقدر ما كان البازار الليبرالي يكثف من عروضه المغرية لكل منتسب للعلم الشرعي يسهم ولو بمشاركة يتيمة مؤيدة لهذا الحراك، وقد أفرز هذا بروز أسماء جديدة لم تعرف في الساحة العلمية

(١) تحدثت وثائق ويكليكس عن أهمية الدور الذي تلعبه البرامج والمسلسلات الأميركية المدبلجة التي تبث عبر تلك القنوات في تغيير توجهات المجتمع السعودي وثقافته، بطريقة عجزت عنها الدعاية المباشرة التي تنتهجها قناة الحرة وماكينات الدعاية الأميركية.



والدعوية لتتبنى بشكل واضح عدداً من المشاريع التغريبية، ولكن سرعان ما خبا بريقها بسبب نزقها وتعجلها من جهة وبسبب استنفاذ دورها من جهة أخرى، حيث أُكتشف ضعف مصداقيتها لدى المجتمع.

٣- التطرف المسكوت عنه (التطرف المضاد)[١]:

ظلت ورقة (الخلاف الفقهي) الورقة الأنسب التي حاول الليبراليون توظيفها كجسر عبور لمشاريعهم التغريبية[٢]، ولكن ضراوة الهجمة الإعلامية وشعور التيار الليبرالي بحالة من الانتفاش والزهو غير المسبوق أفرز مواقف وكتابات خطيرة في تعديها على الثوابت الشرعية والإساءة للشخصيات والرموز الإسلامية، فهذا صحفي يصف الصحابي الجليل أبا بكر الصديق رضي الله عنه بأنه من أول من أدخل أيدلوجيا التكفير في التاريخ في قتاله للمرتدين[٣]، وكاتب ثان يفسر كلمة التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله بما ينافي معناها[٤] حيث يقول الكاتب:

(ولنأخذ أمثلة على الزيادات التي أدخلها المتصارعون على النصّ ليبرّروا بها رغباتهم وأهدافهم، فمن ذلك أننا نجد الحديث السابق يقول: "أن تشهد ألا إله إلا الله"، غير أنّ المتصارعين لم يجدوا هذه العبارة كافية بالنسبة لهم للحكم بالإيمان

(١) للتوسع ينظر كتاب (التطرف المسكوت عنه . أصول الفكر العصراني "السعودية أنموذجاً" للشيخ د. ناصر الحنيني.

(٢) مما يبرهن على أن ورقة " الخلاف الفقهي" لا تعدو أن تكون جسر عبور لتغريب المجتمع أن عامة المؤسسات الإعلامية والرموز الفكرية والإعلامية التي تنتسب للفكر الليبرالي نراها تحتج باقوال فقهية أخرى وفتاوى الأزهر والشيخ القرضاوي في الشأن السعودي المحلي ولكنها عندما تغطي وتحلل الشأن المصري نجدها تقف بكل حماس مع التيارات العلمانية الاستئصالية وتهاجم كل التيارات الإسلامية، فهي ترتدي جلباب الشيخ محمد الغزالي رحمه الله في الرياض، وتستبدله ببذلة العلماني المتطرف فرج فودة في القاهرة. انظر مقالة (اغتيال المصداقيّة) في كتاب أوراق سلفية إصلاحية للمؤلف.

(٣) صحيفة الرياض العدد (١٣٣٧٥)، بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٤٢٥هـ.

(٤) مقالة (إسلام النص وإسلام الصراع) صحيفة الرياض بتاريخ ٧/ ١/ ٢٠٠٨.

والإسلام، بل رأوا أنه يجب أن تتم تجزئتها إلى جزءين كحدٍّ أدنى: الجزء الأول (لا إله) والجزء الثاني (إلا الله)، ثم تأتي مرحلة الشحن التأويلي ومرحلة التعبئة التفسيرية، فيكون الجزء الأول: (لا إله) المقصود به هو "الكفر بالطاغوت" ونفي جميع "الأديان" و"التأويلات" الأخرى، ويضاف لذلك تكفير المخالفين وقتالهم والبراءة منهم، ثم يأتي دور الجزء الثاني: (إلا الله) لتتم تعبئتها كالتالي: أي لا معبود بحقٍّ إلا الله، أو لا موجود إلا الله، أو غيرها من التفسيرات المشحونة والملغومة التي اختلفت باختلاف المدارس والفرق والمذاهب والطوائف، وعلى هذا فقس.

وإذا كان هذا جزءاً من التشويه الأيديولوجي لأهم مبدأٍ في الإسلام (الشهادتين)فما بالك بما دون ذلك من عقائد وشعائر، من روحانياتٍ وسلوكيات، من عبادات ومعاملات!).

وكاتب ثالث ينفي تكفير عامة اليهود والنصارى[1].

هذه النماذج الموغلة في العبث بالثوابت الشرعية [2] كنّا نسمع عنها في بلاد عربية أخرى تسلطت عليها نظم لا تعلن احتكامها للشريعة الإسلامية، ولكن هذه الصور الحادة من العبث بالمقدسات التي مرت مع بالغ الأسف على شريحة من الإسلاميين دون إنكار؛ تشكل سابقة خطيرة وأيقونة اختبار كاشفة لتدني الهم الاحتسابي لدى الإسلاميين وعموم المجتمع السعودي، وإن كان هذا لا ينفي وجود مواقف مشكورة لثلة من العلماء وطلبة العلم الذين كان لمواقفهم دور كبير في تحجيم الظاهرة، واضطرار بعض الأقلام للتراجع أو الاعتذار، إلا أن المؤمل أن يكون التداعي الاحتسابي أمضى أثراً وأوسع نطاقاً.

(١) مقال بعنوان (الآخر في ميزان الإسلام) في صحيفة الرياض بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٤٢٨هـ.

(٢) يمكن الاطلاع على نماذج أخرى في كتاب الشيخ د. ناصر بن يحيى الحنيني (التطرف المسكوت عنه _ أصول الفكر العصراني).

٤- المجموعة التنويرية:

هم مجموعة من الشباب الذين نشؤوا في محاضن الصحوة الإسلامية، وعاشوا عاصفة من التحولات الفكرية، والتي برزت وظهرت للساحة الفكرية والإعلامية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر[١]، ويعرفها أحد رموزها بأنها (مجموعة من الشخصيات كانت لها خلفيات ثقافية مختلفة؛ ولكنها تقاربت بسبب الاشتراك في مجموعة من القناعات والرؤى وتوافقها في الممارسة النقدية للفكر السلفي؛ لذا هم لا يعملون وفق أجندة مشتركة بقدر ما يصب نشاطهم الثقافي غالبًا في اتجاه واحد، ولا شك أن بين هذه الشخصيات فروقات واختلافات- عميقة أحيانًا- في كثير من القضايا[٢]).

يظهر من هذا التعريف للتيار التباين الفكري بين المحسوبين عليه، فبعضهم يقترب في أطروحاته من الفكرة العلمانية، وبعضهم الآخر يكاد يكون قريباً من السلفيين وسبب ذلك أن الفروق بين التنويريين هي فروق ذاتية وليست موضوعية، فهم يتفقون على قضايا معينة كالتجديد والحرية وذم التشدد وضرورة التعايش..إلخ، لكن ضوابط هذه القضايا وحدودها ذاتية ترجع بحسب كل واحد منهم وانضباطه ومستوى علمه وقربه لهذه القضايا، فهم يتفقون على أصولها ولا يدققون في تفاصيلها، ولهذا تجد الانسجام بينهم لأن غالبية خطابهم يركز على هذه القضايا بصورتها المجملة، وهذا ما يفسر التحول السريع لدى عدد منهم؛ لأن ما يطرحونه عبارة عن أفكار مجملة لا تتضح حدودها بل كل واحد منهم يضع الحدود بحسب ما يريد، وما يضعه كل فرد منهم لا يعيرونه كبير اهتمام.

هذه المجموعة اصطلح على تسميتها بالتيار التنويري أو العصراني في الداخل

(١) البعض يرى أن هذه التحولات الفكرية بدأت بعد محنة علماء الصحوة في منتصف التسعينيات، انظر ورقة (التنوير الإسلامي في السعودية... سجال السقوف المنخفضة) للأستاذ يوسف الديني.

(٢) مقابلة الأستاذ/ نواف القديمي مع موقع إخوان أون لاين بتاريخ ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٤.

السعودي، وقد أشار أحدهم إلى أن أفكارهم تقترب من شخصيات فكرية معروفة كالدكتور محمد سليم العوا والأستاذ فهمي هويدي.

الحراك الفكري والثقافي لهذه المجموعة جدير بأن يفرد في كتاب مستقل، ليس بسبب انتشار أفكاره أو كثرة أتباعه، وإنما بسبب حداثة أطروحاته في الوسط الشرعي في السعودية، وتوفر عوامل سياسية وفكرية مناسبة لترويج أفكاره، فقد ظلت الأوساط الشرعية على الصعيد المحلي خالية من شبهات وأطروحات التيار العصراني أو التنويري أو ما يُسمى بمدرسة الإسلام المستنير التي وجدت في بعض البلاد العربية، واستهدفت تطويع أحكام الإسلام وتأويلها تأويلاً جديداً يتلاءم مع المفاهيم المستقرة في الفكر الغربي، وتناولت الأحكام الشرعية العملية تناولاً يستجيب لضغوط الواقع ومتطلباته، ولو ترتب على ذلك خرق لإجماع علماء الأمة أو الاجتهاد في تقديم المصلحة على موارد النصوص[1].

ليس للمجموعة كتب وإصدارات رصينة أوضحت فيها القواعد المنهجية والمحددات الفكرية التي تنطلق منها، وهذه الإشكالية ذكرها عدد من المحسوبين عليها[2]، ولكن للمجموعة دورها النشط على شبكات التواصل الاجتماعي، ومقالاتها وسجالاتها على الشبكة التي دونت فيها بعض آرائها وتوجهاتها، وسأشير هنا لأهم معالم التحولات الفكرية التي مرت بها المجموعة حيث يمكن

(١) انظر التجديد في الفكر الإسلامي، عدنان أمامة، دار ابن الجوزي، ط الأولى ١٤٢٤هـ العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، محمد حامد الناصر، مكتبة الكوثر.

(٢) يقول الأستاذ عبد العزيز الخضر في توصيف التنوير السعودي (تراجعت كثيراً الهموم المعرفية والتأملات الفكرية الجادة....ولهذا لم ينجز خطاب تنويري متماسك محلي حتى الآن، بعد أن فشلت المعاصرة العشوائية والأصالة الساذجة، ولهذا كانت الكتابات فيها بعد تأتي على شكل موجات وموضات ومحاولات لفت النظر بالإثارة، لقد فوجئت بالانهيارات الفكرية التي حدثت فيها بعد ..). السعودية سيرة دولة ومجتمع ص ٥٨٨، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط الأولى ٢٠١٠.



إيجاز أهم أطروحاتهم الجديدة في الوسط الشرعي في ثلاثة معالم:

المعلم الأول: تقديم النموذج الديموقراطي بوصفه النموذج الإسلامي المنشود:

الديموقراطية لها جانبان:

الأول: الجانب الفلسفي النظري: الذي يجعل من الشعب مصدر التشريع فالحلال ما أحله الشعب والحرام ما حرمه، وقد أجمع علماء الإسلام قاطبة على أن هذا الأساس الفلسفي مناف لقاعدة الإسلام وهي توحيد الله تعالى والتي تعني بأن يكون المسلم عابداً لله وحده، وذلك بالاحتكام إلى ما شرعه الله في أموره كلها، قال تعالى: ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾[1].

ويقول تعالى: ﴿ **وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ** ﴾[2].

"فالمناقض لأصل الإسلام أن تكون الشريعة مرهونة بأهواء الناس قبولاً أو رداً، وتكون آراء الناس هي الحاكمة بشرعية النظام الذي يحكمهم، ويقضي بينهم.

وحاكمية الشريعة والقبول بالإسلام والتسليم له لا يجوز أن تكون مرتهنة لأحد بل وجوب العمل بها متقدم على الحقوق الفطرية والإنسانية كافة، وحاجة الإنسان إليها أكبر من حاجته إلى الطعام والشراب والهواء.

وحقيقة الإسلام الاستسلام، والقبول، والتسليم لخبر الله وأمره، ومن جعل تحكيم شريعة الله مشروطاً بالأمة فهو كمن جعل تصديق خبره مشروطاً بالأمة،

---

(١) سورة النساء: الآية (٦٥).

(٢) سورة المائدة: الآية (٤٩).

وهذا التعليق يدل على عدم التسليم والتصديق للأمر والخبر.

يقول أبو حامد الغزالي: "وأما استحقاق نفوذ الحكم فليس إلا لمن له الخلق والأمر، فإنما النافذ حكم المالك على مملوكه، ولا مالك إلا الخالق، فلا حكم ولا أمر إلا له، أما النبي صلى الله عليه وسلم والسلطان والسيد والأب والزوج فإذا أمروا وأوجبوا لم يجب شيء بإيجابهم، بل بإيجاب الله تعالى طاعتهم"[١].

فالغزالي هنا لا يتحدث عن اعتقاد وجوب الواجبات وتحريم المحرمات بل يتحدث عن "نفوذ الحكم" وهو "تطبيق" و "تحكيم" الشريعة، وهذا أمر متقرر عند علماء الإسلام كافة طوائفهم وفرقهم كلها.

يقول ابن تيمية: "والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، وحرم الحلال المجمع عليه، أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافراً ومرتداً باتفاق الفقهاء، وفي مثل هذا نزل قوله - على أحد القولين - ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٢] أي هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله"[٣]. والنصوص في هذا كثيرة جدا[٤] [٥].

هذا الأساس الفلسفي للديموقراطية كان قطب الرحى في الخلاف الذي

---

(١) أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم الأصول ص (٦٦)، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

(٢) سورة المائدة: الآية (٤٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦٧).

(٤) مقال (سيادة الشريعة..الحد الفاصل بين الإسلام والعلمانية) للشيخ الدكتور/ عبد الرحيم السلمي، موقع مركز التأصيل للدراسات والبحوث .

(٥) كتبت مقالات عديدة في الرد على التنويريين والقول بأن (سيادة الأمة مقدمة على تطبيق الشريعة)، وقد نشرت في موقع رؤى فكرية ومن أهمها:

- ظاهرة المقابلة بين تطبيق الشريعة وسيادة الأمة، للشيخ سلطان العميري.
- سيادة الشريعة: من المعلوم من دين الإسلام بالضرورة، للشيخ د.سعد بن مطر العتيبي.
- الإلزام بأحكام الإسلام وتحرير محل النزاع، للشيخ فهد العجلان.

تصاعد في الساحة الفكرية بين التنويريين والسلفيين، فقد تركزت أطروحات التنويريين في جعل النموذج الديموقراطي الذي يعطي الشعب حق التشريع هو النموذج الإسلامي الصحيح[١].

الثاني: جانب إجرائي: يراد بها الآليات التي تتبعها الديموقراطية كحق الاقتراع العام، والترشيح والانتخابات وتكوين الأحزاب، وتداول السلطة وغيرها من الإجراءات، فهذه اختلف العلماء المعاصرون في الحكم عليها فمنهم من منعها ومنعهم من أباحها، وهذا الجانب الاجرائي لم يكن مدار الخلاف الذي حدث بين السلفيين والمجموعة التنويرية، بل غالبية السلفيين مؤيدون لها[٢]، وإن حاول بعض التنويريين إيهام المتابعين بغير ذلك.

المعلم الثاني: الدعوة إلى حرية الرأي والفكر بما يتوافق مع الحرية الغربية:

انبرى بعض التنويريين ليدافع عما أسماه (حرية التعبير في الإسلام) والذي تقتضي في نظره بأن يقول كل إنسان ما شاء من الأقوال المنحرفة دون اتخاذ أي إجراء عقابي في حقه ما دام لم يكن في ذلك إيذاء أو عدوان على أحد، وربما قيده بعضهم بما لم يأت قانون توافقي على منعه، مستدلين بوجود المنافقين في المدينة الذين لم يعاقبهم النبي صلى الله عليه وسلم مع كفرهم، والتنويريون هنا لم يفرقوا بين النفاق المستتر الذي لا يعلن فيه صاحبه عن معتقده، وبناء على هذا فالإسلام يعامله على ظاهره، وبين الزنديق المستعلن بكفره وإلحاده، ولذلك لم يعامل النبي صلى الله عليه وسلم من أعلن ردته كما عامل المنافقين، وقد تصدى لهذه الشبهة عدد من طلبة العلم كالشيخ إبراهيم السكران في مقالة بعنوان(شبهة حرية

(١) انظر دراسة (قراءة في أشواق الحرية..الديموقراطية على أنقاض الشريعة) للشيخ عبد الوهاب آل غضيف، موقع مركز التأصيل.

(٢) انظر: الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، للشيخ فهد بن صالح العجلان.

المنافقين)، والشيخ فهد العجلان في مقالة بعنوان(المنافقون..وهامش الحرية) والشيخ سلطان العميري في مقالة بعنوان (التسامح العقابي مع المبتدع..وضرورة الإتقان المعرفي) والشيخ عبداللطيف التويجري في مقالة بعنوان (سراب الحرية.. والاستعانة بابن تيمية).

في تقديري أن التنويريين قالوا قولتهم هذه اطراداً مع الفكرة الديموقراطية التي انتصروا لها كثيراً، والتي تجيز قيام أحزاب علمانية وإلحادية، وتبيح للمرء أن يتحدث بما يشاء من الأفكار والعقائد دون مراعاة لأي ضوابط شرعيّة، ويحاول التنويريون الإجابة عن هذا الإشكال بالقول بأن الديموقراطية لا تمانع من تقييد حرية الأحزاب كما فعلت أمريكا مع الشيوعية وكما تفعل العديد من الأنظمة المعاصرة، ومن ثم فالشعوب الإسلامية ستضع قيوداً للحريات بما يناسب هويتها وثقافتها، وقد غاب عن هؤلاء أن الفارق الجوهري بين الحرية بالمنظور الإسلامي والحرية بالمنظور الغربي هو (مصدر التقييد والإلزام)، فعلى أرض الواقع معلوم أن ليس ثمة حرية مطلقة بلا ضوابط، وإنما يختلف الناس والمجتمعات في المصدر الذي تنبثق منه المعايير الضابطة لحريات الناس، فأما المسلمون فينطلقون ابتداء من محكمات الشريعة الإسلامية وما يمكن أن يصطلحوا عليه مما لا يتعارض مع أحكام الشريعة، فالمعايير الضابطة للحريات المستمدة من الشريعة الإسلامية تكتسب صفة (الإلزام) من كونها ديناً ربانياً وتكليفاً شرعياً من الله تعالى، ولا تفتقر لشيء آخر كتصويت الناس لتكون ملزمة، وأما الإخوة التنويريون فهم يقولون إن هذه الأوامر الشرعيّة الضابطة للحريات تحتاج إلى شيء آخر لتكتسب صفة (الإلزام) وهو (تصويت الشعب)، ودون تصويت الشعب فلا تكون المعايير الشرعية ملزمة، وعليه فلا مانع نظامياً لديهم في هذه الحالة من أن يقول الإنسان ما



يشاء من الأقوال الكفرية والدعوة لكل الأفكار والعقائد الضالة والمنحرفة.

وهم بهذا التصور يتفقون مع المفهوم الغربي الليبرالي الذي يقيد الحريات بالقوانين والأنظمة التي يشرعها البشر طبقاً لأهوائهم وأمزجتهم .

ومن هنا رأى بعض الباحثين في هذا التصور مساحة توافقية بارزة مع رواد وفلاسفة الليبرالية الأوائل، حيث يقول توماس هوبز: " إن الكتاب المقدس لا يصبح قانوناً إلا إذا جعلته السلطة المدنية كذلك"(١).

ويقول اسبينوزا: "إن الدين لا تكون قوة القانون إلا بإرادة من له الحق في الحكم "(٢).

ومن المفارقات أثناء الجدل الدائر حول سيادة الشريعة أن يتحفظ الخطاب التنويري على جعل الشريعة الإسلامية مادة فوق دستورية لا يجرى عليها تصويت، ولمّا جاءت قضية قيادة المرأة للسيارة في السعودية أيدها أحدهم وأكد أنه لا يجوز منعها من القيادة ولو رفضها المجتمع بالتصويت لأنها حق طبيعي !

المعلم الثالث:صياغة صورة " نمطية" سلبية للتيار السلفي:

جاء ذلك ترجمة لمقولة أحد الإخوة التنويريين الذي أكد على أن مهمة تيارهم تعطي الأولوية لما لخصه في " نقد التيار السلفي، وتفكيك بنيته التقليدية، ومنظومته في التفكيروالتعامل لتجاوز التأزمات التي أنتجها في المجتمع، والتي أسهمت في إعاقة مشروعات النهضة والتطور الحضاري " (٣).

---

(١) اللفياثان -الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة ص (٢٥٨)، ترجمة: ديانا حبيب حرب/ بشرى صعب، الناشر: دار الفارابي، الطبعة الأولى ٢٠١١.

(٢) رسالة في اللاهوت والسياسة لاسبينوزا ص (٤٢٢)، ترجمة وتقديم: د. حسن حنفي، الناشر: دار التنوير للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

(٣) الأستاذ نواف القديمي في مقابلته مع موقع إخوان اون لاين.

الحقيقة أن أفراد التيار صاروا يتبنون بكلامهم وحالهم إسقاط المشروع السلفي وحربه والسعي الدؤوب لتشويهه مع سكوت بعضهم عن المشاريع التغريبية وربما دعمها أحياناً.

لقد قدم التنويريون المنظومة السلفية بوصفها مرسخة للأوضاع الحالية ومعززة للفساد الإداري، وقد ساعدتهم عوامل عدة في تسويق هذه الصورة الزائفة:

١- استغلال موقف الفقهاء والإسلاميين المشاركين في النظم السياسية وتوظيف مثل هذا على أنه موافقة لأطروحات التنويريين، والإيحاء بأن نقد السلفيين لرؤيتهم المتماهية مع الديموقراطية الغربية لا يمثل سوى فهمٍ شاذٍ ومخالفٍ لموقف عموم الفقهاء والإسلاميين في العالم الإسلامي، وهذا كلام ظاهر البطلان فعامة علماء الأمة ومفكريها يتحفظون على الجانب النظري والفلسفي للديموقراطية الغربية الذي يعطي الناس حق التشريع المطلق، وهم يفرقون في فتاواهم وموقفهم بين مقامين:

الأول: مقام القدرة والاختيار: حيث لا يختلف علماء المسلمين في وجوب إقامة نظام الحكم الإسلامي الذي يجعل من أحكام الشريعة الإسلامية قاعدته الكبرى التي لا يجوز لأحد تحريفها أو الاستدراك عليها فضلاً عن تشريع التصويت على تنحيتها وإنفاذ ذلك.

الثاني: مقام العجز والاضطرار: حيث لا طاقة بعلماء الإسلام ودعاته لإقامة نظام حكم إسلامي، وإنما وجد نظام ديموقراطي في بلادهم، والخيارات الممكنة لديهم دائرة بين المشاركة أو الإحجام، وظهر لغالبيتهم أن في مشاركتهم دفعاً لهيمنة العلمانيين وغير الدينيين على دوائر صنع القرار وتحقيقاً للعديد من المصالح للمسلمين تربو على مفاسد المشاركة، والتي يمكن مدافعتها وتقليلها ما أمكن

بالإنكار والمعارضة وحشد الرأي العام وما إلى ذلك، كما أنهم رأوا في الديموقراطية الحالية مضامين متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمنع الظلم والاستبداد، واحترام كرامة الإنسان وحق الشعوب في اختيار من يحكمها، والرقابة على السلطة والثروة وغير ذلك من القضايا .

يلخص هذا الموقف ما ذكره العلامة عبد الرحمن السعدي في تفسيره بقوله:

(هذه الروابط التي يحصل بها الدفع عن الإسلام والمسلمين لا بأس بالسعي فيها، بل ربما تعين ذلك؛ لأن الإصلاح مطلوب على حسب القدرة والإمكان، فعلى هذا لو ساعد المسلمون الذين تحت ولاية الكفار وعملوا على جعل الولاية جمهورية يتمكن فيها الأفراد والشعوب من حقوقهم الدينية والدنيوية؛ لكان أولى من استسلامهم لدولة تقضي على حقوقهم الدينية والدنيوية، وتحرص على إبادتها، وجعلهم عملة وخدماً لهم، نعم إن أمكن أن تكون الدولة للمسلمين وهم الحكام فهو المتعين، ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة فالمرتبة التي فيها دفع ووقاية للدين والدنيا مقدمة، والله أعلم)[١].

ما فعله التنويريون أنهم استشهدوا بفتاوى العلماء ومواقف عامة التيارات الإسلامية في المشاركة في العملية الديموقراطية في حالة العجز والاضطرار على جواز إقامة نظام ديموقراطي في مقام القدرة والاختيار.

٢- ضعف الحصيلة التاريخية للحراك الإصلاحي لدى الشباب الذين يتابعون السجال الدائر، فالشاب الذي جاوز العشرين بسنوات قليلة لم يعايش الطفرة النّوعية في مجال الإصلاح التي قادتها الصحوة في التسعينيات الميلادية في ظل ظروف لا تقارن بالظروف الحالية، لا من حيث انخفاض السقف وكثرة الخطوط

(١) تفسير السعدي ص (٣٨٩).

الحمراء ولا من حيث التعتيم الإعلامي وقلة خيارات التأثير (شريط الكاسيت قاد المعركة)، ولست هنا في معرض تقييم تلك الحقبة سلباً أو إيجاباً، ولكن المقصود في هذا المقام أن الشباب الذين يتابعون السجال يبنون تصوراً غير حقيقي بناء على معطيات ومواقف تم اختزالها من قبل المجموعة التنويرية، ولهذا من المهم للمتابع للحالة السعودية أن يطّلع على دور الصحوة المحوري في تلك الحقبة في القفز بمجتمع كامل لخطوات غير مسبوقة في تاريخه المحلي في المجال الإصلاحي، وأن الغالبية الساحقة من الشباب وطلبة العلم لم تتبنَّ منهجية الوجوه الشرعية الرسمية في الإصلاح، وإن كان هذا يتم في جو صحي ينطلق من احترام أكابر العلماء وتفهم منطلقاتهم الشرعية في تبني رؤية مغايرة بعيداً عن اللغة التخوينية لأهل العلم والفضل التي يقتحم بها المرء محاذير شرعية وأخلاقية يُخشى أن يجد عاقبتها في دنياه وآخرته.

٣- تراجع المد الإصلاحي أو ما أسماه بعض الباحثين مرحلة "كمون الإصلاح السياسي" والتي بدأت منذ منتصف التسعينيات الميلادية مع الغياب القسري لرموز الصحوة وحتى قبيل ١١ سبتمبر، ولم يتمكن التيار الإسلامي دخول سباق الإصلاح بعد ١١ سبتمبر بشكل متناسب مع السقف المرتفع الذي وفره المناخ الدولي في العالم العربي آنذاك بعد ضرب أبراج مانهاتن؛ لسبب جوهري وهو أن التيار الإسلامي كان يكابد ويقاتل دون حصونه الرئيسة ومنابع أنشطته الدعوية والإغاثية التي كانت تتعرض لضربات موجعة بسبب دخول البلاد في دائرة العنف وتنامي تأثير الفكر القاعدي بين الشباب، وتزامن هذا مع استغلال غير أخلاقي للظرف الأمني من قبل خصومه الطائفيين والليبراليين في شيطنة محاضن الصحوة ورموزها، ورافق ذلك كله تردٍ وانقلاب مؤلم وخذلان مهين للتيار الإسلامي من

قبل بعض رموزه ونخبه، ولم يكن الخذلان والتردي بسبب مجرد تغير نبرة الخطاب وتبدل الأولويات، وإنما كان بسبب تبدل الانتماء وغياب المكاشفة والمصارحة، وضعف الالتزام الأخلاقي لدى تلك الرموز إزاء الأتباع والشباب .

٤-محاولة تسويق رؤيتهم للإصلاح عبر طرح ثنائية غير صحيحة بين الاستبداد والديمقراطية بحمولتها الثقافية الغربية، والسلفيون لا سيما من حاورهم وناقشهم يرون أن ثمة سبيلاً ثالثاً يتمثل في نظام الشورى الإسلامي [1]، وهذه الثنائية تسببت في تضليل العديد من الشباب المتدين عن حقيقة الخلاف، وقد فاقم في حدوث هذا التأزم وجود شريحة من الشرعيين من تدفع آراؤه بهذا الاتجاه، فماذا لو علم الشباب أن الخلاف بين السلفيين والتنويريين لم يكن في حقيقته حول مبدأ فصل السلطات والتداول السلمي للسلطة وحق الأمة في اختيار الحاكم الذي ينوب عنها ومحاسبته وتقييد سلطته بما يحقق العدل ويمنع استئثاره بمقدرات الأمة....وغيرها من المسائل والقضايا التي ربما اختلف السلفيون حولها فمنهم من يقول بها، ومنهم من يخالف في بعض تفصيلاتها وتفريعاتها، ولكنه يعتبر ذلك من قبيل الخلاف السائغ، وتوصيفنا هنا لموقف السلفيين يشمل القطاع العريض منهم، وعلى رأسهم طلبة العلم الذين خاضوا سجالات ونقاشات مطولة مع التنويريين، وهذا لا ينفي وجود شريحة قليلة من السلفيين عُرفت بتشددها وقسوتها على المخالف في مسائل الخلاف السائغ حتى مع إخوانهم السلفيين، ولكن ليس من العدل والموضوعية

---

(١) يقول الشيخ الباحث سلطان العميري في توصيف دقيق لهذا الإشكال؛ (بحت أصوات الجيل الصاعد من الخطاب السلفي بأنه لا ينازع في أهمية الإصلاح السياسي ولا في ضرورته ... وإنما ينازعون في منهجية الإصلاح وفي تحديد طرقه ....ولكن تأبى بعض الخطابات إلا أن تجردهم من هذه القناعة ... وتتعامل معهم كما لو أنهم ينكرون أهمية الإصلاح السياسي ذاته ... لأجل أنهم يختلفون معهم في منهجية الإصلاح ... وهذا جور في التعامل وابتعاد عن الموضوعية).

تعميم موقف هذه الشريحة على النسيج العام للسلفيين.

إن حقيقة الخلاف بين الديمقراطية والشورى بين الفريقين تتركز في أن التيار السلفي يرى أن النظام الإسلامي يبيح التصويت فيما لا نص فيه، وأما الأحكام والمسائل القطعية التي جاءت في القرآن والسنة فلا تدخل ابتداء تحت التصويت وخيارات البشر، فالله عز وجل نفى عن المؤمنين صفة " الاختيار" على الصعيد الشرعي بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[1] فما نصت عليه الشريعة فليس لنا تجاهه إلا الامتثال الشرعي والاستجابة للتكليف الرباني والإلهي ، وأما الديمقراطية الغربية فهي تصويت على كل شيء بما في ذلك المسلمات والقطعيات الشرعية[2]، وكل ما طرحه التنويريون من التفافات وتخريجات على هذا المعنى غير صحيح، ومحصلة رؤيتهم إعطاء الشعب حق التشريع.

٥- الاستكثار ببعض الرموز العلمية والدعوية لحل إشكالية غياب "الشخصية الكايرزما" في المجموعة، وبعض هذه الرموز تختلف آراؤهم تماماً مع الرؤية التنويرية في الإصلاح السياسي ولكن ما يجمع كل هذه الرموز وجود استعداد نفسي مسبّق ضد التيار السلفي العام نتيجة لأسباب مختلفة، ساهمت في وجود نوع من التناغم الظاهري معهم، وقد ساهم السلفيون في مرحلة مضت بضعف قراءتهم النقدية لخطابهم الدعوي في تكالب الخصوم وتحالفهم عليهم، ولكن تلك

---

(١) سورة الأحزاب: الآية (٣٦).

(٢) يتحدث الأستاذ نواف القديمي في مقالة بصحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٣ عن اتجاهات (تقبل بالديمقراطية المشروطة بقبول جميع الفرقاء السياسيين بسقف المرجعية الإسلامية، الأمر الذي يفرغ الديمقراطية من مضمونها)، فالأستاذ يصرح هنا بوضوح أن اشتراط المرجعية الإسلامية يفرغ الديموقراطية من مضمونها.

الجبهة الفسيفسائية للمخالفين توشك مع متغيرات محليّة ودولية أن تتفكك، وبدأ المراقب يلحظ أن الكثيرين من المنضوين تحت لوائها يتراجعون إلى المربع الأول وذلك لسبب جوهري وهو أن المظلة التي اجتمع عليها المخالفون بعد ١١ سبتمبر كانت لافتة " وحدة الخصم السلفي" وليس قيام مشروع إصلاحي بنائي لإصلاح الوطن وتنميته.

قصة المحافظين والإصلاحيين:

أثار الإخوة التنويريون تقسيماً جديداً للإسلاميين في السعودية حول ما أسموه بالمحافظين والإصلاحيين في السعودية[1]، وأرادوا بالمحافظين عامة السلفيين، وأما الإصلاحيون فهم التنويريون بالإضافة إلى أسماء عديدة ومتنوعة من العلماء والدعاة تم حشدهم ضمن هذا التقسيم، وهؤلاء العلماء والدعاة لهم منهجية في الفتوى أو خطاب دعوي أو مشروع إصلاحي مغاير لخطاب شريحة من السلفيين في السعودية، وهذا التغاير والاختلاف في غالبه ينطلق من منطلقات شرعية وعلمية في الجملة وليس ثمة تطابق أو تشابه بينهم وبين المنطلقات الفكرية للتنويريين، وهم مع هذا مختلفون تماماً فيما بينهم إلى حد التعارض والتباين في قضايا الإصلاح السياسي .

لقد كان حشد هذه الثلة من الدعاة الكبار والعلماء الأفاضل في بوتقة فكرية واحدة ومن ثم صهرها مع التنويريين تحت مصطلح (الإصلاحيون) محاولة غير موفقة لتسويق الفكرة التنويرية التي تفتقر للرموز الجماهيرية والقيادات العلمية التي تسوق أفكارها في الداخل السعودي .

كما جاء هذا التقسيم (المحافظون والإصلاحيون) تعبيراً عن تقليد شائع في الساحة العربية الثقافية وهو استدعاء مصطلحات شاعت في حقبة تاريخية غير إسلامية وهو التاريخ الأوربي ومحاولة الإيحاء عبر ترويج المصطلح بتميز وصحة منهجية تيار ضد تيار آخر، فالتيار المحافظ نشأ في التاريخ الأوربي بوصفه ردة فعل مناوئة للتغير السريع سياسياً وثقافياً الذي شهدته أوربا في أعقاب الثورة الفرنسية، فلفظ المحافظة وفقاً للتداول الفكري والسياسي يطلق على التيارات

---

(١) المحافظون والإصلاحيون في الحالة الإسلامية السعودية، نواف القديمي، المركز الثقافي العربي.

التي ترفض (التغيير الإيجابي) الذي يقوم به التيار الإصلاحي، ولعل المرء يلحظ شيئاً من هذا في تقسيم المشهد السياسي الإيراني بين المحافظين والإصلاحيين، وكذلك في توصيف الإعلاميين للخلاف داخل جماعة الإخوان المسلمين بين المحافظين والإصلاحيين، وفي كل تلك الحالات المختلفة جغرافياً وفكرياً وسياسياً فالإعلاميون والمفكرون الذين يروجون للمصطلَحين يتفقون على أن المحافظين هم المتشددون الذين يقفون حجر عثرة ضد التغيير الإيجابي أو الإصلاح السياسي والثقافي...فأراد الإخوة الذين أطلقوا هذا المصطلح على الحالة الإسلامية السعودية الأمر ذاته، وفي تقديري أن إطلاق المصطلحين لم يكن يعبر عن واقع موجود بقدر ما كان معبراً عن أمنيات من أطلقه وروجه، فلا وجود لتيار إصلاحي بالمعنى الحقيقي للكلمة، وإنما يوجد أطروحات وأفكار إصلاحية للخطاب الدعوي وملفات للإصلاح الفكري والسياسي، ولكنها تظل رؤى وأفكاراً متنوعة ومتناثرة لا تمثل نسقاً فكرياً متكاملاً تقدم فيه حلولاً إصلاحية متكاملة الأركان للأوضاع الفكرية والسياسية في البلد حتى يومنا هذا على الأقل.

لقد كان من غير المقبول أن تمارس مجموعة من الشباب التنويريين عبر تلك الكتابات واستحداث مثل هذه المصطلحات؛ قدراً من المزايدة والوصاية على ملف الإصلاح، فبمجرد أن يستجد حدث في ملف حقوقي حتى يسارعوا بكتابة عبارات مقتضبة في الفيس بوك وتويتر ومن ثم يبدؤون في قصف شرس للتيار السلفي، والحديث عن خيانته للإصلاح وشراكته في تردي الأوضاع، وإن كان من كلمة يمكن أن تقال لهؤلاء الإخوة ولمن يتابع حراكهم فهي:

إذا كنتم رواد مشاريع الإصلاح وعمر حراككم على شبكة الانترنت لم يتجاوز بضع سنوات بعدد أصابع اليد الواحدة، فهل كانت الساحة خالية من الإصلاح

خلال العقدين الماضيين؟ وهل كان الإسلاميون ومن تسمونهم بالمحافظين يرسخون الفساد كما تقولون ؟!

إن كنتم تدّعون ذلك فيحق لنا أن نقوم بجرد تاريخي لمسيرة الإصلاح المحلي لنتأكد من حقيقة تلك الدعاوى، وأن نقوم برصد عدد المبادرات والبيانات والمحاضرات التي استهدفت رفع الوعي بقضية الإصلاح وتقديم حزمة من المطالب الإصلاحية التي شملت قطاعات الدولة كافة، وأن نقوم كذلك بحصر كمي لأعداد السلفيين الذين دفعوا أثماناً باهظة من معايشهم وحرياتهم وسنواتاً من أعمارهم لمطالبتهم بالإصلاح منذ ربع قرن وحتى يومنا هذا، وأن نجري مقارنة بينهم وبين غيرهم لنكتشف تهافت هذه الدعاوى التي تدمغها حقائق الواقع ووثائق التاريخ، وهذا لا يعني بأي حال أن تلك الجهود لم يعتريها النقص أو القصور أو التردي والتقهقر ولكن تقييم تلك الجهود والسعي في ترشيدها وتطويرها شيء، والتنكر لها وإلباس الضحية بذلة الجلاد شيء آخر يصعب السكوت عنه بل لا يجوز للعارف تجاوزه دون بيان مجافاته للحقائق.

في تقديري أن هذا التقسيم الحادث بمكوناته المطروحة لا يمكن من خلاله فهم الحالة الإسلامية في السعودية وفي أحسن حالاته سيبقى أسيراً للتداول الإعلامي الخارجي أكثر منه تعبيراً عن حالة فكرية وسياسية موجودة على أرض الواقع.

وقفة...ودعوة:

مما يُحسب للمجموعة التنويرية أن ثمة أجندة وأنشطة تتعلق بالإصلاح الحقوقي والإداري تستحق الإشادة والاحترام وتفتح آفاقاً للتعاون معهم ومع غيرهم من المصلحين في تحقيقها، كما أن المتتبع لمواقفهم الحاليّة وحراك بعض أقرانهم السابقين الذين التحقوا بالقاطرة الليبرالية وغادروا محطة التنوير يدل كذلك على نبل مقاصدهم وإخلاصهم لقضية الإصلاح الحقوقي والإداري التي تخلى عنها آخرون تحت وطأة مغريات البازار الليبرالي في مناخ سبتمبر .

إن معطيات واقع المجتمع السعودي بتكوينه الثقافي والاجتماعي وتغلغل قيم الإسلام وأحكامه وفقاً للمنهج السلفي في عموم شرائحه منذ تأسيس هذا الكيان توجب على الإخوة التنويريين قدراً من الواقعيّة في التعاطي مع ملف الإصلاح، ومن ذلك أن يتيقن التنويريون أن ثمة مساحات واسعة من الإصلاح يمكن أن يتفرغوا للقيام بها أو يتعاونوا مع غيرهم لتفعليها من دون المساس بقضايا شرعية كبرى، يشكل العبث بها في المجتمع مع تبعاته الشرعية هدراً للجهود والأوقات وعرقلة لقاطرة الإصلاح، وحرقاً لعدالة قضية الإصلاح إزاء نخب شرعيّة ودوائر شعبيّة من دون دعمها فضلاً عن مخاصمتها لا يمكن لعجلة التغيير أن تنطلق، والحذر من الاغترار بأي دعم معنوي أو مادي أو علمي لا ينطلق من عمق المجتمع المستهدف بالإصلاح وقيمه الشرعية المتجذرة في نواحيه، فإن عاقبة مثل هذا الاغترار والانتفاش وخيمة، وفي التاريخ العربي المعاصر شواهد عديدة على دعوات إصلاحيّة تورمت نخبوياً وثقافياً بمعزل عن المجتمع فانفجرت بعد حين قيحاً وصديداً ووبالاً على أصحابها وحملتَها، فالمأمول من هؤلاء الإخوة السعي الجاد في توظيف الطاقات والجهود كافة للإصلاح الذي يمس حاجات الناس وتطلعاتهم، وألا يتحول المصلحون إلى ركاب سفينة يتقاتلون فيما بينهم، بينما ربان السفينة يقودهم جميعاً إلى الجهة التي يريد .

الفصل الثالث:

التحولات الملتبِسة،

أهم مظاهرها:

إن وصف تلك التحولات التي طالت شرائح من الإسلاميين في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر في السعودية بـ (الالتباس)؛ إنما هو توصيف لموقف الراصدين والمتابعين لها، ولو استعرضنا آراء قطاع عريض من المثقفين والمشايخ وطلبة العلم في الصحافة والمواقع الالكترونية والمنابر الشرعية لوجدنا تبايناً واسعاً واضطراباً كبيراً في الحكم على تلك التحولات، فطائفة تعدها تحولاً إيجابياً يعكس نضجاً معرفياً وانفتاحاً فكرياً يدل على حنكة وفقه رشيد في التعامل مع مستجدات العصر، وطائفة أخرى تعده تردياً وانتكاسة وتنازلاً تحت ضغوط الواقع وركام التجارب السابقة، وطائفة تعده مزيجاً من هذا وذاك، وسأحاول هنا رصد أهم معالم خطاب هذه الشريحة من الإسلاميين من أصحاب التحولات الملتبسة:

١- غلبة العمومية والضبابية في المواطن التي تتطلب وضوحاً:

وقد تجلى هذا في مجالات عدة:

المجال الأول: الصراع الفكري بين الإسلاميين والليبراليين:

لعل من نافلة القول أن الصراع الفكري بين الليبراليين والإسلاميين عاش ذروة موجاته ومعاركه في العقد المنصرم، حيث شهد أقسى المعارك وأشرسها فقد استثمر الليبراليون فوبيا السلفية التي عمت العالم كله عقب ١١ سبتمبر وانعكست بالضرورة على الداخل السعودي، وأخذوا يسابقون الأيام والشهور في اقتلاع مواطن نفوذ العلماء والإسلاميين ، ومارست العديد من وسائل الإعلام استعداء السلطة والمجتمع ضد المؤسسات الشرعية، مستخدمة في ذلك نسج القصص الكاذبة وتهويل الأخطاء الفردية وتكبير المجهر على السلبيات دون الإيجابيات، وجعل «الهوية الشرعية» لتلك المؤسسات والقائمين عليها هو محل الإشكال

والخلل، والذي بإزالته ستستقيم حال تلك المؤسسات وتقوم بدورها الوطني المأمول على أكمل وجه.

إزاء تلك الهجمة الليبرالية غير المسبوقة كان لأصحاب التحولات الملتبسة موقفاً محايداً من الصراع حيناً، وفي أحيان أخرى تم توظيف مواقفهم من قبل المعسكر الليبرالي، حيث لم يكتف بعضهم بالسكوت وغض الطرف عن التعليق عن الأحداث، بل ساهم بعضهم عبر خطابه النقدي للمؤسسات الشرعية والإسلاميين في حقن الهجمة الليبرالية بأكسير المصداقية الذي كان يعوز الليبراليين طوال سجالهم ضد الإسلاميين، ولا ينبغي هنا أن يفهم من هذا الكلام الدعوة للسكوت عن تقويم المؤسسات الشرعية وعدم نقدها وتقويمها بحجة وجود صراع فكري، وإنما الخلل في تزامن تلك اللغة النقدية من أصحاب التحولات الملتبسة دون أي كشف أو نقد للمخطط التغريبي الذي كان ينسج أكبر خيوطه، حتى أصبح خطابه المهاجم للمؤسسات الشرعية حديث المجتمع كله، ولئن كنا في زمن مضى نعتب على بعض أهل العلم ممن يفتقر للاطلاع على الأحداث السياسية والصراعات الفكرية في توظيف خصوم الدعوة لبعض أقوالهم في ضرب الدعوة الإسلامية؛ فإن هذا لا يتصور في حق رموز يقدمون أنفسهم رواداً للفكر والثقافة في المحيط الشرعي في السعودية.

لقد كان لدى علمائنا وسلفنا الصالح من الفقه والرؤية الثاقبة ما جعلهم يدركون جيداً مخططات الطوائف المنحرفة التي ربما سعت لتوظيف مكانتهم العلمية والشرعية في تمرير مخططاتها وأجندتها الخاصة، ولكن نظرتهم الشمولية لواقعهم الفكري والسياسي، جعلتهم يتفطنون لمكر أهل الأهواء وإحباط مخططاتهم لتوظيف مكانتهم الشرعية والفكرية في تمرير مشروعاتهم الفكرية.

جاء رجل حجَّ البيت فرأى قوماً جلوساً؛ فقال: من هؤلاء القعود؟ قالوا: هؤلاء قريش، قال: من الشيخ؟ قالوا: ابن عمر.

فأتاه، فقال: إني سائلك عن شيء أتحدثني؟

قال: أنشدك بحرمة هذا البيت؛ أتعلم أن عثمان بن عفان فرَّ يوم أحد؟

قال: نعم.

قال: فتعلمه تغيَّب عن بدر فلم يشهدها؟

قال: نعم.

قال: فتعلم أنه تخلف عن بيعة الرضوان فلم يشهدها؟

قال: نعم.

فكبَّر يعني الرجل السائل!!

قال ابن عمر: تعالَ لأخبرك، ولأبيِّن لك عما سألتني عنه.

أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه.

وأما تغيبه عن بدر فإنه كان تحته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت مريضة؛ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "إن لك أجر رجل ممن شهد بدراً وسهمه".

وأما تغيّبه عن بيعة الرضوان؛ فإنه لو كان أحد أعز ببطن مكة من عثمان بن عفان لبعثه مكانه؛ فبعث عثمان، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة.

فقال النبي صلى الله عليه وسلم بيده اليمنى: "هذه يد عثمان فضرب بها على يده، فقال: هذه لعثمان".

فقال ابن عمر: اذهب بهذا الآن معك[1].

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٤٩١).

مما يبرهن على إمكانية الجمع بين نقد المؤسسات الشرعية والواقع الدعوي بإيجابية وقطع الطريق على التغريبيين في توظيف هذا النقد لمشاريعهم؛ أن بعض الوجوه الدعوية قدمت نقداً قوياً لتراث علماء الدعوة السلفية عبر برامج فضائية شهيرة ومع ذلك لم يتمكن التغريبيون من توظيف كلامهم أو موقفهم في الهجوم على الدعوة السلفية، وذلك لوضوح خطاب الشيخ الناقد الاحتسابي ضد المشروع التغريبي، فنخلص من هذا الموطن لنقول إنه لا ينبغي للدعوة الإسلامية ولا لروادها الفضلاء أن يضيقوا بالنقد والتقويم لأنشطتهم ومشاريعهم ومجمل خطابهم الدعوي، وإنما الخلل ألا يسمع صوت لداعية إلا صوت النقد والتشهير في وسط أجواء تحشيدية ضد التيار الإسلامي ومؤسساته الشرعية بل مشاكلتهم في المصطلحات الإعلامية المحتملة كالإقصاء والتشدد والانغلاق وضيق الأفق، ونحن على افتراض صوابية إطلاق هذه العبارات على بعض الإسلاميين نجد أن مثل هذه المصطلحات عندما يقولها الليبرالي فهو يريد بها معنى فاسداً له أصوله المنحرفة، وقد يقولها إسلامي فيريد بها معنى صحيحاً أو معنى يحتمل الصحة، قال ابن القيم رحمه الله: "والكلمة الواحدة يقولها اثنان يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته"[1]. ولكن المشاكلة والمشابهة في المصطلح في نطاق زمني محدد مع السكوت عن انحراف الليبراليين يفضي لدعم معنوي لهم، ونحن نحسب هؤلاء الأخيار والفضلاء لم يريدوا إلا خيراً عبر نقدهم وتوجيههم ولكن كم من مريد للخير لم يبلغه.

المجال الثاني: الخطاب المحايد بين المقاومة المشروعة ودعاة التسوية:

عندما نقف وقفة تحليلية للأطراف المتنازعة داخلياً في أكبر قضية عربية

(١) مدارج السالكين ٣/ ٥.

وإسلامية يعيشها المسلمون وهي الاحتلال الصهيوني لفلسطين؛ يمكننا رصد حدث نوعي في الساحة الفلسطينية تمثل بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام ٢٠٠٦م، حيث انقسمت اللوحة الفلسطينية سياسياً وجغرافياً بين فصيل إسلامي مقاوم متمسك بهويته الشرعية وجهاده ضد الصهاينة والذي تمثله حماس ومن كان في حكمها من المنظمات الإسلامية وجيوب مقاومة أخرى، وبين فصيل علماني تخلى عن نضاله ومقاومته وأبرم صفقات الاستسلام للعدو الصهيوني، سوف نلحظ بجلاء الفارق الشاسع بين الطرفين المتنازعين على صعيدين:

١- **المنبع العقدي**: حيث يشكل الإسلام بقيمه الكبرى في العبودية والجهاد والإحسان إلى الناس المنبع العقائدي والثقافي لدى الطرف الأبرز في حركات المقاومة، بينما تشكل الرؤية العلمانية المنافية لأصول الإسلام وثوابته المنبع الفكري والثقافي لتيار المفاوضات السلمية (حركة فتح).

٢- **التطبيق والممارسة**: لقد ترجم رموز المقاومة ما جاء في نصوص الشريعة من الجهاد والبذل والتضحية، ودفعوا دون حرمات الأمة من دمائهم ودماء أبنائهم وأهليهم ما أذهل العقول، وأثبتوا أن لأجيال الصحابة رضوان الله عليهم امتداداً في هذه العصور المتأخرة في جهادهم وبذلهم وركل الحياة الدنيا بملذاتها وزخرفها بأقدامهم، والمقصود هنا أن حركات المقاومة في فلسطين وغيرها زاوجت في حراكها بين عقائدها وتصوراتها الإسلامية وبين ممارستها وحراكها، وهو ما جعل الأمة تثق بهم وتتحمل في سبيل ذلك الحصار والعنت والتضييق، وفي الجهة الأخرى فقد تصاعدت رائحة الخيانة والعمالة مدعمة بالوثائق والتحالف الأمني مع الصهاينة والمستعمرين من أروقة مقاومي المفاوضات، كما جاءت ممارساتهم وأفعالهم الوضيعة لتوسد "مصداقيتهم" ثرى العمالة إلى غير رجعة، حتى شهد

بذلك المنصفون من القوميين والعلمانيين قبل خصومهم الإسلاميين.

مع هذه الفروق الشاسعة على الصعيد الشرعي والأخلاقي إلا أن أصحاب التحولات الملتبسة في السعودية تعاملوا في خطابهم تجاه الطرفين على قدم المساواة، فقاموا بدعوة الطرفين للتصالح والبعد عن الفرقة في خطاب حيادي كامل لا يلتفت للأسباب الموضوعية على الأرض، ولا يستحضر أو يحترز بأي كلمة في صراع بين تيار مقاوم منحاز لدينه وهويته ومصالح شعبه وقضايا أمته ضد تيار عميل مرتكس حتى أذنيه لأجندة المستعمر، فعموم الناس الذي يتلقون هذا الخطاب الحيادي يُخيل إليهم أن تيار المقاومة يتحمل ما لا يقل عن ٥٠٪ من هذه الأزمة إن لم يكن أكثر، وفي هذا جور وحيف لا يخفى على كل راصد ومتابع، ولئن ألف الناس سماع مثل هذه اللغة الدبلوماسية من الساسة فإن هذا خلاف الدور المنتظر من أهل العلم الذين أخذ الله عليهم الميثاق في بيان الحق وعدم كتمانه.

المجال الثالث: الحياد بين دعاة الشريعة وخصومها:

غير خاف على المطلعين أن أمة الإسلام عانت خللاً ظاهراً ومعضلة كبرى منذ خروج المستعمر من أراضيها في النصف الأول من القرن العشرين، تمثلت في احتكام معظم البلاد الإسلامية للقوانين الوضعية بدلاً عن الشريعة الإسلامية، ومن هنا نفر رجالات الحركات الإسلامية في مصر والشام والمغرب العربي وغيرها من بلاد المسلمين لإصلاح هذا الانحراف الكبير الذي لم تعرفه هذه الأمة بهذا الشمول والاتساع منذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن الطبيعي هنا أن تصطدم تلك المشاريع السياسية "المشروعة" بالنظم المستبدة التي جعلت من نفسها أو أوكل إليها من قبل المستعمر الأجنبي الحيلولة دون ترجمة هذا المشروع

الإسلامي والواجب الشرعي إلى واقع، بل قامت تلك النظم بتسخير مقدرات بلادها سياسياً وأمنياً وثقافياً وإعلامياً في سبيل تجفيف منابع التدين وتغريب مظاهر الحياة العامة بالحديد والنار، ومن هنا فالجهود الدعوية والمشاريع السياسية التي بذلها الإسلاميون لإعادة بلاد المسلمين لمظلة حاكمية الشريعة الإسلامية تعد عملاً مشروعاً بل متعيناً ولازماً بدلالة القرآن والسنة وإجماع علماء الأمة قاطبة قال تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[1] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾[2]...ومن هنا فنحن لا نتحدث عن طرفين متساويين بالمعيار الشرعي (النظم المستبدة، الحركات الإسلامية) لا في طبيعة برامجها وأدواتها ولا في أهدافها وغاياتها.

لقد كانت المفاجئة الصادمة أن بعض أصحاب التحولات الملتبسة حاولوا اختزال ذلك الصراع المفصلي إلى منازعة وصراع سياسي صرف، وتحدثوا بنبرة تبريرية تجاه تلك السياسات القميعة، زاعمين بأنها لم تكن حرباً على الإسلام بقدر ما كانت بسبب الطموح السياسي للحركات الإسلامية، وبأن ما ضجت به جنبات منظمات حقوق الإنسان الدولية فضلاً عن كلام علماء المسلمين وشهاداتهم الحيّة عن اضطهاد المسلمين ومآسي المعتقلين وتغييب شعائر الإسلام كان نوعاً من المبالغة والتهويل الذي لا يسنده الواقع.

الحقيقة أن هذا الاختزال لدى أصحاب التحولات الملتبسة جعل المراقب يساءل نفسه مراراً عن المعايير الشرعية والأخلاقية التي يمكن أن تسند وتبرر مثل هذه المواقف المؤلمة التي فيها التسوية الجائرة بين الجلاد والضحية ونور الحق وعتمة

---

(١) سورة المائدة:الآية (٤٩).

(٢) سورة المائدة: الآية (٤٥).

الباطل، ونور الحق هنا لا يمثله أشخاص بسحناتهم وألوانهم وآرائهم الشخصية واجتهاداتهم الفكرية وأحزابهم وتياراتهم، وإنما يمثله ما دعوا إليه وبذلوا في سبيله من مهجهم وأرواحهم وأعمارهم، وهو سيادة الإسلام بقيمه وشريعته في أرض الإسلام ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾[1].

يقول الشيخ إبراهيم السكران في خاطرة معبّرة:

" سؤال: ما رأيكم لو جاء شخص وقال: مشركو قريش والصحابة كلاهما عنده صواب وخطأ، وينبغي الموضوعية والعدل وعدم الانحياز لأحدهما؟

حسناً...لوجاء شخص آخر وقال: أهل السنة وأهل البدع كلاهما عنده صواب وخطأ، وينبغي الموضوعية وعدم التحيز لأحدهما.

أشعر أنك ترى أن هذا الكلام يعكس موقفاً مغلوطاً.

حسناً: أين وجه الإشكال؟ وجه الإشكال هو إهدار عامل (وزن الخطأ)، فشتان بين من كانت أصوله صحيحة ولديه هفوات تطبيقية، ومن كانت عنده أصول منحرفة، فمقابلة هذين النوعين جور يحدث باسم العدل، مثل هذا التفكير الذي يساوي بين تيار لديه هفوات تطبيقية، مقابل تيار عنده أصول منحرفة رغبة في العدل يمكن تسميته بـ (الموضوعيّة الباردة)".

٢- طغيان لغة التعايش مع الطوائف الأخرى:

شاع في النطاق المحلي في تلك الفترة الدعوة للحوار بين الطوائف والتيارات المختلفة، ونستطيع أن نقول: إن أصحاب التحولات الملتبسة قدموا أنفسهم بوصفهم التيار الإسلامي المعتدل القادر على مد جسور الحوار والتفاهم مع الطوائف الأخرى والتيارات الفكرية الليبرالية، وفي تقديري أنه لم يكن ثمة

---

(١) سورة الأنفال: الآية (٣٩).

إشكال في تبني هذه الدعوة، فمبدأ الحوار مع المخالفين والنقاش معهم مبدأ شرعي، فالقرآن أمرنا بمحاورة الكفار فضلاً عن غيرهم ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ﴾[1]. والهدي النبوي ظاهر في حواراته ودعوته للمشركين في مكة واليهود في المدينة، بل الجلوس مع المخالفين لأجل بحث سبل تحقيق المصالح المشتركة التي أقرتها الشريعة بين أصحاب البلد الواحد أمر مشروع لا حرج فيه، ويدل على ذلك شهود النبي ﷺ حلف الفضول في الجاهلية الذي قال فيه: (لَقَدْ شَهِدْتُ فِي دَارِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جُدْعَانَ حِلْفًا مَا أُحِبُّ أَنَّ لِيَ بِهِ حُمْرَ النَّعَمِ، وَلَوْ أُدْعَى بِهِ فِي الإِسْلامِ لأَجَبْتُ)[2]، فالاجتماع مع المخالفين عقدياً إن كان لتحقيق ما أقرته الشريعة وأمرت به فلا بأس به، ومن ذلك رفع الظلم وتحقيق العدل كما في حلف الفضول، ويدخل في ذلك المصالح الدنيوية والحياتية المشتركة بين المواطنين في الدولة الواحدة، ولكن هذا أمر وموقف بعض الإسلاميين في تلك المرحلة أمر آخر.

لقد كان ثمة خللان ظاهران لدى أصحاب التحولات الملتبسة في تلك المسيرة الحوارية المتسارعة والربيع التعايشي القصير تمثل في التالي:

الخلل الأول: غياب المرتكزات والقواعد التي يقوم عليها مشروع التعايش:

لقد ظلت مؤتمرات تلك النخب الشرعية والفكرية واجتماعاتها وبرامجها لا تخرج عن تلك اللغة الفضفاضة عن أهمية التعايش والحوار والانفتاح على الآخر والبعد عن الإقصاء والتهميش، ومن المعلوم أن مجتمعاً يرنو للسير قدماً نحو النهضة والتنمية يجب عليه ابتداء أن يحدد معالم واضحة ومنطلقات بارزة تحدد

---

(١) سورة العنكبوت الآية رقم (٤٦).

(٢) سنن البيهقي الكبرى (٦/ ٣٦٧).

الإطار العام للتعايش المأمول، فثمة رؤية تعايشية يطرحها مثقفون لا تلتفت بطبيعة الحال لأي ثوابت شرعية ، ولا تراعي مرجعية البلاد وهي الشريعة الإسلامية أي التفات، ومن ثم فهي تطلق العنان لكل الأفكار والممارسات والطقوس التي تصادم ثوابت الشريعة الإسلامية، وثمة رؤية تعايشية منبثقة من الشريعة الإسلامية تكفل حقوق المواطنين كافة في الصحة والعمل والتعليم والفكر والرأي، ولكن وفقاً لإطار الشريعة الإسلامية الذي يشكل دستور هذه البلاد وهويته الجامعة التي بناء عليه تشكل هذا الكيان منذ تأسيسه .

الراصد لمجمل خطاب أصحاب التحولات الملتبسة في تلك الفترة الزمنية، يلحظ غلبة النبرة المثالية عن التعايش وأهميته، وغياب المرتكزات والمنطلقات لتلك الرؤية التعايشية، وتلك الضبابية والمثالية وفرت للتيار الليبرالي فرصة ذهبية لحقن المجتمع بالمزيد من الحملات التشويهية ضد النسيج الأكبر من الإسلاميين والدعاة بوصفهم العقبة الكؤود ضد الاستقرار والتعايش والوحدة الوطنية، ومن جهة أخرى ساهم هذا الغموض واللغة الفضفاضة في فتح باب للتأويلات والتفسيرات المتعددة لمواقفهم وخطابهم من قبل عدد غير قليل من الشباب الإسلامي، كما تم رصد حالات من البغي والاستطالة ضد الإسلاميين الذين تبنوا التواصل مع المخالفين عبر تلك الجلسات الحوارية، ، ولكن هذا لا ينفي ونحن في مجال الرصد والتحليل أن نقول إن تلك اللغة الغامضة والسكوت عن توظيف المناوئين للدعوة لمواقف دعاة التعايش أسهما في صب الزيت على النار، والمؤمن مطالب بالبعد عن مواطن الاشتباه حرصاً على عرضه وحرصاً على إخوانه .

الخلل الثاني: ضعف لغة التعايش تجاه الداخل الشرعي

في الوقت الذي كان أصحاب التحولات الملتبسة يعُلون من لغة الرفق واللين

والتعايش مع الطوائف الأخرى كانت تلك النبرة بدأت في الانحسار لدى بعضهم تجاه عموم الإسلاميين، وأخذت تلك النبرة خطاً متوازياً مع الهجمة الليبرالية، لقد أصبح نقد الخطاب الدعوي السائد بمفاهيمه الشرعية واختياراته العلمية هاجساً حاضراً في الخطاب الإعلامي لدى هؤلاء الفضلاء، لا يكاد تمر مناسبة إلا ويتم التعريج عليها نقداً تارة وتسفيهاً واستطالة تارة أخرى، ولا يمكن لمنصف أن يغفل على أن لغة النقد الحادة والجائرة من بعض الإسلاميين ربما ساهمت في ردة الفعل تلك -وقد سبق بيان أسباب ذلك ونقده في موضع آخر - وإن كان هذا لا يستغرب " فوقوع بعض المنتسبين للاحتساب في بعض البغي هو مما جرت به سنة التاريخ، وقد أشار إلى ذلك ابن تيمية في كثير من كتبه، ومنه قوله:

(وكما قد يبغي بعض المستنة إما على بعضهم، وإما على نوع من المبتدعة، بزيادة على ما أمر الله به، وهو الإسراف المذكور في قولهم:ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا) [1].

بل وطائفة من هؤلاء يشنع أحياناً فيما ليس معه فيه برهان، بل قد يكون الراجح مع من خالفه، كما قال ابن تيمية في واقعة مشابهة:

(وطائفة ممن يقول بأن النبي "رأى ربه بعينه" يكفرون من خالفهم، لما ظنوا أنه قد جاء في ذلك أحاديث صحيحة، كما فعل "أبوالحسن علي بن شكر" فإنه سريع إلى تكفير من يخالفه فيما يدعيه من السنة، وقد يكون مخطئا فيه، إما لاحتجاجه بأحاديث ضعيفة، أو بأحاديث صحيحة لكن لا تدل على مقصوده)[2].

وحري بالداعية والعالم الذي صبر وصابر أذى العلمانيين والمستبدين مرات

---

(١) الفتاوى (١٤/ ٤٨٣).

(٢) الفتاوى (١٦/ ٤٣٣).

عديدة وصفح عنهم أن يصبر على أذى إخوانه وجورهم عليه، ويحتسب هذا في ذات الله تعالى، والصبر هنا لا يلزم منه تغيير المواقف والآراء العلمية مجاراة لهم وإنما الحلم عليهم واحتواء انفعالاتهم لا سيما إن علم المرء أنهم يقومون بذلك غيرة على دين الله وشرعه.

ولئلا نحلق بعيداً عن المقصود فإن الراصد يلحظ أن نبرة التعايش والاجتماع انحسرت بشكل كبير مع الشرعيين، وهذا يجعل كل مراقب موضوعي لا يحفل كثيراً بذلك الخطاب المشبع بجرعات التعايش والمصالحة، فالذي عجز عن التصالح مع الفصائل والتيارات الأقرب منه فكرياً وثقافياً، يعسر عليه أن ينجح في التصالح مع الأبعدين، لا سيما إن أخذنا في الحسبان سياق تلك الدعوة المحمومة للحوار والتعايش التي كانت تستهدف صناعة جو صحي للحوار والتعايش بين التيارات الفكرية المختلفة داخل النسيج الوطني.

٣- الإفراط في جلد المجتمع والاختزال في تصوير الواقع:

سجال الهوية والنهضة شغل عامة المفكرين والمثقفين والعلماء في العالم العربي منذ عقود عديدة، ومن هنا تنوعت وتعددت أطروحاتهم بحسب خلفيتهم الفكرية، ونشأت شريحة من الشباب العربي تشكلت ثقافتهم وصيغت عقولهم فكرياً تحت وهج منتجات الحضارة الغربية وطوفانها المادي والثقافي، وفي ظل ثورة التقنية التي لم تحول العالم إلى قرية واحدة فحسب، بل جعلت العالم كله في قبضة يد الفرد في جهاز هاتف محمول، فلم يصبح الابتعاث البوابة الوحيدة لتشكيل عقول عربية متبنية للأنموذج الغربي الثقافي كما حدث في القرن الماضي، بل أصبح الغرب بقوته الناعمة الممثلة في الإعلام بمنتجاته ومخرجاته المتنوعة يخترق العديد من الأسوار القيمية والأخلاقية للمجتمعات الإسلامية .

لقد نشأت أجيال من المثقفين العرب الذين أغرموا بالنموذج الغربي أكثر من الغربيين أنفسهم، وغلب على مقالات هؤلاء وأطروحاتهم الربط المحكم بين كل منتج غربي ناجح سواء كان في الميدان التصنيعي المادي أو السياسي والإداري أو الميدان الحقوقي والقضائي وبين الفكر الليبرالي، وأضحى الفكر الغربي الليبرالي في عيونهم (المخلّص الوحيد) لحالة التخلف الذي تعيشه الأمة العربية، ومن جهة أخرى سخّر هذا الجيش من المثقفين أقلامهم وصحفهم ومؤسساتهم الإعلامية للربط بين شيوع الجهل والفقر والتخلف وتمسك المجتمعات العربية بقيم الإسلام وشرائعه، وهذه الإشكالية لم تكن مستغربة، فالشاب الذي ينشأ أو يتلقى ثقافة وافدة تمتلك أزمّة التمكين المادي في العصر الحديث، وليس لديه الحد الأدنى من الثقافة الشرعية والحصانة الفكرية؛ فمن الطبيعي أن يسقط في أتون التبعية للغالب، ويستذكر المرء ها هنا ما ذكره ابن خلدون في مقدمته عن ولع المغلوب بتقليد الغالب.

لئن كان سقوط شريحة من المثقفين في أتون الاستلاب المعرفي للفكر الغربي الليبرالي أمراً متوقعاً؛ فقد كان من المستغرب أن ينشأ في الميدان الدعوي والشرعي من يمارس دوراً مغذيّاً لهذا المسار، وإن كان هذا بحسن نيّة وغيرة إسلامية على تردي المجتمع وتخلفه، فقد مارس بعض أصحاب التحولات الملتبسة دوراً متسقاً مع الهجمة السبتمبرية للإسلاميين التي بالغت في تشويه المجتمع ونعته بكل نقيصة، والمبالغة في الثناء على الحضارة الغربية ومنتجاتها دون احتراز، وإجراء مقارنات غير موضوعية بين صور التقدم المادي في الغرب وصور التخلف لدينا بلغة سطحية لا تختلف عن انطباعات سائح زائر أو مذكرات شاب في مقتبل العمر غادر للتو قريته الهادئة في السعودية إلى العواصم الأوربية، لقد كان السباق محموماً

لإبراز صورة الداعية المنفتح على الآخر، المتقبل لمنتجاته، المختلف عن الخطاب الشرعي السائد، من دون أدنى التفات للتوظيف التغريبي لهذا الحراك وتسويقه اجتماعياً، واستخدامه راجمة صواريخ لخلخة ثقة المجتمع بهويته وثقافته ودعاته، ولا يفهم من هذا الكلام بأي حال الدعوة لرفض منتجات الغرب النافعة، أو عدم السعي الجاد لتصحيح أوضاع المجتمع ونقد التيار الشرعي بأدوات علمية، وإنما الخلل لدى هؤلاء في تلك الفترة تمثل في التغريد المبالغ فيه بمحاسن الحضارة الغربية دون تحرز أو رؤية علمية متأنية تمايز بين المنتج النافع والمنتج الضار الذي لا ينفك عن ثقافة بلد المنشأ، أو الثناء على الصورة الظاهرية للمنتج الجيد دون تحليل للأسباب والعوامل السياسية والفكرية الذي أنتج ذلك المنتج، ودون فرز بين ما يمكن استيراده والإفادة منه، وما يتعين إبعاده والاستغناء عنه لتعارضه مع هوية الأمة وعقيدتها.

عندما قارن أحد هؤلاء الأفاضل بين مصانع السيارات في فرنسا بمزاين الأبل في الخليج بلغة ساخرة؛ لم يحلل للمتلقي والقارئ الأسباب المؤثرة لهذا البون الشاسع بين المشهدين، فالجميع يعلم أن المخترعين والمصنعين في فرنسا لو استوطنوا بلاد الخليج لن يصنعوا مسماراً ولا دراجة، بل ربما شاركوا أصحاب المزاين مهرجاناتهم، إنها اللغة الشعاراتية الموغلة في جلد المجتمع وعموم الناس الذين يشكلون الحلقة الأضعف في التأثير، وفي الوقت ذاته فاللغة نفسها تحجم عن إدانة ضعف البنية الحقوقية والإدارية المنتجة لحالة التخلف والانحطاط والنخب المتنفذة، بل قد تمارس ثناء ومدحاً ممجوجاً لسدنة تلك المنظومة المترهلة واختراقاً للوعي الشعبي عن مسؤوليتها وتسببها في حالة التخلف .

وفي حالة أخرى يذكر أحد هؤلاء الأفاضل في لهجة متسائلة مشبّعة بالمرارة

عن سبب تخلف المسلمين في كل مكان، وانتشار الجهل والفقر والحروب والفوضى في بلادهم، ثم يقول كلاماً خلاصته أنه فوجئ عند زيارته لبلد آسيوي أن الأقلية المسلمة فيه يشيع بين أبنائها الجهل والجريمة والفقر دون غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى، ثم يتساءل بنبرة ساخطة عن أسباب تخلف الأقلية المسلمة دون غيرها ؟؟، ويحق للمرء هنا أن يتساءل: ما الرسالة التي يريد المتحدث أن يوصلها للمتلقي عندما يتحدث عن بلد واحد يغلب على مواطنيه الكفار الإنتاج باستثناء الأقلية المسلمة فيه؟ هل أراد أن يقول أن المشكلة في ثقافتهم وانتمائهم للإسلام الذي سبّب هذه الحالة من التخلف، بطبيعة الحال يستحيل أن يكون القائل أراد ذلك.

الحقيقة أن الذي يقوم بتحليل أسباب الموقف في أجواء صحية غير ضاغطة كأجواء سبتمبر؛ لا يجد أدنى صعوبة في معرفة أسباب التخلف لدى الأقلية المسلمة في ذلك البلد المتمثل بالدرجة الأولى في اضطهاد النظام السياسي لتلك الأقلية المسلمة، وإهمال مدنها وأحيائها وشبابها في خطط التنمية والتعليم مما أفرز تلك الحالة المترديّة لأوضاعهم، وغير خاف على المطلعين تفوق الشباب المسلم ونجاحه وإبداعه عندما يجد البيئة المهيئة للنجاح والإبداع، والأسماء العربية الناجحة في الدول الغربية في كافة ميادين العلم والمعرفة شاهد على بطلان ذلك الخطاب الموغِل في جلد مجتمعاتنا العربية التي تبعث من خلال العرض المتكرر لصور التخلف رسالة سلبية غير مباشرة، مفادها أن التخلف والانحطاط متغلغل في جيناتنا الوراثية، وهي لا تقدم تشخيصاً واقعياً لمشكلات المجتمع بقدر ما تمارس عزفاً مؤلماً على جراحاته وآلامه، محصلتها تغذية الخطاب التغريبي الذي يدفع قدماً باتجاه استيراد أنموذجه الثقافي المستورد.

٤- الاضطراب في عرض موقف المسلم تجاه غير المسلمين:

من أكثر القضايا الساخنة التي أشعلتها العشرية السبتمبرية موقف الخطاب السلفي تجاه الكافر، واتهامه بالتشدد والإقصاء في علاقته بغير المسلمين، لقد وقع عدد من أصحاب التحولات الملتبسة في الاضطراب أثناء عرض موقف المسلم من غير المسلمين، تجلت فيه أوجه الخلل حيناً والارتباك حيناً آخر، وهو ما عكس أثر الأجواء السياسية والفكرية الضاغطة في تلك الفترة، بالإضافة إلى ردة فعل غير منضبطة لخطأ وقع فيه بعض الإسلاميين ستأتي الإشارة إليه.

يمكننا هنا أن نوجز مسيرة الاضطراب لدى أصحاب التحولات الملتبسة في عرض موقف المسلم من الكافر في مسارين:

- المسار الأول: الاستدلال بالنصوص الواردة في معاملة الكافر غير المحارب في مقام بيان التصور العقدي عن الكافر:

ثمة طائفة من النصوص جاءت آمرة بالبر والإحسان والرفق في التعامل مع الكافر غير المحارب، ومن ذلك ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾ [1].

٢- حديث عمر بن الخطاب عندما رأى حلة على رجل تباع فقال للنبي ﷺ: ابتع هذه الحلة تلبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفد . فقال: (إنما يلبس هذا من لا خلاق له في الآخرة) . فأتي رسول الله ﷺ منها بحلل فأرسل إلى عمر منها بحلة فقال عمر كيف ألبسها وقد قلت ما قلت فيها؟ قال: (إني لم أكسكها لتلبسها تبيعها أو

(١) سورة الممتحنة: الآية (٨).

تكسوها). فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم [1].

٣- حديث أسماء بنت أبي بكر قالت: (قدمت علي أمي وهي مشركة في عهد رسول الله ﷺ فاستفتيت رسول الله ﷺ قلت إن أمي قدمت وهي راغبة أفأصل أمي؟ قال 'نعم، صلي أمك') [2]

الخلل المنهجي الذي وقع فيه بعض أصحاب التحولات الملتبسة تجلى في توظيف هذه النصوص ونظائرها الدالة على "حسن معاملة الكافر غير المحارب " على مرتبة الكافر وقيمته في المنظور الشرعي .

إن المسلم مطالب بالامتثال للتوجيه القرآني والهدي النبوي الذي يأمره بحسن التعامل مع الكافر غير المحارب، وهذا هو مقتضى العدل والقسط الذي جاءت به شريعة الإسلام، كما أن لهذا التعامل أثره الكبير في هداية الناس واستنقاذهم، ونحن نرى اليوم أن أكثر الشعوب الإسلامية عدداً في أندونيسيا الذي جاوز عددهم ٢٠٠ مليون، لم يدخلوا في دين الله أفواجاً إلا بحسن المعاملة والقدوة العملية في البيع والشراء وسائر صور التعامل بين الناس .

فمقتضى الإيمان بهذه النصوص ونظائرها تطبيقها وتوظيفها والدعوة إليها في مجالها وحيزها الذي يتركز في مسار التعامل معه، وليس لتلك النصوص أدنى علاقة بصياغة التصور العقدي للمسلم تجاه الكافر.

لقد جاءت النصوص الشرعية واضحة في صياغة التصور العقدي لدى المسلم التي تصور الكافر في أوضح صورة، ومنها ما يلي:

١-قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [3]

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٣٠٢)، صحيح مسلم (٣/ ١٦٨٣).
(٢) صحيح البخاري (٢/ ٩٢٤)، صحيح مسلم (٢/ ٦٩٦).
(٣) سورة الأنفال: الآية (٢٢).

٢-قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾[1]

٣- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ﴾[2].

تبدو هذه النصوص الشرعية الدالة على هوان الكافر على الله وترديه إلى دركات متدنية محرجة للكثيرين في حمّى سبتمبر، وذيوع محددات الخطاب الإعلامي الليبرالي السائد التي تقف على مسافة واحدة من الأديان والعقائد والمذاهب كافة، وهذا ما تنفيه حقائق الوحي المعصوم، وتوجب على المتصدين للدعوة والإصلاح بيانه وتوضيحه بأفضل عبارة وأنسب وسيلة، ولا ضير في اختلاف الدعاة والمصلحين في اختيار الخطاب المناسب طبقاً لمقتضيات الزمان والمكان بشرط أن يكون الأصل عرض حقائق الوحي القاطعة بلغة واضحة، لا يشكل على عموم المتلقين معانيها فضلاً على أن يتم توظيفها من منابر الإعلام الليبرالي بوصفها فهماً مستنيراً تجديدياً للتصور العقدي لدى المسلم عن غير المسلمين.

(١) سورة الأعراف: الاية (١٧٩).

(٢) سورة محمد: الاية (١٢).

المسار الثاني: توظيف النصوص الواردة في التكريم الإلهي لجنس الإنسان في تأصيل التصور العقدي عن الكافر:

لقد كرم الله تبارك وتعالى جنس الإنسان كما في قوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[1].

يقول العلامة ابن القيم: (اعلم أن الله سبحانه وتعالى اختص نوع الإنسان من بين خلقه بأن كرمه وفضله وشرفه وخلقه لنفسه، وخلق كل شيء له، وخصه من معرفته ومحبته وقربه وإكرامه بما لم يعطه غيره، وسخر له ما في سماواته وأرضه وما بينهما، حتى ملائكته الذين هم أهل قربه استخدمهم له وجعلهم حفظة له في منامه ويقظته وظعنه وإقامته، وأنزل إليه وعليه كتبه، وأرسله وأرسل إليه، وخاطبه وكلمه منه إليه، واتخذ منهم الخليل والكليم والأولياء والخواص والأحبار، وجعلهم معدن أسراره ومحل حكمته وموضع حبه، وخلق لهم الجنة والنار، فالخلق والأمر والثواب والعقاب مداره على النوع الإنساني، فإنه خلاصة الخلق، وهو المقصود بالأمر والنهي وعليه الثواب والعقاب .

فللإنسان شأن ليس لسائر المخلوقات، فقد خلقه الله بيده ونفخ فيه من روحه وأسجد له ملائكته، وعلمه أسماء كل شيء وأظهر فضله على الملائكة فمن دونهم من جميع المخلوقات، وطرد إبليس عن قربه وأبعده عن بابه إذ لم يسجد له مع الساجدين واتخذه عدواً له)[2].

---

(١) سورة الإسراء الآية (٧٠).

(٢) ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين (١/ ٢١٠)، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية.

ولكن هذا التكريم الإلهي للإنسان لا يكون له قيمة في الميزان الأخروي إذا ضل الإنسان وانحرف عن الغاية الكبرى من وجوده في هذه الحياة، وهي عبادة الله وحده لا شريك له قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، بل إن الله تبارك وتعالى صوره في أبشع صورة فقال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾، فالإنسان الذي قابل تكريم الله تعالى وتسخير الكون له بالجحود والكفر والإنكار لا يستحق سوى هذا التوصيف والتمثيل، والآيات نظائرها كثيرة في هذا الباب كقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ﴾[(١)].

لقد حرص عدد من الإسلاميين على ضخ برامجهم وخطابهم وكتاباتهم بالحديث عن التكريم الإلهي لجنس الإنسان، دون أن يشيروا إلا نادراً بأن لهذا التكريم تكليفاً عظيماً ومسؤولية كبرى، تتمثل بضرورة الإذعان والانقياد لشريعة المُكرم سبحانه، ومن هنا وجد الليبرالي في هذا الخطاب الدعوي المقتصر في لغته في الحديث عن التكريم الإلهي عن جنس الإنسان مساحة مشتركة يمكن توظيفها لدعم خطابه الفكري المنبثق من الثقافة الغربية التي تحيد الانتماء الديني للإنسان عند حديثها عن حقوقه وواجباته ودوره في المجتمع، وهذا ما يتصادم مع التصور الإسلامي الذي يجعل من الدين المنبع الرئيس لبناء المجتمعات وصياغة حياة أفراده.

(١) أفدت من بحث (منزلة الإنسان في الإسلام) للشيخ سلطان العميري، موقع مركز التاصيل للدراسات والبحوث.

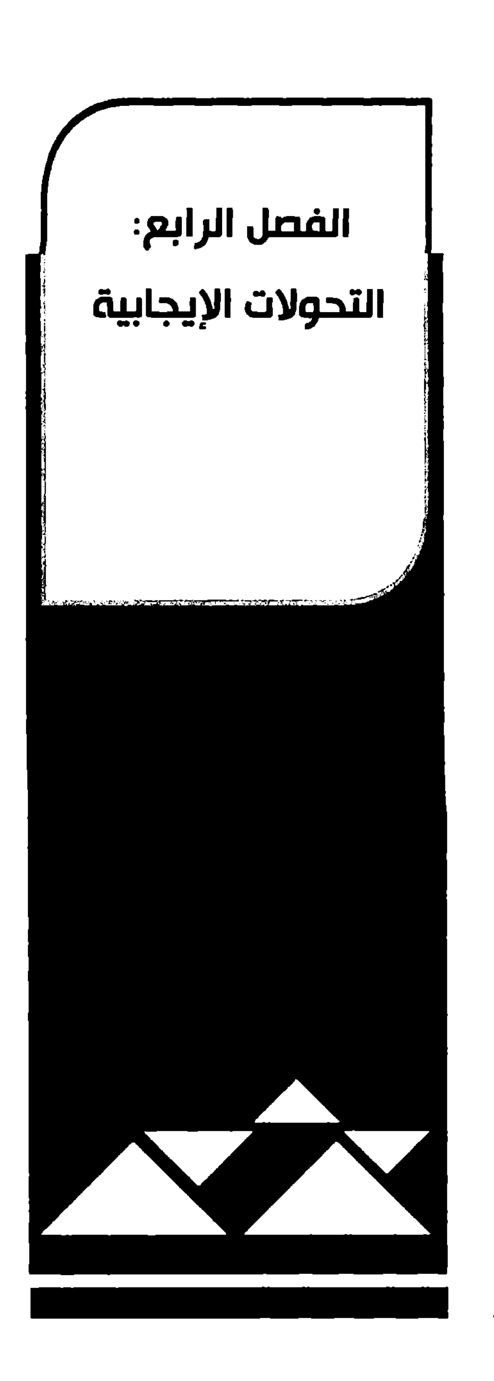
قبل مغادرة هذه الفقرة يجدر التنبيه بأن الجو الفكري والإعلامي الضاغط في مناخ سبتمبر لم يكن العامل الوحيد وإن كان أقواها، ومن هذه العوامل ردة الفعل غير المتوازنة و الإهدار التطبيقي لطائفة من الإسلاميين للنصوص الشرعية التي جاءت في حسن التعامل مع الكافرين والخلط بينها وبين صياغة الموقف العقدي تجاه الكافر .

بعبارة أوضح ثمة طائفة من الإسلاميين كانت تسلّم على الصعيد النظري بالنصوص الشرعية التي جاءت في إحسان التعامل مع الكافر أو مشروعية الثناء على محاسنه دون أن يستلزم ذلك تزكيته، أو مشروعية التعاون معه فيما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، ولكنها على الصعيد العملي والتطبيقي لا تتقبل ذلك وترفضه وتسارع في إساءة الظن بمن يقوم به، فلو قام أحد العلماء أو الدعاة بما هو مشروع في التعامل مع الكافر من الاجتماع به وزيارته والحوار معه أو الثناء على بعض محاسنه لعده بعض الناس قدحاً في عقيدة الولاء والبراء وثلمة في التصور العقدي من الكافر، ونتذكر هنا ثناء عمرو بن العاص على بعض محاسن الروم كما في قوله:(إن فيهم لخصالاً أربعاً: إنهم لأحلم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، وأوشكهم كرة بعد فرة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف، وخامسة حسنة وجميلة وأمنعهم من ظلم الملوك)[1].

من هنا صاغ بعض أصحاب التحولات الملتبسة خطابهم، وقد وضعوا نصب أعينهم موقف تلك الطائفة من الإسلامين التي تخلط بين مقام التعامل مع الكافر ومقام التصور العقدي عنه، فكانت ردة الفعل هي المحرك الأكبر في صياغة الخطاب بدلاً من التأسيس العلمي المنهجي الذي لا يستحضر بشكل أصيل مواقف المخالفين وأخطاءهم .

---

(١) صحيح مسلم (٤/ ٢٢٢٢).



الفصل الرابع:

التحولات الإيجابية

١- شيوع الاهتمام بالقضايا الفكرية:

شهدت العشرية السبتمبرية اهتماماً واسعاً بالقضايا الفكرية لدى الإسلاميين، وهذا راجع للاستحقاقات التي فرضتها الأجواء الإعلامية والفكرية آنذاك، والتي طفقت تهاجم محددات الخطاب السلفي وتصوراته في الميادين العقدية والحقوقية والسياسية ومدى مواءمتها للواقع المعاصر، ومن هنا سعى الإسلاميون في مواكبة هذه التحديات عبر المشاركة الفاعلة في الشبكة العنكبوتية وإنشاء المراكز المتخصصة، وشهد الوسط الشرعي في السعودية إقبالاً جارفاً على الكتب الفكرية، تجلت في معرض الرياض للكتاب بشكل ظاهر، ومن هنا يمكننا استعراض مجموعة من الكتب المتنوعة التي ناقش بعضها الفكر الليبرالي بوصفه الفكر المهيمن اليوم عالميّاً، وتقييم محدداته وفقاً لمنهج أهل السنة والجماعة، كما اعتنت كتب أخرى بجوانب أخرى في الفكر والسياسة :

١. تكوين المفكر، د.عبد الكريم بكار.
٢. حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، د.عبد الرحيم السلمي.
٣. مصادر المعرفة في الإسلام، د.عبد الله القرني
٤. العقلية الليبرالية في رصف العقل ووصف النقل، الشيخ عبد العزيز الطريفي.
٥. ضوابط استعمال المصطلحات العقدية والفكرية عند أهل السنة والجماعة، د.سعود العتيبي.
٦. الانفتاح الفكري، د. عبد الرحيم السلمي.
٧. قراءة في خطاب النهضة إشكالات وتساؤلات، د. محمد الفقيه.
٨. التفسير السياسي للقضايا العقدية في الفكر العربي، الشيخ سلطان العميري.

٩. نقد الليبرالية، د. الطيب بوعزة.
١٠. الإسلام الذي يريده الغرب، دراسة تحليلية لتقرير مؤسسة راند، صالح الغامدي.
١١. التحولات الفكرية، رؤية نقدية، د. حسن الأسمري.
١٢. ظاهرة التأويل الحديثة وأثرها في الفكر العربي المعاصر، د. خالد السيف.

هذه عينة من الكتب التي شهدتها تلك الفترة والقصد منها التمثيل لا الحصر، ولا زال الميدان بحاجة إلى جهود مضاعفة للكتابة والتصنيف في حقول متنوعة، ولكن المقصود هنا بيان تفاعل الإسلاميين الإيجابي مع تلك التحديات المستجدة، مع العلم بأن التمثيل هنا جاء متعلقاً بالكتب الفكرية المتخصصة، وإلا فالحراك الفكري اليومي على شبكة الانترنت كان للإسلاميين دوزهم الكبير فيه، فمن كان يتابع على سبيل المثال السجالات الفكرية الساخنة في مجموعة د. عبد العزيز قاسم البريدية وشبكات التواصل الاجتماعي، يجد أن الإسلاميين كانوا حجر الزاوية في تلك السجالات والحوارات، وقد أنتجت مثل هذه السجالات أسماء علمية جديدة في الداخل السلفي معتنية بالشأن الفكري لم تعد تخطئهم عين المراقب .

٢- تحقيق العديد من المسائل الشرعية والنوازل الفقهية تأصيلاً وتفصيلاً:

لقد كان من إفرازات تلك التحديات التي شهدها الخطاب السلفي أن ينبري طلبة العلم لتحقيق العديد من المسائل الشرعية والنوازل الفقهية، ولو أردنا نعرج على ملف (الاختلاط) على سبيل المثال بوصفه أحد أهم الملفات التي شهدت سجالاً ساخناً بين الإسلاميين من جهة وبين خصومهم من جهة أخرى؛ لوجدنا عدداً من الكتب والدراسات المهمة:

١. الاختلاط بين الجنسين، د. خالد السبت.

٢. الاختلاط، تحرير وتقرير وتعقيب، الشيخ عبد العزيز الطريفي.
٣. الاختلاط بين الجنسين من خلال أصول الفقه ومقاصد الشريعة، الشيخ عامر بهجت.
٤. الاختلاط بين الجنسين أحكامه وآثاره، للشيخ رياض المسيميري والشيخ محمد الهبدان.
٥. تحريم الاختلاط والرد على من أباحه، د. عبد العزيز البداح.

وقد ساق الشيخ إبراهيم السكران في دراسته التي جاءت بعنوان (احتجاجات المناوئين للخطاب الشرعي) عناوين عدد من الرسائل العلمية والدراسات الفقهية التي تناولت مجالات المستجدات المدنية في الاقتصاد والقانون والإدارة والاجتماع والعلاقات الدولية والقضايا الطبية والتكنولوجية والأفكار الحديثة ونحوها، ولا شك في أن تصدي طلبة العلم المتخصصين لهذه النوازل الفقهية أو القضايا الشرعية التي استقرت في المجتمع واجب على أهل العلم، ولكن تداعيات الأحداث أفرزت كثرة الشبهات التي يسوقها الخصوم وهو ما جعل المسؤولية مضاعفة على أهل العلم بتأصيل تلك المسائل وتحريرها وإغلاق منافذ الشبهات والاستشكالات التي تسربت من أصحاب التحولات السلبية .

٣- ازدياد مظاهر العمل المؤسسي في المجال العلمي والدعوي:

تعده المراكز البحثية والعمل المؤسسي من المؤشرات التي تقاس بها تقدم المجتمعات ورقيها، والمتابع يجد أن شريحة من العلماء والدعاة تبنوا خلال السنوات العشر الماضية إنشاء مؤسسات دعوية ومراكز بحثية تستهدف تطوير العمل الدعوي وتنميته، والتصدي للتحديات الفكرية والعقدية التي يشهدها المجتمع، وإيجاد أوعية إعلامية ودعوية توحد الجهود العلمية والفكرية لطلبة العلم

والمفكرين الإسلاميين، وتتبنى مواهب الشباب المقبل على الفكر والثقافة، كما اهتم بعضها بعقد مؤتمرات وحلقات نقاش حول العديد من القضايا الفكرية والعلمية، ومن ذلك، مؤسسة "المسلم"، ومركز البحوث والدراسات في مجلة البيان، ومركز التأصيل للدراسات الفكرية المعاصرة[1]، مؤسسة " الاسلام اليوم" ومؤسسة "رسالة الإسلام"، ومركز باحثات لدراسات المرأة، ومركز تدبر للدراسات (الهيئة العالمية لتدبر القرآن الكريم)، وبعض الهيئات التابعة لرابطة العالم الإسلامي كهيئة الإعجاز العلمي وهيئة التعريف بالإسلام وبعض المؤسسات الإعلامية كقناة المجد الفضائية، وغير ذلك من المؤسسات والمراكز التي ربما فاتني الإشارة إليها إذ المقصود هنا التمثيل لا الحصر.

٤- الفاعليّة في المشاركة على الشبكة العنكبوتية:

منذ دخول خدمة الانترنت للمجتمع السعودي بادر الإسلاميون بالمشاركة الفاعلة عبر إنشاء مواقع علمية ودعوية وتربوية واجتماعية، حيث أوجدت تلك المواقع قنوات اتصال بين أهل العلم والناس، تلبي احتياجاتهم المتعددة، بالإضافة إلى المنتديات ذائعة الصيت التي أبرزت أسماء جديدة في الساحة الإسلامية، تلك المنتديات التي كان يقصدها عامة السعوديين على الشبكة للاطلاع على المستجدات المحلية والحوار حول قضايا اجتماعية وفكرية، مما دفع دبلوماسية في سفارة غربية بأن تشارك في أحد المنتديات الشهيرة واصفة إياه بأنه " الهايد بارك" السعودي، وقد شهدت تلك المنتديات تجاذبات عديدة ومعارك طاحنة من تيارات مختلفة، ولكن الأقلام الإسلامية كانت لها اليد الطولى

---

(١) أقام مركز التاصيل عدداً من الندوات الفكرية وحلقات النقاش مثل:(التوظيفات الحداثية لنظرية المقاصد، التداول المعاصر لقضية التعايش، الدليل العقلي عند السلف، التأصيل الإسلامي للمفاهيم الفكرية المعاصرة).

في المشاركة والمتابعة.

يتركز الإقبال الكثيف اليوم على شبكات التواصل الاجتماعي كتويتر والفيس بوك، ويكفي المرء أن ينظر في قائمة الأسماء الأكثر متابعة ليجد أن للإسلاميين مكاناً متقدماً ضمن القائمة.

٥- العناية بالخطاب النخبوي:

كان مجمل خطاب الإسلاميين ينطلق نحو الجماهير وعظاً وتعليماً وتوجيهاً وإرشاداً، حتى في سياق الردود على المخالفين كالليبراليين والشيعة كانت نبرة الخطاب وإن أوحت بمخاطبة المخالفين إلا أنها في حقيقة الأمر تهدف إلى توعية الجماهير وتبصير بأفكارهم وتوجهاتهم أكثر من أي شيء آخر.

في العشرية السبتمبرية واستحقاقاتها التي أفرزها الهجوم الضاغط على موقف الإسلاميين من الآخر والرقعة الإعلامية والهامش المرتفع الذي أفرزه مناخ سبتمبر، بدأ الإسلاميون في تقديم خطاب يزاوج بين مخاطبة الجماهير ومخاطبة النخب الليبرالية والشيعية وغيرها .

من فوائد الخطاب مع النخب الفكرية أنه يساعد على استيعاب وفهم مرتكزات الخلاف والتباين مع المنهج السلفي، ومن ثم استبعاد الشخصيات التي ربما تم توظيفها في مشاريع مناوئة للمنهج السلفي ولكنها لا تتبنى الأفكار والتصورات المنحرفة ذاتها وإنما سايرت موجة الهجوم على السلفية بناء على مواقف شخصية أو مصالح ضيقة، ومن ثم التعرف على النطاق الحقيقي لمنابع أفكار التيارات المخالفة، بخلاف الخطاب الموجه للجماهير الذي لا يحقق بلغته المبسطة المشحونة بالعواطف تحقيق هذه الأهداف.

كما يساعد الخطاب النخبوي في بيان الرؤية العلمية بأدلتها الشرعية وبراهينها

العقلية للتيار السلفي وهذا من شأنه تبديد الصورة النمطية التي تصمهم بالسطحية والتشدد، كما يتيح ذلك الوصول إلى الشرائح الاجتماعية التي تتابع تلك النخب وتقديم صورة مغايرة للتصور المألوف لديهم عن الإسلاميين.

٦- مخاطبة قطاعات جماهيرية واسعة عبر الفضائيات غير الإسلامية:

كانت المنابر الدعوية الفاعلة في العقود الماضية للدعاة تنطلق من المسجد، ممثلة بخطب الجمعة والمحاضرات العامة والدروس العلمية، وكانت مساهمة الإسلاميين في الصحف والقنوات الرسمية شبه معدومة، لموقف إقصائي نابع من القائمين على تلك المنابر الإعلامية، وفي الجهة المقابلة كان ثمة موقف قاطع بعدم المشاركة لاعتبار ذلك داخلاً في ترويج تلك الوسيلة الإعلامية، وإسباغ المشروعية لنشاطها وخطها الإعلامي، وفي أوج انتشار الصحوة أدرك الدعاة أن ثمة شرائح اجتماعية لا ترتاد المحاضرات العامة، ولا بدمن وصول صوت الدعوة إليهم، فكانت ثمة جهود كبرى نحو التواصل مع هذه الفئة عبر زيارة الشباب في منتدياتهم وأرصفتهم، وتوزيع الشريط الإسلامي في الأسواق والمناسبات الاجتماعية، ولكن هذا النشاط مر بفترة فتور ظاهر بعيد منتصف التسعينيات الميلادية .

مع ظهور القنوات الإسلامية شارك الإسلاميون بفاعلية فيها لخلوها من المحاذير الشرعية، ولكن ظلت ثمة إشكالية طرحها البعض تتساءل عن شريحة اجتماعية واسعة لا تتابع القنوات الإسلامية لا بد من مخاطبتها والوصول إليها، فبدأت شريحة من الدعاة المشاركة في هذه القنوات، فكان من أبرز المكاسب الدعوية لمشاركتهم الوصول إلى شرائح اجتماعية ليست من رواد المساجد ولا تتابع الأنشطة الدعوية، في فترة زمنيّة كان المجتمع السعودي برمّته يمر بفترة

حرجة من التحولات الاجتماعية والثقافية في نسيجه العام، وأمكن للإسلاميين إلى حد ما أن يقدموا أنفسهم لتلك القطاعات الشعبية الواسعة على المستوى المحلي والعربي، بدلاً من أن يتولى خصومهم الذين يسعون في صهرهم في قالب بغيض منفر للناس من فعل ذلك .

في خضم هذا الانفجار التقني في وسائل الاتصال ومنابر الإعلام يصبح تأخر قرار المشاركة الإيجابية سبباً لخسارة دوائر اجتماعية واسعة، وتأخيراً لبروز نماذج دعوية جيدة لتحل بدلاً منها النماذج الرديئة، وهذا ما ينبغي أن يتدارسه الإسلاميون جيداً وأن يدركوا حقيقة إمكانياتهم التي تفرض عليهم في الغالب المشاركة الإيجابية الفاعلة، ولو ترتب على ذلك وجود بعض المفاسد التي تنغمر في المصالح المرجوّة منها على أن يصدر هذا باجتهاد علمي منضبط وأصول شرعية معتبرة.

الفصل الخامس:

أبعاد تحولات الإسلاميين واستشراف آثارها المستقبليّة خلال مرحلة الثورات العربية:

فيه مبحثان:

المبحث الأول: أبعاد تحولات الإسلاميين الفكريّة

المبحث الثاني: رؤية استشرافية لتحولات الإسلاميين في مرحلة الثورات العربية

المبحث الأول: أبعاد تحولات الإسلاميين الفكريّة

شكلت تلك التحولات الفكرية المتفاوتة تأثيرها على المجتمع عموماً، وعلى المسيرة الدعوية والعلمية على وجه الخصوص، وبرزت الأبعاد السلبية في أقصى تجلياتها مع النصف الأول من العشرية السبتمبرية، وبدأت في التضاؤل والانكماش بعض الشيء خلال العام المنصرم، لا سيما مع دخول المجتمع بتياراته ونخبه زمن الثورات العربية التي بدأت تلقي بظلالها على المجتمع السعودي أسوة بغيره من المجتمعات العربية .

عندما نتأمل في أبعاد تحولات الإسلاميين يمكن التعريج على أبرزها في العناصر التالية:

١. إضعاف ثقل الإسلاميين وخلخلة قدرتهم على الحشد الشعبي:

ظهر هذا جلياً خلال استهداف بعض وسائل الإعلام المركّز للمؤسسات الشرعية، حيث ظهر الاضطراب على أدائهم وعدم قدرة العديد من الرموز الدعوية في تقديم خطاب متوازن يمكنه الجمع بين نقد تلك المؤسسات الشرعية النقد البناء الذي يهدف إلى الإصلاح والتطوير، وبين التصدي للهجمة الإعلامية الشرسة التي كانت تخوض حرباً غير نزيهة تستهدف محاصرة تلك المؤسسات وتحشيد المجتمع ضدها واستعداء السلطة ضد رجالاتها سعياً نحو إقصائها ومحاصرة دورها في التصدي لمشاريع التغريب، ومن هنا غلب على خطاب بعض الإسلاميين مواكبة الهجمة الإعلامية بخطاب ناقد غير مدافع عن المؤسسات الشرعية بسبب تدشينهم مرحلة تعايش وانسجام مع المنصات والرموز الإعلامية المهاجمة، وكان موقف هؤلاء العامل الأكبر في تزويد تلك الهجمات بقدر من المصداقية لدى المجتمع، وكان لرمزيتهم دور رئيس في

خلخلة قدرة الإسلاميين على إجهاض تلك الهجمات أو على الأقل إفشالها شعبياً، وفي الجهة المقابلة عمدت شريحة أخرى من الإسلاميين في ردة فعل إلى تبرير أخطاء المؤسسات الشرعية كافة والتكلف في ذلك، وبقيت شريحة قليلة تمارس التصدي بكل حزم للإعلام الليبرالي الموجه، وتكاشف المؤسسات الشرعية عبر نقد موضوعي متحل بآداب النقد الذي يجمع صاحبه بين العلم والعدل، ولكن هذا الصوت الواعي الناضج ضاع مع ضجيج السجال، وكانت المحصلة أن انقسام الإسلاميين أفرز إضعافاً لقدرتهم على الحشد الشعبي ضد مشاريع التغريب، وإن كان هذا لا يعني وصف أدائهم بالضعف على الدوام ، وإنما المقصود وجود تدنٍ وتقلص في قدرتهم على الحشد الشعبي بالنظر إلى فترات سابقة لهذه الفترة الزمنية.

٢. فك العزلة المجتمعية والوقاية الشرعية لعدد من المفاهيم المنحرفة ورواد التغريب:

عاشت النخبة المثقفة في السعودية ذات التوجهات العلمانية والليبرالية في عزلة تامة عن المجتمع طوال العقود الثلاثة التي سبقت ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وظلت أنشطتهم الفكرية وملاحقهم الصحفية ونواديهم الأدبية تشتكي كساداً عاماً، لا تعالجه استثارهم بالمساحة الإعلامية الصحفية، ولا تنعشه المقاعد الأكاديمية والإدارية التي تسنموا سدة قيادتها، وقد كان هذا الكساد العريض نتيجة طبعية لبضاعة فكرية مستوردة تم جلبها من بيئة أجنبية بحمولتها الثقافية إلى مجتمع عربي مسلم نشأ على قيم الإسلام وأحكامه، وكان للعلماء والدعاة الدور الأكبر في توعية المجتمع بخطورة ذلك الفكر على هوية المجتمع ومنظومته القيمية.

وكان من تبعات الحادي عشر من سبتمبر وأحداث العنف التي أعقبتها بروز العديد من المصطلحات في الإعلام المرئي والمقروء، وعقد العديد من البرامج الفضائية والمؤتمرات الحوارية حولها، بل فرز موقف النخب الإسلامية بناء على الموقف منها، ومن أمثلة تلك المصطلحات التي راجت في تلك الفترة (التعايش) و (احترام الآخر) و(التسامح) و(الإنسانية)، وهذه المصطلحات من الألفاظ المجملة التي تدخل تحت دلالتها مفاهيم صحيحة وأخرى باطلة، ولنأخذ على سبيل المثال مصطلح التعايش الذي يُشير مفهومه العام إلى شيوع المعاملة الحسنة في المجتمع مع اختلاف مكوناته الدينية والثقافية والاجتماعية، وهذا المعنى صحيح وليس في الإسلام ما يمنعه، فقد أمرنا الله تعالى بالقسط والبر في التعامل مع أتباع الأديان الأخرى، فقال تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾[1]، كما أن لب فكرة الدولة الإسلاميّة التي يعيش في كنفها أهل الذمة من اليهود والنصارى أوجدت حقوقاً وآليات واضحة شرعها الله تعالى في تنظيم العلاقة بين المسلمين ومن يعيش في كنف دولتهم من أتباع الديانات المخالفة كاليهود والنصارى، وفقهاء الإسلام صنفوا مصنفات خاصة التي توضح كيفية التعامل مع أهل الذمة التي تشمل زيارتهم وعيادة مريضهم وأكل ذبائحهم ونكاح نسائهم..إلى غير ذلك من الأحكام التفصيلية التي بينها أهل العلم.

إذا كان هذا القدر من الدلالات لهذا المصطلح سائغاً شرعاً، بل إن بعضها مما أمر به الله تعالى في كتابه؛ فإن لمصطلح التعايش دلالات أخرى- روج لها الإعلام- مخالفة لمحكمات الشريعة الإسلامية، كالقول بحرية التدين الذي يشمل حرية

(١) سورة الممتحنة: الآية (٨).

الدعوة للكفر وإنكار حد الردة، ومنع الكراهية الدينية والدعوة للإخاء الإنساني، والدعوة لجعل العلمانية هي القانون العام الذي ينظم العلاقة بين أتباع الأديان الأخرى، واعتبار تكفير غير المسلمين منافياً لاحترام الأديان وتحقيق التعايش المشترك ، وهذه المعاني ظاهرة البطلان شرعاً، فهي مخالفة لما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة كعقيدة الولاء والبراء، ووجوب التحاكم للشريعة الإسلامية وتكفير كل من دان بغير دين الإسلام إلى غير ذلك من الدلالات المخالفة التي تدرجها النخبة العلمانية المثقفة في اطروحاتها وكتاباتها.

في فترات سابقة كان المجتمع السعودي في مأمن من تسلل تلك المفاهيم المنحرفة لأسباب دينية وسياسية واجتماعية متنوعة، وليس من متطلبات هذه القراءة الموجزة التفصيل في استعراضها، ولكن إحدى أهم العوامل التي شكلت حجر الزاوية في محاصرة تلك المفاهيم ومنعها من التسرب داخل المجتمع كما فاقمت العزلة المجتمعية لحملة الفكر التغريبي؛ هو وحدة الإسلاميين في تبني خطاب احتسابي على مستويين:

الأول: الكتابة النقدية لتلك المفاهيم والأفكار الوافدة في ضوء أحكام الشريعة، ومن أمثلة ذلك كتاب (الحداثة في ميزان الإسلام) للشيخ عوض القرني الذي قدمه الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز، والذي شكل صدوره شهادة وفاة للفكر الحداثي في الداخل السعودي، حيث يصفه الأستاذ عبد العزيز الخضر بأنه أهم كتاب أثر في الساحة السعودية في مرحلة الثمانينيات الميلادية، حتى تحولت الحداثة من مفردة يفتخر بها مثقفو التيار إلى عيب يُتهرب منه[1].

الثاني: الردود المباشرة لأبرز منظري المشروع التغريبي، وكشف حقيقة

(١) السعودية سيرة دولة ومجتمع ص (٣٩٣).

أجندتهم الفكرية للناس، وهذا ساهم بشكل ظاهر في تكوين رأي عام ضاغط ضد تلك الشخصيات وإيجاد عزلة مجتمعية بين تلك الشخصيات وعموم شرائح المجتمع، ويمكن هنا أن نذكر سجال علماء الصحوة مع بعض الرموز إبان حرب الخليج الثانية، بوصفه مثالاً على هذا المستوى.

في العشرية السبتمبرية اختلف أداء الإسلاميين على المستويين:

فأما المستوى الأول فلوحظ انقسام الإسلاميين في الموقف من تلك المصطلحات إلى قسمين، فأما القسم الأول فوقف مرحباً ومطبّعاً لتلك المصطلحات، وشارك بذلك من حيث لا يشعر في تسويق المضامين المنحرفة لهذه المصطلحات المجملة التي أرادها الليبراليون، وهذا الموقف له سوابق تاريخية في بلاد عربية أخرى، يقول الأستاذ جمال سلطان: (وهذه المصطلحات مع الأسف تتكاثر بصورة غريبة هذه الأيام وتتفشى عبر أجهزة الإعلام، ومنتديات الثقافة العامة مما يجعلها مزلقاً لأفهام بعض الشباب تهدر على أذهانهم قضية دينهم وشريعتهم، بل إن الإلحاح المكثف على إبراز هذه المصطلحات والتركيز على جعلها قطباً للحوار الديني يدور حولها ويتفرع حديثه من دلالاتها أدى إلى توريط بعض الدعاة في تبني هذه المصطلحات ولو بطريقة غير مباشرة، حيث يمرر استعمالها في حديثه وعبر خط قلمه كأنها مسألة مُسلَّمة دونما نظر في أصولها ودلالاتها وموقفها من العلم الشرعي ومصطلحاته)[1].

وأما القسم الثاني من الإسلاميين فقام بنقد قوي لتلك المصطلحات ومن روج لها من الإسلاميين فضلاً عن غيرهم من المثقفين والإعلاميين، وغلب على خطابهم

---

(١) جمال سلطان، تجديد الفكر الإسلامي ص (٥٧). دار الوطن، الرياض ط الأولى ١٤١٢هـ.

التعميم في نقد تلك المصطلحات، وإن أراد الكثير منهم بذلك نقد المعاني الباطلة للمصطلح، وكان المنتَقدون يردون على تلك الحملة النقدية ببيان المعاني الصحيحة لتلك المصطلحات، وهو ما أحدث إرباكاً لدى عموم الناس لا سيما الشباب منهم، وسهل على الليبراليين مدعماً بموقف الإسلاميين المروجين لتلك المصطلحات إحداث اختراق للمنظومة الشعبية والشبابية لم تكن موجودة من قبل، ولا يمكن حصر سبب هذا الاختراق والتحولات في المجتمع لهذا العامل ولكن المتابع للأحداث يلحظ أثره الظاهر ضمن عوامل أخرى في إحداث تلك الاختراقات .

كان لدى الإسلاميين خياران لو قُدر أن يسلكوا أحدهما بأداء منظم لكان له أثر كبير في تلافي العديد من الآثار السلبية لهذا الانقسام :

الخيار الأول: استبدال منهجية الرفض المطلق لتلك المصطلحات بمنهجية التفصيل، حيث لا يقبل المصطلح بالكلية ولا يرفض بالكليّة، بل يكون ثمة تفصيل توضح فيه المعاني الصحيحة ويؤكد عليها، وتبين المعاني الباطلة ويحذّر منها؛ لأن الرفض المطلق يوحي للمتلقين برفض المعاني الصحيحة وهذا خطأ، وقد أشار أهل العلم إلى هذا المعنى ومن ذلك قول شيخ الإسلام: (وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة ولا اتفق السلف على إثباتها ونفيها فهذه ليس على أحدٍ أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنىً يخالف الرسول أنكره، ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها أو بيّن مراده بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي، فإن كثيراً من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعانٍ مشتبهة) ا.هـ[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٤).

وقال رحمه الله تعالى: (يجب أن تفسر الألفاظ المجملة بالألفاظ المفسرة المبينة وكل لفظ يحتمل حقاً وباطلاً فلا يطلق إلا مبيناً به المراد، الحق دون الباطل فقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء وكثير من نزاع الناس في هذا الباب هو من جهة الألفاظ المجملة التي يفهم منها هذا معنى يثبته ويفهم منها الآخر معنى ينفيه)[1].

الخيار الثاني: أن يتزامن مع لغة الخطاب الرافض بالكليّة لتلك المصطلحات جهود علمية وإعلامية مكثّفة لبيان المعاني والدلالات الصحيحة لتلك المصطلحات، انطلاقاً من الواجب الشرعي في بيان أوجه تلبيّة المنهج السلفي لتحقيق حاجات المجتمع من الاستقرار والوحدة، والذي كان الخصوم يجتهدون في تشويهه وجعله معوقاً لاستقرار المجتمع وتفكيك وحدته، كما أن هذا يفوّت الفرصة على الخصوم في تصوير الإسلاميين حجر عثرة ضد المعاني الصحيحة لتلك المصطلحات.

على المستوى الثاني في الموقف ضد الرموز الفكرية الليبرالية دشنت شريحة من الإسلاميين خطاباً حوارياً تصالحياً معهم، وأصبح بعض هؤلاء ضيوفاً على منتدياتهم وبرامجهم، ويمكن تحديد معالم تلك العلاقة التصالحيّة فيما يلي:

١ - غلبة المجاملة والمديح المتبادل مع الكف عن تقديم أي آراء نقدية حول فكر أولئك الرموز، ولم يصبح الخلاف بين هؤلاء الإسلاميين وإخوانهم في منهجية الرد على الليبراليين، وإن حاول بعضهم تصوير الخلاف حول هذه النقطة، وإنما كان في الكف التام عن نقد أفكار أولئك الرموز، مع العلم بأن أحد أولئك الرموز قام بدور محوري في المشاريع التغريبية الاستثنائية خلال النصف الأول من العشرية

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٥٢).

السبتمبرية، وهذا ما دفع بعض الناشطين الإسلاميين كالدكتور محسن العواجي لنقد ذلك الدور وكشفه عبر مقالات نشرت على الشبكة.

٢- ثبات الرموز التغريبية على أفكارها دون تغيير منهجي، وهذا تجلى في حراكها المستمر وكتاباتها الموجهة، واستثمار الأجواء التصالحية مع بعض الإسلاميين في تمرير أفكارهم للمجتمع، ومن أقوى تلك الرسائل الإيحاء بأنهم كانوا ضحيّة لإقصاء الإسلاميين، واستعداء المجتمع عليهم في عقد التسعينيات الميلادية بلا مستند شرعي وأخلاقي، وهم بذلك حققوا هدفين مزدوجين:

الأول: تغذية الصورة النمطية السلبية التي صنعها الإعلام لتشويه صورة الصحوة وعامة الإسلاميين..

الثاني: فتح نافذة تواصل بصورة غير مسبوقة مع شرائح اجتماعية جديدة، وتقديم دعاية مجانية بمباركة إسلامية لعموم الناس وخصوصاً فئة الشباب من الجنسين لتلقي النتاج الفكري والأدبي للرموز الليبرالية دون تمحيص أو تدقيق.

٣- انخفاض مستوى التدين فهماً وممارسة في المجتمع[1]:

عاش المجتمع السعودي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات الميلادية إقبالاً كبيراً على التدين والاستقامة، وكان ذلك جزءاً من ظاهرة عالمية عمّت أرجاء العالم الإسلامي آنذاك، شهد بها خصوم الصحوة الإسلامية قبل دعاتها وعلمائها، كان انتشار أخبار التائبين واللاحقين بركاب الاستقامة والتدين شاملة لكل قطاعات المجتمع وشرائحه، فقد شملت الصغار والكبار والرجال والنساء، كما تمددت جغرافياً في المدن والقرى وأفرز ذلك نتاجاً وفيراً من السمعيات والمرئيات المناسبة

(١) معظم مادة هذه الفقرة مستقاة من ورقة حول هذا الموضوع لشيخنا المربي د. محمد بن عبد الله الدويش.

لتلك الشرائح الاجتماعية المختلفة عُمرياً وثقافياً[1].

في العشرية السبتمبرية شهد المجتمع انحساراً للتدين على مستوى التصور والممارسة، ولم تعد تخطيء العين حالات غير قليلة من الانتكاس بعد الاستقامة، وظاهرة الانتكاس في هذه الفترة أخذت أبعاداً مختلفة يمكن إجمالها في التالي:

١- تراجع داخل النخبة المتدينة:

قبل سبتمبر كانت حالات التراجع لا تتجاوز شريحة من عامة الشباب والمراهقين، ولكن الجديد الذي شهدته العشرية السبتمبرية ظهور حالات تراجع وانتكاس داخل النخب المتدينة، فصرنا نسمع بشباب كانوا دعاة وطلبة علم وأئمة مساجد تراجعوا وتغيرت أحوالهم، بل تجاوزت فئة منهم تلك المرحلة من الانتكاس ليتحولوا إلى دعاة للفكر الليبرالي، ولتشكل شريحة منهم الخطوط الأمامية في الصحافة والفضائيات لاستهداف المؤسسات الشرعية والمحاضن الدعوية والرموز العلمية.

٢- إيجاد المسوغات للتراجع والانحراف:

كان الشاب عندما يتنكب طريق الاستقامة والهداية، يشعر في قرارة نفسه بخطأ مسلكه، وربما اعترف بذلك لمن رغب في نصحه وتذكيره، ولكن السنوات الأخيرة أفرزت أنماطاً متفاوتة في تسويغ الانحراف والانتكاس، فمنهم من ترك التدين جملة وتفصيلاً، ومنهم من بقي في دائرة التدين ولكن غلب عليه التخفف من مظاهر التدين في مظهره وسلوكه، وغالباً ما يمارس تبريراً لهذا التخفف بوجود

---

(١) من ذلك محاضرة "توبات أهل الفن" للشيخ سلمان العودة، ومحاضرة " شباب عادوا إلى الله" للشيخ عائض القرني، وسلسلة " العائدون إلى الله" للشيخ محمد المسند، وسلسلة " الزمن القادم" للشيخ عبد الملك القاسم.

خلاف فقهي في هذه المسألة أو تلك[1]، وتقبل الخلاف الفقهي أمر لا نقاش فيه، بل تنوع المدارس الفقهية بين من يغلب عليه الحزم والتورع في المسائل، ومن يغلب عليه التيسير والترخص المشروع أمر سائغ منذ عهود السلف، لكن ذلك كله كان يدور في إطار التدين الصادق الجاد، والترجيح الفقهي المبني على الاقتناع والدليل الشرعي، أما ما نشهده اليوم فكثير منه ينتمي لدائرة التساهل والترخص أكثر منه لدائرة الاجتهاد وتنوع المدارس الفقهية.

٣- ضعف الاحتساب في العمل الدعوي:

اتسم العمل الدعوي في سنوات خلت باتساع ظاهرة الاحتساب، بل لا يكاد يخلو نشاط أو فعالية دعوية من شرائح شبابية تبذل الغالي والنفيس من جهدها ووقتها وطاقاتها احتساباً، وفي الآونة الأخيرة كثرت ظاهرة العمل بالأجر بين العاملين، وأصبح هناك مفاضلة بين الأعمال والمؤسسات الدعوية بقدر ما تقدمه المؤسسات من أجور، بل تطور الأمر إلى انتقاد المؤسسات التي تبحث على من يعمل متطوعاً ومن يعمل احتساباً دون أجر مادي، علماً بأن جل هؤلاء لهم أجور ثابتة من أعمالهم الرسمية، وما يتلقونه من هذه المؤسسات هو أجر إضافي خارج أوقات دوامهم الرسمي.

إننا بهذا الكلام لا نهون من أهميّة قيام العمل الدعوي على مؤسسات قوية،

---

(١) من الطرائف أن أحد المشايخ زار مجموعة من الشباب الذين تغيرت أفكارهم وسلوكهم، فقالوا للشيخ: نحن لا نصلي في جماعة المسجد لأن وجوب صلاة الجماعة فيها خلاف، إن جلوسنا لمناقشة قضايا نخرج من خلالها بحلول وأفكار تنفع الناس أفضل من أجر صلاة الجماعة (٢٧ درجة)، فقال الشيخ: لقد تفردتم بقول ما سبقتم إليه، فخلاف العلماء في حكم صلاة الجماعة شيء، وأن تقولوا: إن صلاتكم في بيوتكم خير من صلاتكم بالمسجد ..فهذه ما قالها قبلكم أحد من علماء المسلمين !! ومن المؤسف أن عدداً من هؤلاء تجاوزوا هذه الإشكاليات اليوم إلى انحرافات أكبر .

بل هي ظاهرة صحية وإيجابية، كما أن اعتماد المؤسسات الدعوية على المتطوعين وحدهم لا يكفل قيام عمل مؤسسي قوي، إلا أن ضعف الاحتساب يظل ظاهرة غير صحية، وله دلالات غير مبشرة سيما ونحن نتحدث عن مناشط تستهدف الدعوة إلى الله وهي مهمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والذين كانت من أبرز محددات خطابهم لأقوامهم الذي حكاه الله عنهم في كتابه، ﴿ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1]. وقد أمر الله سبحانه نبيه الكريم أن يقول: ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴾[2].

---

(١) سورة الشعراء: الآية (١٠٩).
(٢) سورة الفرقان: الآية (٥٧).

المبحث الثاني: رؤية استشرافية لتحولات الإسلاميين في مرحلة الثورات العربية

تمهـــيد:

شكل يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ علامة فارقة لحقبة تاريخية جديدة يشهدها العالم العربي، وهو اليوم الذي فجر فيه الشاب محمد البوعزيزي في سيدي أبو زيد الثورة الشعبية التي أسقطت النظام التونسي الذي حكم البلاد بالحديد والنار عقوداً طويلة، فكانت تونس المحطة الأولى لقطار الثورات العربية الذي أخذ يجوب عدداً من الدول العربية ، ولو أردنا أن نرصد موقف الإسلاميين في السعودية تجاه الثورات فسنجده لا يختلف عن موقف نظرائهم وعامة المثقفين والمفكرين في العالم العربي، فالغالبية استبشرت بهذه الأحداث وفرحت بها وعدتها الخطوة الأولى نحو استعادة الأمة لإرادتها السليبة، والنافذة الأوسع للدعوة الإسلامية في البلاد العربية لتستنشق نسيم الحرية بعد قرابة قرن من القمع والحصار الذي بلغ ذروته في العشرية السبتمبرية التي سبقت الثورة التونسية، واستبعدت تلك الغالبية من الإسلاميين فرضية المؤامرة في الثورات واستهجنتها لاعتقادها بأن النظم التي سقطت بلغت الغاية في ارتهانها للأجندة الغربية والصهيونية، وبأن استعادة هذه الشعوب العربية لإرادتها يتعارض مع أطماع القوى الغربية وأهدافها للهيمنة على العالم العربي وامتصاص خيراته وثرواته، كما أنه يتعارض مع أمن الدولة الصهيونية الذي يعدّ على رأس أولويات الدول الكبرى .

هذه النظرة التفاؤليّة قابلتها نظرة تشاؤمية لدى شريحة من الإسلاميين، تتبنى نظرية المؤامرة في اندلاع هذه الثورات، وتدعم رؤيتها بما شاع في الأوساط الدولية فيما سُمي بنظرية "الفوضى الخلاّقة" التي أعلنت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية

السابقة كونالديزا رايس، وقد تضمنت تصريحاتها ضرورة نشر الديموقراطية في العالم العربي عبر استحداث أحزاب سياسية علمانية ذات خلفية إسلامية [١]، ودعت لتعميم نموذج حزب العدالة والتنمية التركي للعالم العربي بوصفه النسخة الإسلامية المدنية التي يمكن للغرب أن يتعامل معها فيما لو استلمت سدة الحكم في البلاد العربية، وبعض الباحثين يرى أن تبني هذه الفكرة سبقته مراحل تكوين وبلورة أعقبت ضربات الحادي عشر من سبتمبر التي هزت الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق، وخلصت فيها الولايات المتحدة إلى أن النظم العربية المستبدة وإن كانت تلبي الكثير من مطالب القوى الغربية إلا أنها تخفي تحت إهابها المستبد شعوباً مقهورة مستذلة تعيش انسداداً سياسياً وتدهوراً اقتصادياً وتخلفاً حضارياً، وهذه الشعوب تشكل مخزوناً بشرياً هائلاً يمكن أن يستخدم من قبل القاعدة والتنظيمات المسلحة وتجند من هذه الشعوب أفراداً كل يوم مستفيدة من هذه الأوضاع المتردية [٢]، وهذا قد يدفع الدول الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص إلى أن تعيش تحفزاً أمنياً مستمراً لزمن غير منظور يكلفها الكثير على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فكانت فكرة استنساخ الأحزاب العلمانية ذات الخلفية الإسلامية تحقق قدراً كبيراً من احتواء وامتصاص حالة القهر والاستضعاف لهذه

---

(١) انظر دراسة (الإسلام الذي يريده الغرب)، صالح الغامدي، مركز الفكر المعاصر الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.

(٢) جاء في نص وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة على مجموعة الدول الصناعية الثماني عام ٢٠٠٤(طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة). ويقول الباحث أيمن الجندي في مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية في دراسة بعنوان: مشروع الشرق الأوسط الكبير..لماذا؟ قوله: (قناعة الولايات المتحدة بأن هناك علاقة عضوية بين التطرف الديني والعنف وغياب الديموقراطيات في المجتمعات العربية، وأيضاً هناك اعتقاد بأن مفجري برج التجارة خرجوا من نفق المجتمعات المغلقة والسلطوية في المجتمعات العربية).

الشعوب، وتنقل بوصلة اهتماماتها إلى الانشغال بهمومها اليومية والحياتية على المستوى القُطري بعيداً عن القضايا الكبرى كقضية فلسطين والعراق، فالخلفية الإسلامية تحقق حق تمثيل هذه الشعوب والتحدث باسمها وتنزع فتيل الاحتقان والقهر، وأجندة تلك الأحزاب بأجندتها المدنيّة وبراجميتها تمكن الغرب من التعامل معه طبقاً لأهدافهم، ولا يخفى اليوم على المتابعين أن الغرب اشترط شروطاً على الأحزاب الإسلامية في تونس ومصر تتعلق بالموقف من دولة الصهاينة والحفاظ على الهوية العلمانية للمجتمعات بوصف ذلك شرطاً للاعتراف بها تحت مظلة قوانين منظمات حقوق الإنسان، والتي تمت صياغة مبادئها طبقاً للمفهوم الغربي العلماني للحريات وحقوق الأفراد والأقليات.

ومما احتج به المخالفون على بطلان هذه الفرضيّة أن انطلاق قطار الديموقراطية في البلاد العربية قد يفضي إلى سيطرة الإسلاميين المطلقة على البرلمانات، وهو ما يعطيهم مساحة واسعة لسن القوانين والتشريعات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما يستحيل أن ترضى به الدول الغربية، ولكن قد يجاب عن هذا الإيراد بأن الدول الغربيّة وعلى رأسها الولايات المتحدة يمكن أن تتلافى هذا الخطر عبر دعم الأحزاب العلمانية من جهة، وتكثيف الضغط على الأحزاب الإسلامية لتبني خط أكثر اعتدالاً طبقاً لمواصفاتها من جهة أخرى، وهذا من شأنه أن يؤدي إما إلى رضوخ الأحزاب الإسلامية للضغط وتحولها لنموذج حزب العدالة والتنمية التركي، أو استمالة الأحزاب الإسلامية الأكثر مرونة للتوحد مع الأحزاب الليبرالية المعتدلة، والمقصود هنا أن سيطرة الإسلاميين على البرلمانات

لن يسلم دون سلة من التنازلات، ومما يدلل على هذا ما نقلته وسائل الإعلام[1] على أن وسطاء نقلوا رسائل من المجلس العسكري في مصر إلى جماعة الإخوان المسلمين تفيد برغبته في عدم تسليم السلطة للمدنيين من فصيل سياسي واحد حتى لو حصد الأغلبية النيابية في البرلمان المقبل، وأن على الإخوان الدخول في تحالف سياسي يضم جميع ألوان الطيف السياسي الممثلين بأعضاء في البرلمان.

على كل حال الرؤية التآمرية للثورات ثمة من يقول بها من أطياف فكرية متعددة من غير الإسلاميين، وإن كانت هذه الرؤية قد توافق أهواء ورغبات المنتفعين والمنافحين عن الاستبداد، إلا أنها ليست حكراً عليهم، بل ثمة مفكرون مستقلون يرون هذا الرأي[2] وإن كانوا أقلية بالقياس مع القطاع العريض من المثقفين والمفكرين الذين استبشروا بهذه الأحداث بوصفها فجراً جيداً يطل بعد ظلام دامس، وهم مع ذلك لا ينفون كثرة المتربصين والانتهازيين الذين يطمحون في قطف ثمرتها أو الحيلولة دون تحقيق أهدافها باتجاه استعادة الشعوب لحريتها وإرادتها .

---

(١) الموقع الالكتروني لصحيفة الشروق، وصحيفة المصريون بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١١، ثمة شواهد عديدة أخرى في الحالتين التونسية والمصرية.

(٢) كان من اللافت أن يكون من ضمن هؤلاء المفكر الكويتي المعروف د. عبد الله النفيسي، انظر مقابلته مع قناة الحوار بتاريخ ١٦/ ٤/ ٢٠١١.

*** تحت وهج الثورات:**

إذا تجاوزنا هذه المسألة الجدلية التي سيكثر الكلام حولها مع مرور الأيام وتعاقب الأحداث، يمكننا أن نصل إلى نقطة اتفاق بخصوص الوضع الراهن بين أصحاب الرؤيتين، مفادها أن الشعوب العربية قامت بهذه الثورات وقدمت هذه التضحيات الجسام بكل جسارة وإقدام، وهي تناضل وتجاهد لإقامة نظم تحقق لها الحد الأدنى من الحرية والكرامة والعيش الكريم، وعلى القول بأن الدول الغربية فوجئت بالثورات العربية، إلا أن من المقطوع به أنها ستسخر إمكانياتها لتوظيف مسارها بما يخدم مصالحها، وهذا لا يعني بأي حال أن كل ما يريده الغرب يحصل عليه، بل المقام مقام مدافعة ومداولة، كما أن وجود مربعات توافق أو تقاطع مصالح بين التيارات الإسلامية وخصومها لا يعني بالضرورة خللاً وانحرافاً في أدائها، فإذا كان الغرب اليوم يقبل اضطراراً بوجود أحزاب إسلاميّة في البرلمانات بشرط تبنيها للعملية الديموقراطية واستحقاقاتها ونبذ فكرة إقامة الدولة الإسلامية، واضطرت الأحزاب الإسلامية إعمالاً لقاعدة المصالح والمفاسد إلى الدخول في العمل الديموقراطي بوصفه خياراً مرحلياً لإصلاح ما يمكن إصلاحه -كما سبقت الإشارةإليه - فهذا لا يضير التيارات الإسلامية، بل ربما كان هذا هو المتعين متى ما استبان لهم رجحان المصالح الشرعية من المشاركة بما لا يقاس مع مفاسد اعتزال المشاركة السياسية، ولكن ثمة تحد كبير ستعيشه الأحزاب الإسلامية التي ستخوض غمار العمل السياسي في مصر وغيرها، يتمثل في كيفية الحفاظ على المفاهيم الشرعية التي تتعارض مع حزمة من المفاهيم والقوانين والآليات في العمل البرلماني بصورته الحالية التي انبثقت من المنظومة الفكريّة الغربية وبين مقتضيات ضرورة الحراك السياسي .

يلخص هذه الإشكالية الشيخ فهد العجلان حيث يقول[1]:

(يبقى أن ثَمَّ عاملين مُشكِلَين قد يكونا عامل إخفاق وتعثُّر للنموذج الإسلامي المعاصر:

العامل الأول: الخلل في التسوية بين الحالة المثالية والوضع الاستثنائي: فيعاملهما الشخص على اعتبارهما حالة واحدة؛ فإما يغلو فيطالب بتطبيق الحالة المثالية الشرعية في كافة الأوضاع من دون مراعاة لما تقتضيه الحاجة أو الضرورة أو الإمكان في تلك المجتمعات، ويتهم العاملين هناك بالقصور وتضييع الدين، وإما يفرِّط فيجعل الاستثناء هو الأصل، فينفي عن الشريعة كلَّ ما لا يمكن تطبيقه من الأحكام الشرعية، ويعيد تركيب المفاهيم الشرعية على وَفْق الحاجات المعاصرة.

إنها غياب الرؤية الواضحة والميزان الصحيح في التفريق بين حالتي (الأصل) و(الاستثناء) فالمسلم مطالَب بتطبيق أحكام الإسلام بحسب الإمكان والاستطاعة، ومطالب في الوقت نفسه أن لا يحرِّف الأحكام الشرعية ولا يقوِّل الشريعة ما لم تقل، وهذا الخلط بارز للعيان بوضوح في المشهد الإسلامي المعاصر وهو مؤذن بتنازع يؤدِّي إلى الفشل).

أحد التحديات الكبرى التي تهدد الإسلاميين ورسالتهم السامية التي بناء عليها انحازت الجماهير لهم وقبل ذلك ببركتها وشرف مكانتها رزقهم الله الصبر والثبات عند الابتلاء هي دعوتهم لهذا الدين ونشر مفاهيمه الشرعية الصحيحة، فإذا كان القرار بالنزول للميدان السياسي بنظامه وقوانينه الحالية جاء بناء على رؤية مصلحية، تستهدف تقليل المفاسد وتكثير المصالح، ولا تستهدف إقامة النموذج

---

(١) مقالة بعنوان (الربيع العربي..إلى الأسلمة أم اللبرلة؟) في موقع رؤى فكرية، نشر بتاريخ ٢/ ٢/ ١٤٣٣هـ.

الإسلامي المأمول للحكم الذي جاء به الإسلام، وذلك بسبب عجزهم عن ذلك؛فكيف ينجح الإسلاميون في الحفاظ على هذه المفاهيم الشرعية وتربية الأمة عليها، وهم يضطرون خلال الصراع السياسي إلى قدر كبير من المناورة والتورية والحديث عن التزامهم بالعديد من المفاهيم المستوردة التي يعلمون مدى منافاتها للأصول الشرعية، وليس الحديث هنا عن جواز ذلك فهذا محل اجتهاد بين العلماء، ولا بأس على من رأى جواز ذلك لأدلة رآها[1] وإنما الحديث عن أثر مثل هذه الأداء الإعلامي وتلقي الأمة من ألسنة العاملين في الشأن السياسي ما يصرحون به عن محاسن النموذج الديموقراطي الغربي وما يتضمنه من حق التشريع للبشر، وتقييد الحريات طبقاً للقيم الثقافية الغربية إلى غيرها من الإشكاليات، ونحن نعلم أن من سمات تبليغ هذا الدين للناس منذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وهو يعيش أشد حالات الاستضعاف؛ هو الوضوح والبيان، وعرض محكماته وأصوله بلا غموض وإيهام، والخشية هنا أن يتحول منطلق الأحزاب الإسلامية بفعل العمل السياسي المتتابع من(الاستثناء) إلى(الأصل)، وأن يتحول العمل السياسي بصراعاته الشرسة واستحقاقاته وتحدياته إلى عامل ضغط لتحريف المفاهيم الشرعية لتتسق مع الواقع الذي دخلته الحركة الإسلامية ابتداء كخيار مرحلي للإصلاح، وليس كمشروع نهائي يعبر عن أصولها الشرعية وهويتها الفكرية .

هذا إشكال لا أزعم أني أقدم له الحل وإنما أطرحه بين رجالات العمل الإسلامي لبحث سبل علاجه وتلافي تبعاته، وإن كان ثمة تجارب ناجحة في هذا المضمار يمكن أن تورد هنا فهو ما قامت به بعض التيارات الإسلامية من الفصل

---

(١) انظر كتاب (الموازنة بين المصالح والمفاسد وأثرها في الشأن المصري العام بعد الثورة) للشيخ محمد عبد الواحد كامل .

بين العمل السياسي والعمل الدعوي مع وجود حد أدنى من التنسيق بينهما، فالعاملون في الميدان الدعوي من العلماء والدعاة تكون مهمتهم تجلية المفاهيم الشرعية للناس، والمنافحة عنها والتأكيد على أهميتها في عقيدة المسلم بأوضح عبارة في دروسهم ومحاضراتهم وخطبهم، وتعرية المفاهيم المستوردة ومدى جنايتها على الشرع وسوء عاقبتها على واقع الناس ومعاشهم، فالداعية ليس لديه حسابات سياسية كما عند العاملين في العمل السياسي، ويمتلك حرية في طرح قناعاته ورؤيته لا تقارن بغيره، فيسهل عليه تبليغ المفاهيم الشرعية بوضوح، ولا شك في أن لهذا الأنموذج وغيره من صور التوفيق بين إيجابيات المشاركة السياسية وسلبياتها إشكالات ومنعطفات متعددة، ولكن إذا صحت النوايا واستفرغت العقول والأجساد وسعها، فإن التوفيق والنصر حليفها بإذن الله فهو وعد الله الكريم الذي لا يخلف الميعاد ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[1].

ثم يقول الشيخ فهد العجلان معرجاً على تحد آخر:

(العامل الثاني: الاختلاف في مفهوم النموذج الإسلامي وحدوده: حيث يستغل بعض الزائغين الاختلاف الفكري بين العاملين للإسلام من أجل ضرب النموذج الإسلامي بكليته، فينفي وجود نموذج إسلامي نظراً لاختلاف الناس فيه، وهذا يتطلّب ضرورة التأكيد على الأصول الكلية والقواعد القطعية في النموذج الإسلامي، وتحكيم الخلافات فيه إلى المنهج القطعي في التعامل مع الخلافات

(١) سورة النور: الآية (٥٥)

﴿مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[النساء: ٥٩]، ويمكن وضع كثير من الآليات لحسم مثل هذا الخلاف حين يكون الشخص فعلاً مؤمناً وموقناً بالنموذج الإسلامي؛ لكنه سيكون موهناً للواقِعين تحت ضغط آلة المفاهيم الغربية).

فالخلط بين (الأصل) و (الاستثناء) في فهم الأحكام الشرعية تفريطاً أو إفراطاً، والخلاف في تحديد النموذج الإسلامي للحكم: هو من التحديات الفكرية الخطرة التي قد تحدث فجوة عميقة تخلخل أساس النموذج الإسلامي في نفوس الناس.

إشارة الشيخ فهد العجلان لضرورة التأكيد على الأصول الكلية والقواعد القطعية في النموذج الإسلامي؛ لكونه يساهم مع محافظته على النموذج الإسلامي بأصالته ونقائه في تنفية النماذج المشوهة التي يمكن أن تلصق به، وتحاول أن تقدم أنموذجاً إسلامياً معاصراً يتواءم ويتوافق مع الأنموذج الغربي، وبعبارة أدق هناك خشية أن تتحول مهمة الإسلاميين من دعاة للنموذج الإسلامي بأصوله وقواعده إلى دعاة لأنموذج إسلامي مشوه، لا يختلف عن الأنموذج الغربي إلا عبر حاشية من الأقوال الفقهية المستحدثة والاستدلالات الشاذة لنصوص الكتاب والسنة، ليقال للغرب إن أنموذجنا السياسي في الإسلام لا يختلف عن أنموذجكم الوضعي، وكما يقول الشيخ إبراهيم السكران في توصيف دقيق لهذه الإشكالية:

(يدعو كثير من منتجي هذا الخطاب إلى قراءة "نصوص الوحي" ونصوص "التراث الإسلامي" قراءة مدنية، بمعنى قراءة "موجهة" تبحث داخل هذه النصوص عن أية مضامين تدعم "المدنية" ثم تؤَوِّل ما يتعارض معها، وتصبح فرادة الفقيه داخل هذا الاتجاه تابعة لقدرته في توفير الغطاء الشرعي لمنتجات الحضارة وبحسب إمكانياته في تأويل ما يتعارض معها وتخريجه بشتى المخارج، بدل أن تكون الدعوة إلى قراءة الوحي قراءة "صادقة" تتجرد للبحث الدقيق عن

المراد الإلهي!

بمعنى آخر: تحويل الوحي من "حاكم على الحضارة" إلى مجرد "محام عن منتجاتها" يبررها ويرافع عنها ولايقبل منه دور غير ذلك![1] وليس يخفى أن الحكم نوع من السيادة، أما المحاماة عن الغير فحالة تبع يقاس نجاحها بإمكانيات التبرير والتسويغ.

والسؤال المؤلم الذي يفرض نفسه ها هنا: ما هي المساهمة الحقيقية التي يمكن أن نقدمها للعالم إذا كان قصارى ما نقوله للغرب هو أن ممارساتكم وسلوكياتكم يمكن تخريجها على بعض الأقوال الفقهية لدينا، أو يحتمل أن تدل عليها بعض الأدلة؟ هم يمارسون هذه الممارسات قبل أن يعرفونا أصلاً)[2].

ما لا يفهمه الكثيرون اليوم أن ثمة فرقاً كبيراً بين حالتين:

الحالة الأولى: أن يتبنى إسلاميون أنموذجاً سياسياً غربياً، ولكنهم لا يزعمون أن نموذجهم يمثل الإسلام ولا ينسبون للإسلام الأدبيات العلمانية المدرجة في لوائح أحزابهم وأنشطتهم، وإنما سلكوا هذا الخيار لأنه " الخيار المتاح" أمامهم من باب الموازنة بين المصالح والمفاسد، وقد يصح هنا أن نستشهد بتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا بقيادة أردوغان، فالحزب لا يظهر من خلال تصريحات قادته وشعاراته ورؤيته المعلنة أنه يستقي من الإسلام مبادئه وأفكاره، ومن هنا فالحزب يقوم بإصلاح البلاد طبقاً للنظام العلماني المتطرف الذي أرسى دعائمه كمال أتاتورك، والشاهد هنا: أن هذا الحزب ومن كان هذه حاله لا يزعم ولا يعلن أنه يستقي من الإسلام أفكاره، ومن ثم لا يمارس تشويهاً وتبديلاً بصنيعه هذا

(١) هذا عين ما يفعله بعض المفكرين من تحويل نصوص الوحي من حاكم على (الديموقراطية) إلى محام عن (مضامينها).

(٢) مالآت الخطاب المدني، إبراهيم السكران ص (٥).

للمفاهيم الإسلامية، ولا ينسب للإسلام ما ليس فيه.

الحالة الثانية: أن يتبنى إسلاميون أنموذجاً سياسياً غربياً، ويعلنون في برامجهم ولوائح أحزابهم أنهم يستقون تلك المفاهيم الغربية من الإسلام، وليس الحديث هنا عن النوايا والمقاصد، فنواياهم ومقاصدهم نبيلة تستهدف عرض الإسلام بصورة حضارية مشرقة أمام العالم، ولكنهم زلت بهم القدم عندما ظنوا أن عرض الإسلام بصورة مشرقة إنما يكون بمحاولة تكييف الإسلام مع المفاهيم الغربية، ومن هنا يشرع هؤلاء من حيث لا يشعرون بتبديل وتحريف المفاهيم الشرعية لتتوافق مع النموذج الديموقراطي الغربي، وينسبون للإسلام والقرآن ما أجمع علماء الأمة منذ عهود الصحابة والقرون المفضلة على خلافه، فلا يسع أهل العلم الذين أخذ الله عليهم العهد والميثاق ولا يسع حملة المشروع الإسلامي الأصيل الذي يستهدف أن يُحكم أهل الإسلام بشريعة الإسلام السكوت أو المجاملة تحت أي حجة وذريعة، بل لا بد من البيان والتوضيح وإن كان هذا ينبغي أن يكون بالحكمة والموعظة الحسنة[1] .

إنها أحداث مفصليّة يعيشها العالم العربي اليوم من المتوقع أن ترسم مستقبل الأجيال المقبلة بمشيئة الله، ونسأل الله أن يجعل فيها العاقبة للمتقين وأن يصدق في دعاة الإسلام قول الباري جل جلاله: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ .

(١) من أراد مزيد توضيح لهذه الفكرة يمكن الرجوع لمقالة الشيخ إبراهيم السكران (مفاتيح السياسة الشرعيّة)، موقع رؤى فكرية على الشبكة.

الإسلاميون في السعودية..رؤية استشرافيّة:

يذهب المحللون إلى أن " مصر" تشكل ثقلاً محورياً في العالم العربي، والمتابع للتاريخ العربي الحديث يجد هذا جلياً في شواهد عديدة، ابتداء من المد القومي واليساري وانتهاء بالظاهرة الإسلامية على اختلاف تياراتها وجماعاتها، ومن هنا يمكن القول أن للحراك الفكري والسياسي فيها تأثيراً على الساحة الإسلامية في السعودية لسبب عام، وسبب خاص.

أما السبب العام الذي يشترك فيه السعوديون مع غيرهم فهو دور مصر المحوري في العالم العربي بزخمها وثراء تجربتها وإستراتيجية موقعها بوصفها حلقة وصل بين المشرق والمغرب في العالم العربي.

وأما السبب الخاص، فبسبب أن التيار السلفي في مصر حقق المركز الثاني خلف حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات المصرية، ومعلوم أن عامة الإسلاميين في السعودية يتبنون المنهج السلفي بأصوله وقواعده، فالاشتراك في المنظومة الشرعية والفكرية يحفز لرصد دقيق للتجربة السلفية المصرية التي تعد تجربة حديثة، فاجأت القوى الإقليمية والدولية كافة، حيث ظل التيار السلفي منذ نشأته في الميدان الدعوي معتزلاً العمل السياسي، فجاء عقب الثورة ليتجاوز الأحزاب العلمانية والليبرالية التي عاشت في المضمار السياسي لعقود طويلة، ولا ريب في أن النوازل الفكرية والسياسية التي ألّمت بالتيار السلفي من جراء دخول العمل السياسي بلا إعداد مسبق في إنتاجه الشرعي وكوادره الشابة؛ أفرز حالة استنفار قوية كان من الطبيعي أن تمر التجربة بحالة ارتباك واضطراب، ولكن كشف الحساب حتى هذه اللحظة يجعل من إيجابيات التجربة تفوق سلبياتها، وإن كان هذا الحكم يعد حكماً أولياً لفترة زمنية قصيرة فلا

زال الطريق وعراً وشاقاً في الأيام المقبلة.

العديد من القراءات الاستشرافية والدراسات المستقبلية التي يتعرض فيها المحللون للمجتمعات العربية تكون نسبة دقتها أقل بكثير من مثيلاتها في المجتمعات الغربية نتيجة لعوامل عديدة من أهمها قوة البنية الإدارية والقانونية والسياسية ومتانتها، ووضوح الأدوات المؤثرة فيها وهو ما يجعل هامش الخطأ في النظرة الاستشرافية للمحلل الغربي أقل بكثير من المحلل العربي، الذي يعيش في مجتمعات لا تتضح فيها محركات وآليات إدارة البنية الإدارية والسياسية، آخذين في الحسبان أن النخب الفكرية بتوجهاتها كافة ومن ضمنها النخب الإسلامية تتأثر خياراتها وبوصلتها بتغير مسار النخبة السياسية تأثيراً كبيراً، وهو ما يجعل آفاق المستقبل مفتوحة باتجاه حدوث تغيرات نوعيّة، ربما أفرزت تحولات كبرى في أداء هذا الفصيل الفكري أو ذاك، وإذا أردنا أن نستشهد بمثال لم يمض عليه سوى عام واحد، فإن لنا أن نتأمل في التحول الذي طال عدداً من النخب الإسلاميّة في موقفها تجاه النظم العربية، لا سيما نظم دول شمال إفريقيا قبل الثورة التونسيّة وبعدها، فقبل الثورة كان ثمة نبرة هادئة تدفع باتجاه المصالحة بين النظم وضحاياها، بل والتسوية بينهما في الجرم والجناية، وكان ثمة رؤية مختزلة تلتقط محاسن وإيجابياتها تلك النظم من بين ركام جرائمها وفظاعاتها، وبعد الثورة التونسية مباشرة تغيرت النبرة باتجاه تصاعدي، وطال النقد والإدانة النظم العربية الأقل دمويّة وقمعاً، يرجع هذا في تقديري على أن ثمة حدثاً لم يتوقعه عامة المفكرين والمحللين، ومنهم أصحاب التحولات، وهو إمكانية سقوط تلك النظم الفولاذية على أيدي شعوبها المستضعفة، وشاهد الحديث هنا أن التحولات النوعية في البنية السياسية تقلب الأوراق والملفات والقناعات الفكرية كافة وتعيد ترتيبها من جديد.

من هذا المنطلق يمكن للمتابع أن يلحظ أن المجتمع السعودي شمله ما شمل عموم البلاد العربية، حيث بدأت تهب الرياح أو التأثيرات الفكرية والسياسية وبدأت شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات والفعاليات الثقافية تبرز حراكاً فكرياً ساخناً في الإصلاح الحقوقي والإداري، وبدأ ثمة توجهات تتشكل باتجاه بلورة معالم محددة للإصلاح، وأصبحت حتمية الإصلاح لا تدعمها قناعات الشباب المثقف والنخب الفكرية فحسب وإنما تدعمها معطيات الحراك العربي والموقف الدولي، يمكن هنا أن نستشرف مسارين بدأت في الظهور لدى الإسلاميين:

المسار الأول: المستوردون للنموذج الديموقراطي بحمولته الثقافية الغربيّة، وخلفياتهم الفكرية متنوعة، فمنهم تنويريون وإصلاحيون أكاديميون وناشطون حقوقيون وشباب متطلع للإصلاح لا يدرك إشكاليات هذا الخيار، فهم جبهة فسيفسائية في خلفياتهم الثقافية وأهدافهم المستقبليّة، ولكن تلتقي جهودهم التي تستهدف الإصلاح في أيقونة النموذج الديموقراطي الغربي، وهذه الشريحة تتمتع بهامش من حرية الحديث والنقد لا تتوفر لغيرهم، وأصحاب هذا التوجه عند التأمل في أطروحاتهم أو تحليل زخمهم الإعلامي نجد أنهم لا يستمدون هذا الزخم والوجود الإعلامي من عمق المجتمع السعودي، وإنما ثمة ثلاث قنوات داعمة لحراكهم:

١ - المنظمات الحقوقية الدولية والسفارات الغربيّة: هذا لا يعني بأي حال تبعية أو عمالة من يُنادون بهذا النموذج لتلك المنظمات والدول الغربية، بل فيهم وطنيون شرفاء ينشدون الإصلاح، ولكن المضمون الثقافي لنموذجهم متوافق مع مواثيق تلك المنظمات الحقوقية، والدول الغربية ترى فيهم ورقة ضغط يمكن الاستفادة

منها عند الحاجة إليها، وقد ظهر الدعم الغربي السياسي لهذا التوجه في بعض الحالات.

٢- رموزالطائفة الشيعية: يُعتبر النموذج الديموقراطي الغربي الخيار المتاح للطائفة الشيعية لتحقيق العديد من أهدافها، ولو لم يكن من منجز للطائفة من دعم أصحاب هذا الخيار إلا عزل المرجعية الإسلامية المنبثقة من المنهج السلفي عن الحياة العامة أو تحييدها على الأقل لكفى بها منجزاً، كما أن انتفاش المشروع الإيراني في المنطقة والاصطفاف الطائفي الإقليمي الذي بدأت تبرز إرهاصاته مع الثورة السورية وأحداث البحرين تدفع باتجاه دعم أصحاب الخيار الديموقراطي بوصفه خطوة مرحليّة، وتاريخ الشيعة المعاصر في سورية والعراق ولبنان وإيران يشهد لهم بقدرتهم على امتطاء الكثير من التيارات الفكرية والنخب العلمانية والإسلامية لتحقيق أهدافهم المنسجمة مع عقائدهم وتصوراتهم.

٣- النظم العربية الداعمة لحراك الثورات عبر قنواتها الفضائية وشبكاتها الإعلاميّة، ولا يستبعد أن تكون النظم العربية الوليدة التي نشأت بعد الثورات داعمة لهذا التوجه كذلك بجامع المشترك الفكري والخصومة للنظم الشموليّة.

أصحاب الخيار الديموقراطي الغربيّ قد ينضم إلى مسارهم في المستقبل شرائح شبابية بسبب الزخم الإعلامي الكبير الذي وفرته الثورات العربية للمضمون الفكري الغربي للديموقراطية، وهذه الشرائح الشبابية التي تنشط على شبكة الانترنت لها طموحات إصلاحية مشروعة، ولكنها لا تدرك الأبعاد العقدية والفكرية الخطيرة التي يحملها أصحاب هذا النموذج، وإنما تشدهم وتجذبهم نبرة النقد للأوضاع السياسية، والمقارنة المستمرة بين الديموقراطية الغربية-كما يشاهدونها في الغرب-والواقع المتردي في العالم العربي، غير مدركين بأن المنتج

الثقافي الغربي يكون مفيداً لنا عندما نستقي منه ما لايتعارض مع هويتنا وثوابتنا، وأما عندما نستورده بخصائصه الفكرية التي تشكلت في سياق تاريخي وسياسي مختلف عن تاريخنا وهويتنا؛ فإن هذا مؤذن بفشله وتحويل ساحة الصراع من مفاصل التخلف والفساد إلى الصدام مع الهوية الثقافية للمجتمع السعودي ومسلماته الشرعية، قد يحتاج هؤلاء الإخوة لعامين أو ثلاثة على الأكثر - والعلم عند الله - ليكتشفوا بعد لجاج الخصومات والمنافحة عن محددات النموذج الديموقراطي الغربي في بلد كالسعودية أن خيارهم الخاطئ قذف بهم بعيداً عن مواطن هموم الناس وتطلعاتهم الذين ظنوا في بادئ الأمر أنهم إنما سلكوا هذا المسار لأجل تحقيق آمالهم وتطلعاتهم.

المسار الثاني: الإسلاميون والمثقفون المصلحون الذين يستهدفون تفعيل النظم والقوانين المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وينشطون في استثمار المخزون السياسي من النصوص الشرعية وسير الخلفاء الراشدين، وهم مع ذلك يرحبون بالمنجزات الإنسانية المعاصرة كالجوانب الإجرائية في العملية الديموقراطية وغيرها من النظم والقوانين التي أبدعها العقل البشري بما لا يخالف الثوابت الشرعيّة، والمرجع في تحديد ضوابط ذلك هم أهل الاختصاص الشرعي مع المختصين في المجال الذي يراد بحثه وتقييمه، قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1].

إن مكمن قوة هذا المسار وزخمه يتركز في أصالته الشرعية، وانطلاقه من المرجعية الدستورية والهوية الثقافية للبلاد، ومحط أفئدة السواد الأعظم من هذا المجتمع شرائحه ومكوناته كافة وهي أحكام الشريعة الإسلامية.

(١) سورة الأنبياء: الآية (٧).

فهو الخيار الإسلامي الناضج المتوافق مع هوية هذا الوطن ومرجعيته الدستورية المتمثلة بالشريعة الإسلامية، وهو الخيار الذي يتوافق عليه المجتمع حكاماً ومحكومين، فهو الخيار الأنجع لحفظ أمن هذا الوطن وجعله عزيزاً منيعاً عن أيدي المتربصين وكيد الحاقدين، ودفعه لرؤية إصلاحية رشيدة تجمع بين الحفاظ على الهوية والأخذ بمتطلبات النهضة والحضارة.

هذا المسار لم تتشكل مكوناته العلمية والفكرية بصورة كاملة، وتواجهه العديد من العقبات أسوة بكل مسارات الإصلاح المحلي، ولكن معالمه الأولى بدأت في التشكل والبروز، وقد يشكل هذا المسار محطة تجمع جديدة لشريحة مؤثرة من الإسلاميين المتراجعين الذين قد تدفعهم تداعيات الأحداث لمراجعة حساباتهم ومواقفهم.

* ملحوظة:

لا يفهم من استعراضي لأهم أفكار المسارين أن ثمة تياراً موجوداً بقوة وزخم شعبي يتبنى الإصلاح طبقاً لهذا المسار أو ذاك، فلا زال المجتمع السعودي وكتلة غير قليلة من نخبه الشرعية والفكرية دون هذه المرحلة بمسافات، ولكن هذا لا يمنع من رصد تنامي الوعي الإصلاحي لدى الجيل الحالي، وما ذكرته لا يعدو أن يكون رؤية استشرافية للمستقبل، بنيتها على شواهد ومعطيات محلية وعالمية قد تصيب وقد تخطيء، والغيب لا يعلمه إلا الله تبارك وتعالى.

المحطة الأخيرة..
رياح التغيير تأبى
قولبة الإصلاح

لقد حطّم الجيل الجديد من الشباب العربي قيود الخوف والعجز في أكثر من بلد عربي، تلاقت آمال شباب غضّ الإهاب، غير مثقل بتجارب الماضي بطبقات اجتماعية مقهورة، لم يعد ثمّة ما تخسره، فكانت النتيجة المذهلة بسقوط نظم قمعيّة ظلت جاثمة على صدور شعوبها منذ خروج الاستعمار من أراضيها.

ما ينبغي أن يدركه الساسة والمثقفون والعلماء في البلاد العربية كافة أن ثمّة عالماً عربياً جديداً يتشكل، وثمّة جيلاً صاعداً يتبلور، يتوق إلى الحرية والتحرر من قيود التسلّط وتكميم الأفواه والعيش على هامش الحياة، والراصد لكل مؤشّرات الرأي العام العربي، لا سيما الشباب منهم عبر الشبكات الاجتماعية والمنتديات والملتقيات، يلحظ ذلك الحماس المتدفق والتعاطف الجارف مع كل الثورات العربية التي فجّرها محمد البوعزيزي في سيدي أبو زيد، ولن تنتهي برحيل القذافي في سرت، ومن خلال رصد التداعيات المتسارعة في العالم العربي نجد أن ثمة استحقاقات ومتطلبات تفرض نفسها على النخب العلمية والفكرية، لاسيما أهل العلم والدعوة ينبغي أخذها في الحسبان، والتي يمكن أن نجملها في ثلاث وقفات:

الوقفة الأولى: عندما نقول إن عصر الحريات، وما يُسمّى إعلاميًّا بالربيع العربي قد انطلق؛ فإن موقفنا الحالي وخططنا المستقبلية ينبغي ألاّ تقف عند تسجيل الموقف العلمي مما حدث ويحدث، فمهما كان تقييمنا لما حدث سلبًا أو إيجابًا، تأييدًا أو تحفّظًا، فالاكتفاء به غير مؤثر في سياق التحدّيات القادمة، وقطار الثورات الذي أخذ في تغيير خريطة المنطقة في مدة زمنية محدودة، ومن هنا فالاستغراق في تحليل بواعث وأسباب تلك الأحداث من دون عمل ناجز وبلورة رؤية إصلاحية لكل بلد عربي يُعدّ خللاً في ترتيب الأولويات، ومن ذلك الانشغال بإفرازات

وتداعيات الأحداث المتسارعة، وما ينجم عنها من جموح فكريّ وانفلات قيّمي، دون بلورة رؤية إصلاحيّة تنبثق من هُوِيّة الأمة وعقيدتها، والسعي الجادّ في أن تأخذ الأطروحات الإصلاحية الرصينة مكانها اللائق بها إعلاميًا وشعبيًا، فوجود الأنموذج الأصيل بين الناس أبلغ أثرًا في طرد النماذج المشوَّهة، وأكثر نفعًا من نقد وتعرية جوانب القصور والخلل لدى الآخرين، ولا تعارض بين الأمرين، وإنما الخلاف ربما في استهلاك الجهود في نقد الآخرين أكثر من بذلها في بلورة الأنموذج الأصيل.

الوقفة الثانية: لقد أُلهمت الشعوب العربية في ثوراتها النهج المناسب الذي أشار له الرئيس بيجوفتش قبل أكثر من عقدين[1]، والمتمثل بالخيار السلمي، وقد أثبتت التجربتان التونسية والمصرية نجاحه، ولكن مع ذلك فإن هذا الخيار لم ينجح في الثورة الليبية، واضطر الثوّار لعسكرة الثورة، وهذا الاختلاف الجوهري في وسائل التغيير في بلدين جارين كتونس وليبيا الذي أملته الظروف الخاصة لكل بلد، وهي لا تعدو أن تكون وسائل مباشرة للتحرّر من الاستبداد، توحي بضرورة مراعاة وسائل أكثر عمقًا وعوامل أقوى تأثيرًا في التغيير والإصلاح، ومن ذلك مراعاة البيئة الاجتماعية والخلفية الثقافية لمنابر التأثير الجماهيري والتعبوي داخل كل مجتمع، لا سيما قنوات التأثير الشعبي المرتبطة بالهوية الدينية، فإن لهذه القنوات تأثيراً استثنائياً في غرس القناعات، وتشكيل التصوّرات وشحن الجماهير بوقود اليقين، وروح التضحية اللازمة لدفع الضريبة الباهظة للتحرّر من الاستبداد، وإذا كانت الضرورات الحياتية والحاجيات المجتمعية هي التي أخرجت الجماهير في مصر وتونس وليبيا، فذلك لأنها جاءت متواءمة ومتناغمة مع خلفيّتها الدينية، كما

(١) هروبي إلى الحرية ص (١٨١)، على عزت بيجوفتش، دار الفكر المعاصر، دمشق.

شاركت منابر التأثير الشرعي فيها تأثيرًا فاعلاً، وإن لم تكن هي من فجّر شرارتها، ومن جهة أخرى فنحن نلحظ بأن المجتمعات التي تصادمت أو تعارضت فيها منابر التأثير الديني والثقافي مع تلك الدعوات للتحرّر، لم تفلح في استنهاض تلك الشعوب؛ لأن منابر التأثير الديني والثقافي أقنعت أتباعها بأن ثورة التحرّر من الاستبداد أو الاستعمار تحمل في طيّاتها بذور الفناء لخصوصيّتها الدينية والثقافية، ويمكن لنا أن نرصد ذلك جليًّا في أداء الطائفة الشيعية في العراق، وبشكل أكثر جلاء ووضوحًا في أداء الطائفة النصيرية (العلوية) في سورية، فعندما نجحت منابر التأثير الجماهيري الديني (علماء الطائفة) في إقناع الأتباع بأن المشاركة في قتال المستعمر أو الثورة على المستبدّ يحمل في طيّاته الخطر على كينونتها وخصوصيّتها، كفت يدها عن التحرك، بل ربما كانت يد المستبدّ الضاربة أو عينه الراصدة، والحكم هنا حكم أغلبي لا ينفي وجود استثناءات غير مؤثرة في المشهد العام للموقف، كما أن هذا المثال لا يُراد منه حصر الإشكالية داخل مذهب بعينه، بل إن هذا الموقف قد يتعدّاه إلى غيره، وربما طرد البعض هذا التحليل ليعدّ موقف الطائفة السنية في البحرين غير بعيد عنها، فشعور الطائفة بأن حركة التغيير لا تستهدف تحقيق قيم الحرية والعدالة الاجتماعية، وإنما ثمة ثمن باهظ ستدفعه الطائفة المتمثل بتغيير وتفكيك خصوصيّتها الثقافية والدينية عبر تهميشها وقمعها من الطائفة الشيعية أفضى لحراك شعبي مناوئ لحركة التغيير.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن كل مشروع تغيير إصلاحي يتصادم مع الخصوصية الثقافية والدينية لأي شعب أو أمة أولاً يتواءم معه فإن احتمالات فشله وسقوط أصحابه أقرب من فرص النجاح، مهما تضمّنت أجندة تلك المشاريع قضايا إنسانية نبيلة كإطلاق الحريات والقضاء على الاستبداد؛ لأن البيئة المستهدفة

ستشعر أنها بين خيارين أحلاهما مرّ: إما الوقوف ضد حركة التغيير والإصلاح خشية على خصوصيّتها وهويتها الدينية والثقافية، أو السير في حركة تغيير مجهولة المآلات، وفي حالة نجاحها ستكون الضريبة تبديل وتشويه هويتها الدينية والثقافية، وفي النهاية ستتمسك بالخيار الذي يبقي على خصوصيتها وكينونتها الدينية.

إن مستوى تهديد الخصوصية الدينية والثقافية يختلف من بلد عربي لبلد عربي آخر، فثمة بلاد فرّخ الفكر العلماني واللاديني فيها أجيالاً ومؤسسات وأنصارًا ومحبّين، ومن ثم تبقى حساسية الشعوب وقبل ذلك النخب الإسلامية تجاه تهديدات الهوية في حدها الأدنى، بالإضافة للتدهور المعيشي الذي يوسّع من مربعات التحالف والتعاون بين النخب والشعوب، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والفكرية، وثمة بلاد أخرى لا هواء للتيار العلماني فيها ولا جذور، ولا يتمتع فيها بأي زخم شعبي، بل تشكل السلطة الحاضن الحقيقي لزخمه وقوّته، ومن هنا فمعدل حساسية تلك الشعوب ونخبها الإسلامية تجاه ما يهدّد خصوصيتها الدينية سيكون في حدودها القصوى، وسيفاقم فشل تلك الجهود الإصلاحية الرفاه المعيشي النسبي، وبعبارة أكثر وضوحًا ستجد بعض الشعوب أن لديها ما تخسره وإن كان قليلاً، ولكنه مهم إزاء حراك مفتوح الاحتمالات نحو المجهول، وهذا الحراك ليس بالضرورة أن يبدأ الآن، ولكن المواد الأولية الذي تطبخ فيه عبر الشبكة يوحي بشيء ممّا ذكرناه.

الوقفة الثالثة: تبني منابع التأثير الشعبي ذات الخلفية الدينية للتغيير أو على الأقل حيادها هو من سيعجل بالتغيير، ولكن هذا لا يعني أن التغيير مرهون بهم على إطلاقه، فإن ما سبق بيانه من مركزية تأثير هذه الشريحة في التغيير قد يتوارى دورها إذا انخفضت قناعة الجماهير بمصداقيتها، وقياس (ترمومتر) شعبية تلك

النخب الشرعية لا يكون بالتقييم الموضوعي لإنتاجهم العلمي أو شهادة خصومهم الفكريّين، وإنما بالمساحة الشعبية التي تتابع أنشطتهم، وتنحاز لخياراتهم.

عندما تختل شعبية منابر التأثير الشرعي والديني، ويكون مكانهم شاغرًا من حيث التأثير، وتعجز النخب العلمية والشرعية كافة عن تكوين (كاريزما) جماهيرية، يصبح الطريق مفتوحًا بعض الشيء داخل المجتمع لإحداث حراك إصلاحي فاعل باتجاه المطالبة بالحقوق الحياتية والمعيشية (الثورة التونسية أنموذجًا) ولكن هذا الحراك ليكون إيجابيًا وناضجًا لا بد من توفّر عاملين مهمين لنجاحه:

العامل الأول: الاجتماع والاتفاق على المشروع والأنموذج السياسي الذي سيحقق لهم هذه الحاجيات، فإذا كان البعض يرى أن تحقيق تلك المطالب إنما يكون بتطبيق النموذج الإسلامي وفقًا للهدي النبوي والمنهج الراشدي، والبعض الآخر يرى نجاح المشروع في تبني الأنموذج الديموقراطي الغربي؛ فإن هذا الاختلاف والتباين إن لم يؤدّ للفشل الذريع الأولي، فإنه سيدفع المجتمع باتجاه المجهول في منتصف الطريق، وهذا كله فيما لو افترضنا أن ذلك المجتمع بمأمن عن وجود جيوب وأقليات لها أجندتها الخاصة، المحمّلة بمشاعر عدائية ضد الكيان الذي تعيش فيه، ومن هنا فلا بد من طرح رؤية إصلاحية ناضجة تراعي خصوصيات كل مجتمع عربي وثقافته، فثمة مجتمعات عربية كانت الدعوة لتطبيق الأنموذج الإسلامي بشكل مباشر غير ممكن، ليس بسبب عدم صلاحيّته كما يروّج العلمانيون، وإنما بسبب الظروف والحيثيات والقوى التي تمسك بمواطن التأثير في المجتمع، والذي كان من شأن الدعوة للقفز للأنموذج الإسلامي المأمول أن يعيد المجتمع المستهدف بالإصلاح لمربع الاستبداد الأول، أو تقسيم المجتمع

والدخول في حرب أهلية بين أطيافه، ومن هنا كان الدفع بأشدّ المفسدتين بتحقيق أخفّهما، ولا يماحك عاقل فضلاً عن فقيه مسلم في أفضلية النظام الديموقراطي على النظام الديكتاتوري، وإذا كان القفز للأنموذج الإسلامي المنشود لم يكن من الحكمة بسبب مقتضيات الواقع في بلد عربي عانى فيه الشعب أكثر من نصف قرن تربيته على قيم غربية متطرفة متحلّلة من كل قيمة دينية، فإن تجاوز هذا الأنموذج الإسلامي المأمول المتغلغل بأدبياته وعقائده في مجتمع عربي آخر- نشأ على تعظيم قيم الإسلام ودورها الشمولي في حياته - إلى استيراد الأنموذج الديموقراطي يُعدّ خطأ إستراتيجيًا، فضلاً عن خلله الشرعي، حيث ستتحول معركة المغرمين بالأنموذج الديموقراطي من ميدانها المفترض إلى دائرة الاجتراء على تشويه أو تبديل المفاهيم الشرعية، ولو قام باحث بعمل إحصاء كمّي للقضايا الساخنة التي سيثيرها الديموقراطيون في مثل هذه الحالة، سيلحظ أن الكفّة ستطيش بمقالات وبرامج استهدفت المنظومة الشرعية والعلمية أكثر من استهدافها لمواطن الخلل، والمحصلة هو نقل دائرة معركة الإصلاح من مكانها المفترض وهو الميدان الحقوقي والاجتماعي إلى دائرة القضايا الشرعية، ومن ثم استهلاك جهود النخب والشباب في حشد الأتباع والاستقواء بالآخرين، والمحصلة هو بناء منظومة إصلاحية رخوة يسهل اختراقها وشرذمتها.

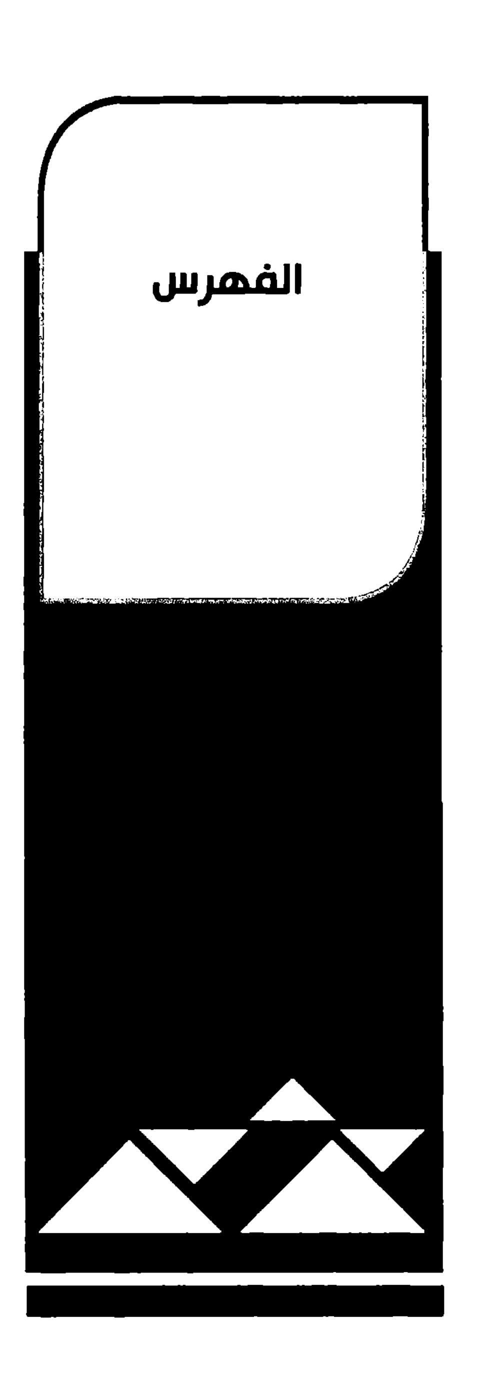
العامل الثاني: الوحدة الوطنية لدى أبناء المجتمع، ولسنا في مقام التقييم الشرعي لمصطلح الوطنية ومحدّداته التي دلفت لأول مرة إلى العالم العربي بعد سقوط الدولة العثمانية وقيام الدولة القُطرية، وإنما المراد رصد دور ارتفاع الشعور بالانتماء لأي مجتمع في حفظه من التصدّع والتشظّي، وقدرته على التماسك والوحدة فيما لو تعرض لظروف استثنائية في منظومته الأمنية والسياسية، فالدول العربية من هذه الناحية

تتفاوت تفاوتا كبيرًا، فنجد مثلاً في بلد ما.. ارتفاعاً وتغلغلاً كبيراً في الروح الوطنية التي تجعل أكثر فئات المجتمع تهميشًا وفقراً وحرماناً لا تزايد على وحدة بلدها، ويمتلك المواطن البسيط قدرة مذهلة في التفريق والفرز بين النظام السياسي والوطن الذي يعيش فيه وإليه ينتمي، بينما نجد أن هناك أكثر من بلد عربي لا يمتلك عمقًا تاريخيًا بحدوده وهيئته الحالية، ولا يمتلك مواطنوه تلك الروح الوطنية المتوقدة التي تستعصي على المتربّصين والطامعين لأسباب تاريخية وثقافية وسياسية، ومن هنا تصبح الراية الإصلاحية أشبه بالقشرة الظاهرية التي تتربص تحتها الانتماءات والطموحات الطائفية والعشائرية والمناطقية كافة، وحالما تتراخى المنظومة السياسية والأمنية حتى تُخترق تلك القشرة الظاهرية وتبرز أجندتها الفئوية وطموحاتها الطائفية.

إننا لا نستهدف بهذا الكلام رفع فزاعة اختلال الأمن لإيقاف عربة الإصلاح والتغيير، أو إطفاء جذوة الأداء الشبابي المبهج في هذا المسار، وإنما هي دعوة للقراءة الواقعية التي لا توقف عربة الإصلاح، وإنما تختار الأنموذج المناسب والمشروع الملائم للتغيير والإصلاح في كل بلد عربي، وهي دعوة لطوائف من المفكرين والمثقفين الوطنيّين والدعاة للابتعاد عن قولبة الإصلاح السياسي في نموذج ثقافي محدّد، ومنظومة فكرية جاهزة، كم نحن بحاجة ماسّة إلى أن نتحرر من الوهم الكبير الذي ساهمت منظومة (الآخر) في ترويجه، والتي تختزل العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة في وصفة واحدة غربية النكهة، لا يجوز تجاوزها فضلاً عن نقدها، وإلاّ أصبح الناقد في مرمى السهام، وغدا صاحبه نصيراً للمستبدّ الذي يطالب البعض بتصفيته معنوياً وأخلاقياً قبل كل شيء، فمحصلة مثل هذا الحراك أن أفاعي الفساد سترقب من علوّ تلك المعارك، مقهقهة لتلك الانتصارات الهزيلة التي تختصر معارك الإصلاح في تفكيك المفاهيم الشرعية، وزرع مفاهيم وأفكار مستوردة، لن تكون قادرة على المدى

القريب والمتوسط على الأقل في إطلاق قاطرة التغيير والإصلاح.

إن الموقف الإصلاحي الحكيم يتطلب جهدًا كبيرًا من التسامي والتعالي على إفرازات الخصام الفكري والاحتراب الكلامي، والانطلاق من مشكاة الوحي المعصوم إيمانًا وتصديقًا وانقيادًا، وما خاب من تشبّع وتخلّلت مسارب روحه السير في ركاب صفوة الخليقة من الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، داعياً لتعبيد الناس لرب العالمين، ولا يضيره مراعاة اختلاف الأحوال وتأخير بعض الواجبات من جهة السياسة والمصلحة ما دام ملتزمًا في ذلك بالأصول الشرعية المعتبرة لدى أهل العلم، وإحدى علامات صحة المسار بألاّ يجهد المصلح المراقبين، ويرهق الراصدين في التفتيش عن بوصلة طريقه وحقيقة مساره، وأن يبصر الخصوم قبل الرفاق رايته الإصلاحية، التي تستهدف بأن يكون الدين كلّه لله، وقد خاب المرء وخسر وظن بربه ظن السوء. إن ظن أن تحقيق غاية الرسل بتعبيد المجتمعات لله يستلزم شرعنة الطغيان أو الحيف على المخالفين لنا في ديننا وعقيدتنا، فلا والله ما سلكت أمة سبيل القرآن إلاّ وجمع الله لها بين التمكين الدنيوي والفوز الأخروي، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.


الفهرس



قدمت هذه الدراسة لكل متابع لحراك الإسلاميين في السعودية، رؤية مغايرة لعامة الكتابات التي تناولت الشأن المحلي بالنقد والتحليل، فقد استعرضت عدداً من الأحداث والوقائع التي نجمت عن أخطاء وسلبيات بغرض الاستفادة من تلك التجارب لتلافي تكرار الأخطاء ذاتها، في محاولة لتبصير الشباب المسلم عموماً، والشباب في الداخل على وجه الخصوص بعدد من الأطروحات المنحرفة التي ربما أحسن الظن بها بسبب لافتاتها الجاذبة، ولكن المرء عندما يضعها تحت عدسة المجهر العلمي سيدرك مدى جنايتها على الدين والفرد والمجتمع.



مكتب مجلة البيان - ص.ب ٢٦٩٧٠ - الرياض ١١٤٩٦
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف: ٠٠٩٦٦١٤٥٤٦٨٦٨

ردمك: ٤-١٢-٨١٠١-٦٠٣-٩٧٨